

الحلقة النقاشية العاشرة
نوفمبر ١٩٨٦ - أبريل ١٩٨٧

العمل الاقتصادي العربي المشترك
(واقعه - مشكلاته - آفاقه)

العمل الاقتصادي العربي المشترك

معوقاته وجوانبه السياسية والإعلامية

الدكتور
عبدالرازق حسن

الدكتور
أحمد سعيد نوفل

الدكتور
محمد الرميحي

مؤسسة الكميل - الكويت
دار الشباب
قبرص
١٩٨٨

اهداءات ٢٠٠٢
المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب
الكويت

العمل الاقتصادي العربي المشترك

معوقاته وجوانبه السياسية والإعلامية



الحلقة النقاشية العاشرة
نوفمبر ١٩٨٦ - أبريل ١٩٨٧

العمل الاقتصادي العربي المشترك
(واقعه - مشكلاته - آفاقه)

العمل الاقتصادي العربي المشترك

معوقاته وجوانبه السياسية والإعلامية

تأليف

الدكتور عبد الرازق حسن
الدكتور أحمد سعيد نوفل
الدكتور محمد الرميحي

دار الشباب
- قبرص
مؤسسة الكميل - الكويت
١٩٨٨

الكتاب: العمل الاقتصادي العربي المشترك
المؤلف: د. عبد الرازق حسن ود. أحمد سعيد نوفل ود. محمد الرميحي
الحلقة: العمل الاقتصادي العربي المشترك (واقعه، مشكلاته، آفاقه) (١٠)
الناشران: دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع
ص.ب: (٤٣٦٢) نيقوسيا - قبرص

مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والنشر
ص.ب: (٢٧٨٦) حولي - الكويت 32028
تلفون: ٢٦٤٣٣٢٩ - ٢٦٥٥٩٦٨
تلكس: RIFADA ٤٤٠٧٨ KT - برقياً: دوراستي

الطبعة: الأولى
التاريخ: أكتوبر (تشرين أول) ١٩٨٨
الرقــم: ٣٤/ ٢/ ١٠/١٩٨٨/ ٢/٢٠٠٠

المحتويات

تصدير

يواجه الاقتصاد العربي فى واقعه الراهن مجموعة ضخمة من الأخطار والتحديات التي تستلزم إعطاء العمل الاقتصادي العربي المشترك دفعة قوية، تمكنه من الارتفاع إلى مستوى هذه الأخطار والتحديات من جهة، وتمكنه من مواصلة العمل على درب التكامل وتحقيق التنمية العربية المستقلة، من جهة أخرى. ومن المعلوم؛ أن الفكر الاقتصادي العربي قد استقر مؤخراً، على أن تلك التنمية يجب أن تستهدف إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين وزيادة مستوى معيشتهم، من خلال بناء القاعدة الاقتصادية المتقدمة ذات المستوى العالي في الإنتاجية، والتنوع في الهيكل الإنتاجي، والتوازن القطاعي، في ظل بيئة اجتماعية وثقافية وحضارية متطورة. ومن المؤكد، أن التنمية العربية المستقلة بهذا المعنى، هي أمر يتجاوز قدرات أي بلد عربي منفرد، لكنها تصبح أمراً ممكناً في إطار التنمية العربية الشاملة للوطن العربي ككل. والواقع أن مجابهة الأخطار الأمنية والاقتصادية التي تواجهنا، والعمل على بناء هذه التنمية التي تمثل طموحاً عربياً مشروعاً، تدعونا الآن لكي نعطي للعمل الاقتصادي العربي المشترك ما يستحقه من عناية وجهود وموارد.

فعلى صعيد الأمن القومي، هناك الأخطار المشتركة التي تهدد وجودنا

العربي، مثل استمرار العدوان الصهيوني على البلاد العربية وتزايد خطورته، ووجود بؤر من التوتر الساخن والحروب المشتعلة في بعض أجزاء من وطننا العربي (كالحرب الإيرانية العراقية، والحرب الأهلية في لبنان الشقيق، وحرب الصحراء في المغرب العربي). وعلى مستوى التحديات الاقتصادية التي تواجه التنمية العربية المستقلة، هناك تزايد أخطار التبعية للعالم الخارجي، تجارياً وغذائياً ومالياً وتكنولوجياً. وهي التبعية التي تغذي باستمرار قوى التخلف وتعوق اقتصاد الوطن العربي.

ولقد جاء العقد السابع من قرننا الحالي، وما حدث به من تغيرات عالمية واقليمية ومحلية ليزيد من هذه الأخطار وليعمق من التبعية وليزيد من مخاطرها. ففي هذا العقد حدثت الطفرة النفطية الهائلة، التي قسمت البلاد العربية إلى بلاد ذات فائض وبلاد ذات عجز. وراحت دول الفائض النفطي تزيد من استنزاف مواردها النفطية، استجابة لدواعي الطلب بالبلاد الرأسمالية الصناعية وبشكل يزيد عن احتياجاتها التنموية والاقتصادية والأمنية. وهو الأمر الذي نجم عنه مشكلة الفوائض المالية، التي سرعان ما استوعبتها دول غرب أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وأصبحت رغم ما تدره من عوائد نقدية، مهددة بالتآكل والتدهور في القيمة بسبب موجة التضخم العالمي وتقلبات أسعار الصرف، وتتعرض لأخطار الاحتجاز والتجميد. وكما نجم عن هذه الظاهرة اتساع الفجوة الداخلية بين البلاد العربية ذات الفائض والبلاد العربية ذات العجز.

وخلال فترة السبعينات تشوهت بنية الاقتصاد العربي وحدثت بها تحولات عميقة غير مواتية، حيث زادت فيها القوى الريعية والخدمية على حساب تراجع القوى الإنتاجية. وزادت درجة انكشاف الاقتصاد العربي على العالم الخارجي، حيث ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي من حوالي ٦٠٪ في أوائل الستينات إلى حوالي ٨٥٪ في أوائل الثمانينات. وأهملت الزراعة، وتراجعت نسبة مساهمتها في الدخل المحلي، وتزايد اعتماد العالم العربي على الخارج في تدبير الغذاء، واستبيحت الأسواق العربية للشركات المتعددة الجنسية في مجال استيراد السلع المصنعة، وفي مجال الحصول على التكنولوجيا والتصنيع، وتنفيذ المشروعات الاستثمارية وفي مجال المصارف

والخدمات. وتعرضت البلاد العربية ذات العجز المالي، التي تضم أكثر من ٨٠٪ من مجموع الشعب العربي، لضغوط وقوى مضادة، تمثلت في إتساع عجز موازين مدفوعاتها، وتزايد ديونها الخارجية وتفاقم أعباء خدماتها، وزيادة عدد سكانها، وزيادة مطالبهم الاستهلاكية. هذا في الوقت الذي تراجعت فيه جهود التنمية وتراكمت مشكلاتها بلا حل. ومن المظاهر السلبية التي عايشها الاقتصاد العربي في فترة السبعينات (وحتى الآن) ظاهرة الاستهلاك الترفي، التي أصابت بلاد الفائض وبلاد العجز، وأصبحت تهدد قيمنا العربية الأصيلة وتهدر إمكاناتنا الاقتصادية.

وأكدت أحداث العقد الماضي أيضاً، على بروز وتعاظم نزعة التنمية القطرية والاقليمية ووهنت نزعة التكامل العربي الاقتصادي. وكان من شأن ذلك أن زادت درجة انكشاف البلاد العربية على العالم الخارجي، كما أن الاتجاهات التكاملية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي كانت أكثر من الإتجاهات التكاملية بين البلاد العربية نفسها. وخطورة الأمر هنا، هو أن زيادة التكامل مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، إنما تتحقق في الوقت الذي تتفاقم فيه أزمات هذا الاقتصاد. وعلية، فقد أصبح الاقتصاد العربي أكثر حساسية واستيراداً لمشكلات وأزمات الاقتصاد الرأسمالي العالمي (مثل أزمة نظام النقد الدولي، التضخم العالمي، الركود الاقتصادي، تزايد نزعة الحماية... الخ).

ويقيناً، فإن مواجهة هذه الأخطار والتحديات هي أمر يتعدى مجابهة قدرة أي قطر عربي على حدة، نظراً لخطورة وبأس القوى المضادة التي يجابهها. ومن هنا تبدو الأهمية الملحة لتعميق العمل العرّبي المشترك. ذلك أن الوطن العربي في مجموعه يملك ممكنات وعناصر قوة هائلة (مثل الموارد البشرية والمالية والثروات الطبيعية والسوق الواسع.. الخ) تمكنه من مواجهة هذه التحديات وتأمين أمنه وإنمائه القوميين.

وليس يخفى، أنه قد برزت على الساحة العربية، منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الآن، عدة جهود ومحاولات، كانت تهدف إلى تجميع الجهود القطرية في صيغ وأشكال مختلفة للتعاون العربي الجماعي في مختلف المجالات. وكان أبرز هذه الجهود هو تكوين جامعة الدول العربية وما تفرع عنها من مؤسسات ومنظمات ومجالس واتحادات، وقد تمخض هذا الجهد عن

ظهور عدة اتفاقيات وصيغ وقرارات في مختلف مجالات العمل العربي الاقتصادي المشترك.

ثم جاءت قمة عمان في نوفمبر عام ١٩٨٠ لتتوج العمل العربي المشترك وتدفعه للأمام وتحاول أن تتغلب على نواحي القصور فيه، من خلال أربع وثائق هامة هي:

١ ـ وثيقة استراتيجية العمل العربي المشترك بأهدافها وأولوياتها وبرامجها وآلياتها.
٢ ـ ميثاق العمل الاقتصادي القومي العربي.
٣ ـ عقد التنمية العربية المشتركة.
٤ ـ الاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار.

كما صدرت بعد ذلك في فبراير ١٩٨١ وثيقة هامة أخرى، هي إتفاقية تيسير وتطوير التبادل التجاري العربي، مطورة في ذلك الاتفاقية القديمة التي كانت قد صدرت في ١٩٦٥، وهي أول اتفاقية تربط بين الجانب التجاري والجانب الإنتاجي والخدمي والتمويلي في إطار التنمية العربية المشتركة.

هذا، وتجدر الإشارة، بأن تلك المواثيق (وبخاصة استراتيجية العمل العربي المشترك) قد أقرت مجموعة هامة من المبادىء والأسس الجيدة التي تدخل في الفكر الإنمائي في مجال العمل العربي المشترك لأول مرة.

ومهما يكن من أمر، فإن العديد من الباحثين يجمعون، على أنه من الناحية النظرية، هناك الآن كم عظيم من الأطر والمؤسسات والمواثيق والاتفاقيات والقرارات الكافية التي تصلح لتعزيز العمل العربي المشترك وتعميقه في مختلف المجالات. صحيح أن الطموح المثالي للعمل العربي قد يتطلب أكثر مما جاء في هذه الأطر والمواثيق من مقترحات وآراء وتوصيات. لكن المؤكد، أن تلك الأطر والمواثيق، وما يقابلها من منظمات عربية، تمثل على الأقل الحد الأدنى من العمل العربي المشترك في ضوء الواقع العربي وعلاقات القوى فيه. كما أن ترجمة هذا الحد الأدنى لعمل حقيقي، وتنفيذ فاعل، كفيل، حتى في الظروف الراهنة، بأن يحقق تقدماً ملموساً ويزيد من المنافع المتبادلة والمتكافئة لمختلف الأطراف العربية في مجالات الأمن والإنماء القوميين بمعناها

الشامل والواسع. وعموماً، ليس المهم كثرة الأطر والمواثيق والقرارات، وإنما الأهم من ذلك بكثير هو التنفيذ العملي والرغبة الصادقة، وتوافر الإرادة السياسية المؤمنة بجدوى العمل العربي المشترك.

وإذا كان الوطن العربي يجابه الآن مخاطر مشتركة تستدعي التصدي الجماعي وأن، له طموحات عربية تستدعي حشد الإمكانات والجهود العربية بشكل جماعي، ومصالح مشتركة تستوجب تعميق العمل العربي المشترك، فإن المعهد العربي للتخطيط قد قرر أن يكون موضوع الحلقة النقاشية السنوية العاشرة هو: العمل الاقتصادي العربي المشترك واقعه، مشكلاته، آفاقه.

وإنطلاقاً مما تقدم، فإن الموضوعات التي اقترحنا أن تطرح على جدول أعمال الحلقة النقاشية السنوية العاشرة للمعهد، تناولت بعض المحاور الهامة من محاور العمل الاقتصادي العربي المشترك، مثل: قضايا التصنيع، وقضايا الغذاء والتنمية الزراعية وقضايا التجارة وحركة عوامل الانتاج بين البلاد العربية والتخطيط، والنفط والطاقة والصناعات البتروكيماوية، والمشروعات العربية المشتركة، والاعلام العربي.

صحيح أن عدداً من تلك القضايا كنا قد تناولناه عبر الحلقات النقاشية للمعهد في السنوات السابقة. لكن من المؤكد أن تلك القضايا لم تبحث حتى الآن بشكل كاف من منظور العمل العربي المشترك. وعليه، فإن بحثنا لتلك القضايا من هذا المنظور سوف يملي علينا عدداً من الأسئلة الهامة المتعلقة بكل قضية، مثل:

- ما الذي أنجزه العمل العربي المشترك في هذه القضايا والمجالات؟
- وهل ما تم إنجازه يتفق مع ما اتخذ بشأنها من قرارات في إطار مؤسسات العمل العربي المشترك.
- ما الأسباب الحقيقية التي تفسر عدم تنفيذ قرارات العمل الاقتصادي العربي المشترك؟
- ما المشكلات الحقيقية التي تواجه العمل العربي المشترك في تلك المجالات؟
- ما التغيرات الجديدة المطلوبة التي يتعين تحقيقها حتى يمكن إعطاء العمل

العربي المشترك دفعة قوية في تلك المجالات تتناسب وأخطار المرحلة القادمة وتحدياتها؟

- ما الواجبات الملحة التي يطرحها تعميق وزيادة فاعلية العمل العربي المشترك على مستوى الحكومات العربية وعلى مستوى مؤسسات العمل العربي المشترك؟

تلك هي القضايا الأساسية، والأسئلة الجوهرية، التي تناولها السادة المحاضرون الذين وجه المعهد العربي للتخطيط الدعوة لهم للمشاركة في أعمال هذه الحلقة.

وبهذا الشكل، ستكون الحلقة النقاشية، وعن طريق ما يتمخض عنها من عطاء فكري وحوار بناء في تلك القضية الحيوية، رصيداً علمياً وقومياً هاماً، يضاف إلى الرصيد المتراكم الذي ركمه المعهد العربي للتخطيط بالكويت عبر العشرين سنة الماضية للعمل العربي المشترك في حقل الفكر الإنمائي العربي.

هذا، وقد وجه المعهد العربي للتخطيط الدعوة لمجموعة من خيرة الخبراء والمفكرين العرب للاشتراك في هذه الحلقة. وقد استجابوا لهذه الدعوة.

واستمراراً للتقليد الذي سار عليه المعهد بطبع ونشر الحصاد العلمي للحلقة النقاشية، أي البحوث التي كتبها المشاركون والحوار الذي دار معهم، فإن حلقة هذا العام سوف تصدر في أربعة كتب، تحمل الموضوعات التالية:

١ - العمل الاقتصادي العربي المشترك: معوقاته وجوانبه السياسية والاعلامية، للدكتور عبد الرزاق حسن، والدكتور أحمد سعيد نوفل، والدكتور محمد الرميحي.

٢ - النفط والمشروعات العربية المشتركة في ضوء العمل العربي المشترك للدكتور علي أحمد عتيقة والدكتور سميح مسعود.

٣ - التخطيط والعمل الاقتصادي العربي المشترك، للدكتور مجيد مسعود والدكتور صبري زاير السعدي.

٤ - الزراعة والصناعة والعمل الاقتصادي العربي المشترك، للدكتور خالد تحسين علي، والدكتور عبد العظيم مصطفى، والدكتور طه عبد العليم.

وأخيراً، وليس آخراً، انتهز هذه الفرصة لكي أوجه الشكر الجزيل للأساتذة المحاضرين الذين شاركوا في إنجاح هذه الحلقة ببحوثهم القيمة، ولضيـوفنا الأفاضل الذين اثروا بحوارهم حصادها.

وفقنا الله جميعاً لخدمة أمتنا العربية،

مدير المعهد

عبد الله محمد علي

الكويت في ٣ يونيو ١٩٨٨

المعوقات الأساسية
للعمل الاقتصادي العربي المشترك

دكتور عبد الرازق حسن

نائب مدير الأمانة العامة للشئون الاقتصادية
جامعة الدول العربية

١ ـ الوضع العربي الحالي:

يمر الوطن العربي بأزمة حادة تهدد تماسكه وكيانه، فلا يكاد توجد دولة فيه ليس بينها وجاراتها في هذا الوطن أو خارجه مشكلة، وتتقاذفه التيـارات المتباينة للقوى العظمى تحول بينه والاستقرار. ووصل عمق بعض المشاكل إلى تشكيك بعض المواطنين في حقيقة هويتهم العربية، وإنتماءاتهم لهذا الوطن. وتكاثفت عوامل داخلية وقوى خارجية لأحداث أكبر قدر من الإثارة والبلبلة في أنحاء الوطن العربي، إلى درجة أن وجدنا البعض في تشبثه بالبقاء وحرصه على الاستقرار يتلمس العون من هذه القوة الخارجية أو تلك لكي تحميه، بل ويصل الأمر لتنكب للوحدة العربية أو حتى التكامل إلى التهديد يطلب الالتحاق بركب خارجي قوي ليعيش في كنفه آمناً مما يجري حوله، غافلاً أنه جزء من كيان عام، وأنه سيكون غريباً إذا حاول أن ينفصل عنه، وأنه يعيش جزءاً من مراحل كفاح وصراع طويل لهذا الوطن الكبير للتخلص من مآسي الهيمنة الخارجية، وما أدت إليه من تخلف اقتصادي واجتمـاعي، ونهب للموارد الـوطنية، وتكبيـل لعلاقات الانتاج الطبيعية، وإثارة لنعرات قبلية وجنسية مدمرة. وأنه مهما تكن

المشاكل التي نواجهها فهي في النهاية أخف أثراً، وأقل ضرراً من التبعية الخارجية، وفقدان القدرة المستقلة على التفكير والعمل لتحقيق المطالب العامة.

والمؤسف أنه دون محاولة لتحليل أسباب الوضع العربي القائم، والمشاكل التي يعيشها الوطن العربي، ودون الرجوع قليلاً لمتابعة تطور فكرة القومية العربية، وما تهدف إليه من استعادة القيم الحضارية، والأصالة في إطار التكامل والوحدة، يقفز البعض إلى نتيجة عربية لا تعتمد على إدراك علمي دقيق، وإنما ضيقاً بالأوضاع المضطربة السائدة بالقول أن الوحدة العربية ليست إلا «موضة» كانت مناسبة في قوت مضى غيَر أنها أصبحت بالية ولم تعد صالحة للاستعمال الآن، لتغير الظروف والمطالب، والعلاقات الخارجية، والنظرة المستقبلية.

ولسنا هنا في مجال استثارة العواطف، أو البحث في جذور مختلف المشاكل وما إذا كانت نتيجة أفعالنا، أو أنها مفروضة علينا من الخارج أو لعوامل غيبية أو هي محصلة ذلك كله أو لعلها تعبير عن غضب الله علينا ولنكتفي هنا بتحديد الجانب الاقتصادي للمشكلة العربية، أو أزمة العمل العربي المشترك حتى لا نتوه في زحمة المشاكل التي تصطرع فيما حولنا، وهو جانب ملموس ومحسوس.

إذا تأملنا المظاهر الحالية لأزمة العمل الاقتصادي العربي المشترك فإنا نلمسها باختصار في التذبذب الكبير في حجم المعاملات الاقتصادية فيما بينها، والنظر إلى المعاملات من زاوية المعيار المادي الآني، وتزايد التفاوت التنموي والدخلي، والاتجاه القطري في التنمية، والعزوف عن مبدأ التخطيط القومي، وقلة الالتزام العام بالمعاهدات وما يتخذ من قرارات، وضعف مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وقد يكون من المفيد قبل أن نحلل طبيعة هذه المظاهر ومرتكزاتها، أن نعرض لخلفية العمل العربي المشترك في تطوره التاريخي، حتى يمكن أن ندرك ما إذا كان هذا العمل يمثل مرحلة طارئة، أم أنه منبثق من إرادة ومطالب عامة.

٢ ـ العمل العربي المشترك وخلفياته:

كان المواطنون العرب في الماضي ينتقلون في أجزاء الوطن العربي بكل حرية، ويزاولون نشاطهم الاقتصادي بغير قيود، ويعملون ويتحركون بأموالهم وسلعهم دون متاعب. وكان من الطبيعي أن نلمس الاندماج بين المشارقة والمغاربة في مختلف أجزاء الوطن العربي دون تمييز. ويسري على المهاجر إلى أي اقليم أو ولاية ما يسري على أهل ذلك الأقليم أو الولاية من رسوم وفروض. ولم يكن من الغريب أن نجد بعض المناصب العليا في الحكم والإدارة والقضاء والتعليم في أي قطر عربي يشغلها مهاجرون. وكان من الطبيعي وجود مهاجرين يزاولون نشاطاً ملحوظاً في الصناعة والتجارة، والفنون والآداب. ولعل من آثار الاندماج العربي في تلك الفترة، ما نلمسه من القاب أشخاص منسوبين إلى قطر معين أو بلدة، وهم مواطنون في أقطار أخرى[١].

ولم يتغير ذلك الوضع إلا بعد الاستعمار الغربي للوطن العربي[٢]، وتجزئته إلى أقطار يخضع كل منها لنظام معين، ويرتبط في عمله وحركته بالدولة المستعمرة، وليس بأي قطر آخر حتى ولو جاوره. ينتج لاما يحتاجه أساساً، وإنما ما يتكامل مع اقتصاد البلد المستعمر، وما تحتاجه سوقه. ويستورد في حدود ما يخصص له من إنتاج ذلك البلد وليس بالضرورة ما يهمه بالدرجة الأولى.

وهكذا دخلت الأقطار العربية في إطار تقسيم العمل مع البلدان المستعمرة لها واندمجت فيه، وارتبط شكل النمو فيها بنمو الرأسمالية الصناعية الأجنبية ومتطلباتها وطبيعة وحركة أسواقها.

وأدى هذا الوضع إلى نشوء أوضاع جديدة اقتصادية واجتماعية في الأقطار العربية إذ غزتها ايديولوجيات الحرية الاقتصادية بقيمها وسلوكياتها وفرديتها وتناقضاتها.

وكان للظروف والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم منذ الحرب العالمية الأولى، انعكاساتها على المنطقة العربية بأقطارها المشتتة، وبروز الرأسماليات العربية الوطنية بمختلف توجهاتها. وأدى نموها الحثيث إلى ظهور تيارات ثلاث منها، واحد يرى أن ضمان التطور القطري العام لا يتم إلا

من خلال غلق السوق المحلية على ما ينتج، وبالتالي ضرورة اتخاذ ما يتطلبه الأمر من إجراءات حمائية ضريبية أو إدارية. وثان يجد أن السوق المحلية لا تسمح إلا بحركة محدودة، وفي مجـالات ضيقة، ولا تؤدي إلى نمو كبير، وأن المجال الطبيعي هو المنطقة العربية المتسعة الأرجـاء التي تتميز بـامكانيـاتها الضخمة، ولا يشير التعامل معها مشاكل أو حساسيات، وأنه بتكاتف الجهود فيها، يمكن ضمان التنمية بمعدلات كبيرة. أما الثالث فكانت نظرته ومثله الأعلى ما تقوم به الرأسمالية العالمية من نشاط ونمو مضطرد، وأنه من خلال التمسك والارتباط بها يمكن الاستفادة من مواردها المالية، واستغلال تقنياتها المتقدمة وضمان قدرتها على التغلغل في الأسواق العالمية الرحبة.

وقد وجد كل تيار من التيارات الثلاث السابقة، الدعاة له، المفلسفين لمنطقه. فالتمس التيار الأول أسسه مما يمكن أن يوجد من تميز خاص بالقطر الذي يعيش فيه من أوضاع اقتصادية، ومفاهيم وعـلاقات اجتمـاعية وانمـاط سلوكية. أما الثاني فكان لا يهتم بالمظاهر السطحية التي يعتبرها آنية أو مرحلية، ويجد أن ضمان التطور والنمو يكمن في استلهام حركة التاريـخ، والتمسك بالأصالة والتراث، وأن الأقطار العربية في تفككها الحالي ظاهرة حديثة نتجت عن أوضاع وعلاقات فرضت قسراً عليها في مراحل ضعفها. ولكن يربـطها وبعضها تاريخ طويل، ولغة وثقافة واحدة. وصراع متواصل في حدود مشتركة ضد قوى الهيمنة الخارجية، وآمال لا يمكن لها التحقق دون التكامل في عالم تسوده التكتلات العملاقة. والقوى العظمى، ولا يفصل بينها حواجز طبيعية أو ثارات قديمة. أما الثالث فلا يهتم بما تعنيه تلك الاعتبارات الوطنية والقومية، ويجد أن الحياة المعاصرة تتجه إلى التدويل وإزالة الحدود، مما يتطلب المرونة في العمل والاستفادة من الطاقات المادية والبشرية مهمـا كان الشكـل الذي تأخذه. وإن العلاقات الاجتماعية يجب ألا تكون عاملاً معرقلاً لمسار المنطق الاقتصادي الذي يقوم على أساس الحركة وتعظيم المنافع المادية من خلال الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والتمازج بينها.

وقد تعارضت المفاهيم الثلاث السـابقة وتـداخلت في مختلف الأقطار العربية، بين محبذ لهذا أو لذاك، ومنطلقـاً من عوامـل سياسيـة واجتماعيـة واقتصادية معينة، وكان يبرز كل واحد منها في مرحلة ليضعف أثر الآخرين، ثم

تتغير الأوضاع بفعل تغير التوازن في علاقات الإنتاج، والتداخلات والضغوط الخارجية إلى سيادة فكر على آخر، وإتخاذ جهاز الدولة القرارات المؤدية له، وإنشاء الآليات المنفذة.

٣ ـ العمل العربي المشترك والجامعة العربية:

ارتبطت دعوة الجماهير العربية للاستقلال منذ إنهيار الحكم العثماني، وسيطرة الدول الأجنبية على المنطقة العربية بعد تقسيمها إلى أقطار ذات حدود ونظم مختلفة، بالمطالبة بإيجاد نوع من التكامل والوحدة العربية، حتى تستعيد المنطقة العربية مجدها القديم، وتوقف العدوان عليها. وتبلورت هذه الدعوة الوحدوية، وأخذت شكلها الجدي خلال الحرب العالمية الثانية، وساعد في ذلك سقوط إحدى الدول الاستعمارية في المنطقة ـ فرنسا ـ ورغبة القوة الاستعمارية الثانية التي كانت في المواجهة ـ بريطانيا ـ في استرضاء الجماهير، لضمان عدم انتفاضتها وثورتها عليها في ظروف الحرب الدقيقة التي كانت تمر بها، وتمشياً مع الإتجاهات الشعبية، رحبت بريطانيا في مايو ١٩٤١ بأي عمل يتم في إتجاه الوحدة العربية[٣]، وكان ذلك متسقاً مع خطوتها التي اتبعتها في إقامتها في القاهرة لمركز تموين الشرق الأوسط[٤]. وبعد هذا الضوء الأخضر نشطت الحكومات العربية للبحث عن الصيغة المنفذة لهذه الوحدة، ويبدو أن كل واحدة منها كانت تنطلق من أرضية سياسية مختلفة فتقدم رئيس وزراء العراق نوري السعيد ـ بمشروع جامعة عربية مصغرة هي في الواقع تشمل الهلال الخصيب الذي يضم العراق وسوريا الكبرى (لبنان وسوريا وشرق الاردن وفلسطين). ويمكن أن تضم إليه أي دولة عربية أخرى، وتمنح الأقليات (المارونية واليهود) وضعاً خاصاً، ويتولى مجلس الجامعة المقترح شؤون الدفاع والخارجية والعملة والمواصلات والجمارك. غير أن بريطانيا خشيت أن يكشفها هذا الاقتراح ويثير عليها ثائرة الشعب العربي لقصوره من ناحية الشمول، ولإهتمامه بموضع الأقليات الذي كان يعتبر بمثابة شوكة للاستعمار. ولم يشأ الزعماء العرب تضييع الفرصة التي يمكن أن تزيد من رصيدهم القومي، وتدعم مركزهم في أقطارهم. ومن خلال مشاوراتهم برز إتجاهان واحد تبنته سوريا يدعو إلى دولة عربية اتحادية بأي من شكليها الفيدرالي أو الكنفدرالي. أما الثاني فيفضل صيغة التعاون وتنسيق الخطط، ويحتفظ كل قطر فيه باستقلاليته

وفي حقه في اتخاذ القرار الذي يشاء، وكان أكثر المتحمسين له هو السعودية[٥].

ولسنا هنا في مجال تحليل الظروف الموضوعية التي حدت بكل طرف لتحبيذ إتجاه دون آخر، ولكن من الطريف أن نشير إلى أن من الأسماء التي اقترحت للتنظيم الجديد الذي يجمع الأقطار العربية كانت التحالف العربي، والإتحاد العربي، والجامعة العربية، وجامعة الدول العربية. وكانت الصيغة الأخيرة هي الأكثر قبولاً وتعبيراً عن أوضاع وعلاقات الأقطار العربية ذات الكيان المستقل أو شبه المستقل القائمة وقتذاك، وترضي الفكر القومي إلى حد ما، وتؤكد الحق الثابت للدول المنضمة في إتخاذ القرارات، وتسمح للعلاقات الدولية أن تلعب دورها دون إزعاج من سلطة غير محددة. ومع ذلك فالملاحظ أن الاسم الدارج هو الجامعة العربية، مما كان يثير الجدل حول فاعليتها في القضايا القومية العربية، سواء ما يرتبط منها بمواقف الدول العربية في علاقاتها مع بعضها، أو في علاقاتها مع الخارج وينسى هؤلاء أنها جامعة دول، وقراراتها تأتي من ممثلي حكومات، وتنفيذ ما يتخذ من قرارات رهن بإرادة هذه الحكومات.

وكان أول إجراء في إنشاء جامعة الدول العربية بروتوكول الاسكندرية في ٧ اكتوبر ١٩٤٤ ووقعه أعضاء اللجنة التحضيرية الخمس (الاردن، سوريا، العراق، لبنان، مصر). وتبعه اقرار ميثاق الجامعة من الدول الخمس السابقة بالإضافة إلى كل من السعودية واليمن وذلك يوم ٢٢ مارس ١٩٤٥ ليصبح أحد معالم طريق العمل العربي المشترك.

وكان الميثاق قد قصر الانضمام للجامعة على الدول العربية المستقلة ثم توالى انضمام مختلف الدول بعد استقلالها وكان آخرها جيبوتي في سبتمبر ١٩٧٧.

وينص الميثاق على أن «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشاركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها» وأن هذا التعاون المشترك يتم «بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها»[٦] وذلك فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية والمالية، والمواصلات، والثقافة، والجنسية، والاجتماعية والصحية، ومن مهام مجلسها «مراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات وكذلك تعزيز وسائل التعاون مع الهيئات

الدولية لكفالة الأمن والسلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. ولتنفيذ تلك المهام انشئت مجموعة من اللجان الدائمة للمسائل السابق الإشارة إليها.

وقد أدى قيام الكيان الصهيوني على جزء من أرض فلسطين، إلى احساس الدول العربية بأنها في حاجة إلى تعاون أكبر في مجالات الدفاع والتنمية فوقعت لذلك معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في ابريل عام ١٩٥٠ (سرى مفعولها في أغسطس ١٩٥٢).

ولعل أهم ما قضت به أن كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة عربية يعتبر اعتداء عليها جميعاً، ويتم تحت اشراف مجلس الجامعة إنشاء مجلس للدفاع المشترك وكذلك مجلس اقتصادى يعمل على تحقيق التعاون للنهوض باقتصاد الدول العربية، واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية وذلك لضمان الطمأنينة وتوفير الرفاهية ورفع مستوى المعيشة في البلاد العربية. وقد اتسع نطاق عمل هذا المجلس في عام ١٩٧٧ ليشمل المجالات الاجتماعية، ويتولى إنشاء المنظمات المتخصصة ويشرف على حسن قيام المنظمات بمهامها المبنية في مواثيقها.

كما نصت هذه الاتفاقية على تعهد الدول العربية بعدم عقد أي اتفاق دولي يناقضها، أو سلوكها في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكاً يتنافى مع أغراضها.

وقد نشط مجلس الجامعة لإرساء أسس التنسيق بين الدول العربية وأخذ يعمل على إزالة آثار الفرقة التي فرضتها عليها القوى الاستعمارية السابقة، بالتركيز على الأجهزة الهيكلية، ووسائل الارتباط وعقد اتفاقيات بشأنها مثل تنفيذ الأحكام، وتسليم المجرمين، والجنسية، وتنقل الأيدي العاملة، وأمور الإذاعة والبريد، والمواصلات السلكية واللاسلكية واستخدام الذرة في الأغراض السلمية، والتبادل التجاري وتسديد المدفوعات والتعريفة الجمركية، والترانزيت، وإنشاء المنظمات المتخصصة في المجالات الاجتماعية (العمل والتربية والثقافة والعلوم، والدفاع الاجتماعي ضد الجريمة) والاقتصادية (زراعية، صناعية، مصرفية). والنقل (جوي وبحري) والاتصال الفضائي، واتجه نشاط المجلس

الاقتصادي والاجتماعي لكل ما يتعلق بالعلاقات العربية البينية وبين البلدان العربية والعالم الخارجي.

ولعل أهم ما قام به في هذا الشأن، إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ليكون ركيزة التكامل الاقتصادي وتحقيق الوحدة ووضع استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك الحقها بمشروع خطة خمسية للتنمية، ورسم إطار ميثاق للعمل الاقتصادي القومي، ولمعالجة مشاكل الاستثمار والتجارة العربية والبيئية. أعد اتفاقيتين لاستثمار الأموال العربية، وتيسير وتنمية التبادل التجاري. وحينما ووجه بمشاكل تنفيذ خطة التنمية ركز على مشكلة الأمن الغذائي وأعطاها أولوية خاصة. كما اهتم في العلاقات الاقتصادية الخارجية بنشاط الغرف التجارية العربية المشتركة ودراسة وسائل مواجهة الكيان الصهيوني في علاقاته الخارجية.

ونص ميثاق العمل الاقتصادي القومي، الذي يعتبر خطوة كبيرة إلى الأمام على تحييد العمل الاقتصادي عن الخلافات العربية، والتعامل التفضيلي المتبادل بينها سواء في معاملاتها مع الخارج، أو إقرار مبدأ تفضيل السلع العربية ومدخلاتها وكذلك منتجات المشروعات العربية المشتركة، والإلتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية، والعمل على تقليص الفجوة التنموية والدخلية داخل كل قطر عربي وبين الأقطار العربية، واعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشروعات العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك، والالتزام بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي (واقر على أساسه عقد التنمية للأقطار العربية الأقل نمواً) وإعادة النظر في الإتفاقيات الجماعية لتطويرها، والعمل في مجالات المال والنقد والتبادل التجاري بما يساعد على إطلاق حرية لحركة التعامل ومنح أفضلية لكل ما هو من مصدر عربي.

كما أشار الميثاق إلى تدعيم العلاقات مع الدول النامية، والإسهام في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وتدعيم القدرة الذاتية لمواجهة التحدي الصهيوني.

وقد نشط مجلس الوحدة الاقتصادية من ناحيته في إقامة بعض المشروعات القومية المشتركة (الأدوية، والثروة الحيوانية، والثروة المعدنية، والاستثمارات

الصناعية). وكذلك رعاية تشكيل الاتحادات العربية المشتركة لتضم المشروعات العاملة في مجالات الانتاج والخدمات، سواء كانت حكومية أو فردية، (كالحديد والصلب، والاسمنت، والسكر، والورق، النقل البحري والنقل البري الخ...).

واهتمت بعض الدول ذات الفوائض النقدية بإنشاء صناديق للتنمية لخدمة البلدان العربية وبعض البلدان النامية.

وإلى جانب هذه الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية تكونت مجموعة كبيرة من الاتحادات والروابط المهنية غير الحكومية في مختلف مجالات النشاط الفني والعلمي والثقافي.

وهكذا تبدو صورة التعاون العربي مشرقة مبهرة. فهناك ثلاث مجالس للمسائل السياسية والاقتصادية وشؤون الوحدة الاقتصادية، ١٤ مجلس وزاري، ٢١ منظمة متخصصة، ٨ مصارف وصناديق للتنمية، ١٧ إتحاداً نوعياً، ٧٠ اتحاد أو رابطة مهنية غير حكومية[٧].

وبالإضافة إلى ذلك كله أدرك أصحاب الأموال العرب أن من مصلحتهم إقامة مشروعات مشتركة في البلدان العربية، قدرها البعض بحوالي ٢٥٢ مشروعاً برأسمال إسمي قدره ١٧,٩ مليار دولار (١٧٠ مشروعاً منها رأسمالها الاسمي ١٤,٧ مليار دولار بين حكومات عربية). وكان نصيب المشروعات الإنتاجية (زراعية وصناعية) ١٠٣ مشروعاً تشكل ٣٩ من رأس المال الاسمي للمشروعات المختلفة[٨].

ومع ذلك فإن المحصلة النهائية للعمل العربي المشترك، وما ينبىء به الوضع القائم، بعده عن الآمال التي كانت معقودة عليه منذ أربعة عقود من العمل في الميدان.

ولنحاول في الآتي التعرف على طبيعة المشاكل القائمة في العمل العربي المشترك فقد نلمس فيها بذور مسبباتها ومعوقاتها. ومن المهم معالجتها حتى لا تتفاقم أكثر مما هي عليه، وتصبح هذه المعالجة بعد ذلك أكثر تعقيداً وتكلفة.

٤ ـ مشاكل العمل الاقتصادي العربي المشترك:

ليست مشاكل العمل الاقتصادي العربي المشترك مشاكل طارئة أو آنية، وإنما نشأت نتيجة تراكمات كثيرة ترجع في الأساس إلى عدم الاهتمام الكافي بموضوعات العمل الاقتصادي المشترك، قبل اتخاذ القرارات بشأنها، وحتى تكون قابلة للتنفيذ. ومع ذلك فإنه يمكن إجمال ضعف العمل الاقتصادي العربي المشترك في استقلالية القرارات القطرية بمنأى من العمل العربي المشترك، أو إتخاذ بعض الأقطار مواقف معاكسة للعمل الجماعي العربي لاعتبارات داخلية أو علاقات خارجية أو نتيجة عدم الاقتناع الكافي بجدوى القرار الجماعي والتماس حلول للمطالب القطرية خارج نطاق العمل العربي المشترك. وقد يرجع الأمر إلى تداخل اعتبارات سياسية في أجهزة العمل المشترك أو في اتباع تلك الأجهزة أساليب مكتبية (بيروقراطية) عقيمة لا تتناسب مع طبيعة العمل.

وقد يكون من المفيد إجراء عرض سريع للمشاكل التي تواجه العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى نكون على بينة من خلفيات تلك المشاكل.

٤.١ ـ التفاوت التنموي والدخلي:

إن الذي يربط بين المجموعات البشرية بالدرجة الأولى، هو وجود فلسفة ومصالح مشتركة، إذ من خلال مفاهيمها يتم وضع قواعد العمل وتنسيقها بين الأجهزة المختلفة، وتوزيع الحصيلة بشكل متوازن أو قريب من التوازن. ومن الممكن أن يحدث اختلال في التنسيق أو التوزيع في مرحلة ما، ولكن تصحيحه يصبح أمر اً ضرورياً لضمان استمرار النشاط وتقوية الحصيلة.

والملاحظ أنه حينما انشئت جامعة الدول العربية كان التفاوت التنموي والاجتماعي بين دولها محدوداً ومستويات الدخول متقاربة نسبياً (باستثناء اليمن التي كانت في وضع خاص نتيجة عزلتها الطويلة)، وتوالى دخول الدول العربية حديثة الاستقلال بعد ذلك إلى رحاب الجامعة بعد تمتع كل منها باستقلالها آملة أن يكون إندماجها في عمل قومي، تدعيم وإنقاذ لها من الدوامة التي أدخلها الاستعمار فيها.

وأخذت كل دولة عربية تعمل من خلال أجهزتها لتحقيق ما تراه القوى

المسيطرة على هذه الأجهزة موصلاً لرفع معدلات التنمية، ومزيلاً لمظاهر التخلف «الفقر والجهل والمرض» في إطار من الحرية أو من خلال تدخل الدولة. ولم تكن هناك خطة عامة أو مؤشراً للبلدان حديثة الاستقلال تنتهجه لتواكب المسيرة القومية العربية، وترك الأمر لكل دولة تتلمس طريقها من خلال جهدها الخاص، وما تيسره لها مواردها، ومن خلال اتصالها بالدول العربية الأخرى، أو حتى بتلك غير العربية كل ذلك دون المساس بما قد يكون لها من ارتباطات سابقة، الأمر الذي لم يتبين أثره العميق إلا بعد ذلك حينما ظهر مدى التناقضات الفردية وتأثيرها في تحقيق حد أدنى من العمل الجماعي المتكامل. ولعله لو كانت هناك ابتداء استراتيجية واضحة للعمل العربي المشترك، معززة بخطة أو خطط للتنفيذ على مراحل، مبنية على دراسة دقيقة لأوضاع مختلف البلدان العربية، ومدركة لتطلعاتها، لأمكن ـ عند دخولها إلى رحاب الجامعة ـ إدماجها في العمل القومي بالشكل الذي يناسبها ويفيدها، ويدعم العمل المشترك في نفس الوقت ـ ولعل ذلك أيضاً كان يمكن أن يخفف عن جهاز كل دولة ما يفرض عليه من ضغوط الفئات الاجتماعية المختلفة التي أخذت تتصارع وتزايد نشاطها بعد زوال الاستعمار عن كاهلها.

ودون الدخول في التفاصيل، فعلى مدى أربعة عقود، أي منذ إقامة أول جهاز عربي للعمل العربي المشترك، جامعة الدول العربية ـ حدثت تغييرات كبيرة في أوضاع البلدان العربية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، نلمسه فيما حدث في درجة نموها، وفي أساليب التنمية التي اتبعتها، وفي العلاقات الأجتماعية داخلها وفي علاقاتها الخارجية، وفي نظرتها لمستقبلها، بل وفي دورها في العمل العربي المشترك نفسه.

وكانت معدلات النمو في البلدان العربية تسير على وتيرة منتظمة خلال عقد الخمسينات، مع إعطاء وزن خاص لبناء جهاز الدولة المستقل، وإنشاء أجهزة الأمن الوطنية (جيش وشرطة)، وما يمس الجماهير العريضة بشكل مباشر (تعليم وصحة، وخدمات اجتماعية وتعبيد طرق) أما أمور الإنتاج (زراعي وصناعي وخدمات تجارة ومصارف) فكانت حرة في أغلبها، باستثناء ما حدث في بعض البلدان من تحديد للملكية الزراعية، أو تنظيم للإنتاج، أو تسعير للمنتجات ذات الطلب الجماهيري، أو تنشيط الدولة لبعض الصناعات أو

تقديمها لتسهيلات مالية أو مصرفية لبعض المشروعات أو الفئات الانتاجية. وكان الحماس للعمل العربي المشترك على أشده في الخمسينات بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وما تلاه من اتخاذ المجلس الاقتصادي لقرار إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧، ليلي ذلك في عام ١٩٥٨ إقامة دولة موحدة بين مصر وسوريا.

وقد نشطت حركة التنمية في مختلف البلدان العربية في الستينات، وتبارت كل منها في وضع خطط لذلك، أو بالأحرى برامج استثمارية، لاسيما في الصناعة التي كانت تمثل حوالي ١٠٪ من الناتج القومي الإجمالي. وكانت الإتجاهات الموجهة للخطط أو البرامج العربية تنحو نحو الاكتفاء الذاتي القطري، والتعويض عما يستورد من أي مصدر بمنتج محلي، دون اعتبار لأي عمل تكاملي، وحتى في هذا المجال فالملاحظ أن هذه الخطط والبرامج لم تكن أكثر من تجميع مشروعات استثمارية مقدمة من هذه الجهة أو تلك، ويتوقف أدراج مشروع ما في الخطة أو البرامج ليس ارتباطه مع غيره أو ما هو قائم في إطار متناسق، وإنما كثيراً ما كانت تحكم ذلك ضغوط الجهة المستفيدة من تنفيذ المشروع الجديد حتى لو كان معاكساً أو منافساً لمشروع آخر.

وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الوضع أولاً ظهور تباينات واختلالات في هياكل الإنتاج، وارتفاع نسبة التبديد في الموارد والطاقات، وثانياً أدى اختلاف مرحلة البدء في تنفيذ خطط أو برامج التنمية القطرية العربية، وتباين الظروف والامكانيات المتاحة، إن معدلات النمو اختلفت بشكل واضح، وتغير نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي حتى إذا كانت الحقبة النفطية في السبعينات كان التباين في مراكز الأقطار العربية أصبح ضخماً بينها وبعضها، والبون في متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي الإجمالي شاسعاً. فمثلاً قدر نصيب أقطار الخليج العربي في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٦٠ بحوالي ١٦٪ وارتفع إلى ٢١,٩٪ عام ١٩٧٠ ليقفز إلى ٤٢,٦٪ عام ١٩٨٥. أما مجموعة الأقطار الستة الأقل نمواً فإن نصيبها من الناتج المحلي فقد تدهور من ١٠,٤٪ إلى ٧,٩٪ وإلى أقل من ٢,٥٪ في السنوات الثلاث على التوالي.

أما النسبة بين أعلى وأقل دخل لنصيب الفرد في الناتج المحلي، فقد انخفض من ١: ٩٠ عام ١٩٦٠ ليصبح ١: ١٨٩ عام ١٩٨٥.

وقد آثرت خطط أو برامج التنمية القطرية في تغيير هيكل الإنتاج سواء في الأقطار العربية نفسها، أو على مستوى الوطن العربي ككل. وما يعني تغير التوازن بين مختلف القطاعات، وبروز قوى ذات مصالح مرتبطة بالهيكل الإنتاجي الجديد.

فإذا رجعنا إلى نصيب الزراعة في الناتج المحلي نجده قد انخفض بشكل تدريجي من ١٩٦٠ إلى عام ١٩٨٥ وفي جميع الأقطار العربية بلا استثناء. فقد انخفض من ٢٢,٤٪ في عام ١٩٦٠ إلى ١٥٪ عام ١٩٧٠ إلى ٨,٨٪ عام ١٩٨٥[٩]. وكان يمكن أن يكون ذلك طبيعياً إذا كان بسبب إحداث توازن في قطاع الصناعة التحويلية مثلاً، ولكن بمراجعة النسب نجد أنه لا يكاد يوجد تغير نسبي. وكانت النتجية زيادة الاعتماد على استيراد المنتجات الزراعية من الخارج لتعويض زيادة الطلب، وبالنسبة للصناعة التحويلية نجدها قد اتجهت إلى انتاج السلع اللازمة للسوق العالمية أكثر منها تلك المطلوبة للاستهلاك المحلي مما انعكس على عجز الانتاج المحلي عن مقابلة الطلب، وبالتالي زيادة الميل لاستهلاك المنتجات الصناعية الأجنبية، والملاحظ أن الزيادة النسبية كانت في قطاع التعدين الذي أصبح العنصر الأساسي للتصدير للخارج هذا العنصر المعرض للنفاد، والذي تتذبذب أسعاره بشكل كبير، ويؤدي الاعتماد عليه إلى مخاطر اقتصادية كثيرة، هذا ومن الطبيعي أن يقابل النمو الاقتصادي زيادة نصيب الخدمات الانتاجية (الكهرباء والغاز والماء، والتشييد والاسكان، والنقل والمواصلات والاسكان).

ومع حدوث تغير كبير في مراكز الأقطار العربية إلى بعضها، وكذلك تغير في تركيب قطاعات الانتاج، فإنه من الطبيعي أن تتغير قوى الأقطار العربية في إطار العمل العربي المشترك، وتتغير مفاهيم القطاعات القائدة في هيكل الإنتاج في طبيعة ونوعية العمل العربي المشترك المستهدف[١٠].

وقد كان الخوف من أثر التباين التنموي والدخلي على العمل العربي المشترك حافزاً على تأكيد ميثاق العمل الاقتصادي القومي على أهمية العمل من أجل التقليص السريع والفعال الفجوة التنموية والدخلية سواء بين الأقطار العربية وبعضها أو داخل الأقطار نفسها. كما كانت الخشية من الآثار السلبية على فردية وعفوية التنمية داعية إلى وضع استراتيجية العمل العربي المشترك، لتكون نبراساً

يهتدى به في هذا العمل، وذلك بالإضافة إلى إقرار ما سمي بعقد التنمية لصالح البلدان العربية الأقل نمواً في حدود ٥ مليار دولار على مدار عشر سنوات(١١). غير أن الأسس التي تضمنتها تلك الوثائق الثلاث التي أقرتها قمة عمان في نوفمبر ١٩٨٠ لم تجد طريقها للتنفيذ، مما عقد مسيرة العمل الاقتصادي المشترك، وما زالت بعد مرور ست سنوات عليها مجرد تطلعات وأماني.

٤.٢ - تدني حركة التجارة البينية:

كان من المتصور عند إنشاء الجامعة، أن أهم عنصر للتعاون، بعد التنسيق بين وسائل الاتصال المختلفة، هو المجال الاقتصادي، وبالتحديد التبادل التجاري باعتبار أن التجارة المرتبطة أساساً بعملية الإنتاج، والتي من خلالها يتم الترابط والتشابك المادي. لهذا نجد أنه عقب عقد اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي أنشىء بموجبها المجلس الاقتصادي في عام ١٩٥٠ أبرمت اتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، وتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال في عام ١٩٥٣، اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية، وكانت الخطوة الكبرى بعد ذلك اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧، التي اعتبرت الركيزة الأساسية للتكامل والوحدة الاقتصادية العربية وأخذت الاتفاقية سبع سنوات حتى بدأ تنفيذها بإنشاء المجلس المذكور، وكانت باكورة أعماله أصدار قرار السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، وبمعنى آخر إقامة منطقة تجارة حرة، ليتبعها إقامة اتحاد جمركي عربي،بأمل أن يتكلل الأمر في النهاية بالوحدة الاقتصادية الشاملة. وانضم للسوق اذاك الدول الأربع التي كانت تعتبر بمثابة حجر الارتكاز في العمل العربي المشترك، والمحرك الأكبر لاتجاهاته (مصر، العراق، وسوريا، والاردن؛ وقد نصت المباديء العامة لتلك السوق على تبادل المنتجات بمختلف أشكالها ذات الأصل الوطني، وتثبيت الأوضاع القائمة من نظم ورسوم وضرائب على المنتجات المختلفة، ويطبق بين الدول الأعضاء مبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالمبادلات التجارية. وحتى يكون مفهوم رسوم الاعفاء من الضرائب والرسوم واضحاً دون لبس فقد نص على عدم فرض أية ضرائب أو رسوم داخلية على منتجات دول السوق لا تكون مفروضة على السلع المماثلة، كما أن المنتجات المتبادلة تكون معفاة من أي رسوم تصدير جمركية، وحتى لا تتمتع

المنتجات الوطنية بميزة فقد نص على عدم منح أي دعم لصادرات المنتجات الوطنية يمكن أن يؤدي إلى منافستها المنتجات المماثلة المستوردة من بلدان السوق المشتركة.

وبالنسبة للرسوم الجمركية القائمة وغيرها من الرسوم، وضعت قاعدة لخفضها بالتدريج على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية غير تلك المدرجة في جداول الإعفاءات المنصوص عليها في إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت بين دول الجامعة العربية، على أن تزول تلك الرسوم نهائياً في بعض المنتجات في يناير ١٩٦٩ وفي يوليو ١٩٧١ بالنسبة لبعضها الآخر، وقد قدم التاريخ الأخير إلى يناير ١٩٧١.

ولم يغفل قرار السوق عملية تسوية المدفوعات، إذ أشار إلى إنشاء اتحاد مدفوعات عربي وصندوق نقد عربي لهذا الغرض. ولتحقيق هذه الخطوة وضع نظام لذلك وانشيء فعلاً صندوق النقد العربي في عام ١٩٧٦، وإن كان أمر اتحاد المدفوعات ما زال موضع دراسات وجدل طويل، ولم يحسم لتباين مصالح الدول وعدم اتفاقها على أساس مقبول حتى الآن.

وتأكيداً لفعالية السوق المشتركة أضاف مجلس الوحدة فصلاً جديداً لها في فبراير ١٩٧٠ يقضي بتوحيد التشريعات والأنظمة الجمركية على مراحل تدريجية خلال خمس سنوات، وعلى أن يبدأ بتوحيد التعريفة في يناير ١٩٧٢.

وبالرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها أمانة ذلك المجلس لتوسيع قاعدة الانضمام إليه لم يزد العدد على ثلاثة عشر عضواً، وافقت دولة واحدة منها على الانضمام للسوق المشتركة دون شروط (ليبيا) ودولتان (الصومال واليمن الديمقراطية) وفق ميزات خاصة. وانضمت دولتان من دول المجلس (الإمارات والكويت) للاتفاقية الاقتصادية لمجلس تعاون دول الخليج العربية، ودولتان (مصر والسودان) في إتفاقية تكامل. واضطربت العلاقة بين دول السوق نتيجة للاختلافات السياسية بينها.

كما حدث بعد اتفاقات كامب ديفيد بالنسبة لمصر، والاختلافات بين سورية والعراق، وبين سورية والاردن لبضع سنوات، الأمر الذي أضعف من فعالية قرار السوق وضعف الثقة به، بالرغم من الاتفاقيات العربية المعقودة

وتأكيد ميثاق العمل الاقتصادي القومي «بتحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة».

وإذا رجعنا إلى إحصاءات التجارة البينية نلاحظ تدنيها بشكل عام، وعدم تناسبها مع النمو الاقتصادي للدول العربية، مما أدى إلى زيادة اعتمادها على الخارج كما يتضح من الآتي:

نسبة التجارة العربية إلى تجارتها الخارجية[١٢]

السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
صادرات	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٦,٦
واردات	١٠,١	٩,٤	١١,٠	٧,٤

وإذا رجعنا لنسبة التجارة العربية البينية لعام ١٩٨٤ لوجدنا أن أكبر نسبة كانت من نصيب دول مجلس التعاون الخليجي إذ بلغت ٧٠,٥٪ للصادرات، ٤٥٪ للواردات. وكانت صادرات دولتين من مجموع دول الخليج ٦٩,٦٪ (السعودية ٥٠,٧٪ والكويت ١٨,٩٪) وواردات دولتين ٦٥,٣٪ (البحرين ٣٤٪ والسعودية ٣١,٣٪).

وكانت نسبة مجموعة دول المغرب العربي في العام المشار إليه ٦,٧٪ للصادرات ١٥,٥ ٪ للواردات (وكانت أكبر دولة مصدرة هي ليبيا (٣٧,١٪ من المجموعة) وأكبر دولة مستوردة المغرب (٧١,٣٪ من المجموعة).

ولم يزد نصيب خمس دول في التجارة العربية البينية عن ١,٣٪ للصادرات عام ١٩٨٤، ٣,٥ ٪ للواردات.

ولعل الحلقة الضعيفة في التجارة البينية العربية[١٣] هي الدول الستة العربية الأقل نمواً[١٤] التي لم تزد صادراتها في عام ١٩٨٤ نسبة ٤,٣٪ من تلك التجارة، ولم تتعد وارداتها ١٩,٦٪ (جدول رقم ٦) وتتركز معاملاتها مع الدول الغربية منها. مما يدعو إلى دراسة جادة لمعرفة مشاكل هذه الدول وهل تتركز

في صعوبة الإنتاج الممكن تسويقه عربياً، أو في صعوبة المواصلات، أو في نقص المعلومات على المستوى العربي. والملاحظ أن هذه الدول تمثل أطراف الوطن العربي، وفي مواقع استراتيجية دقيقة لسلامة كيان هذا الوطن ككل.

ونتيجة لعدم كفاية الاتفاقيات المعقودة للتعاون التجاري بين البلدان العربية، ولاتخاذ سياسة أكثر واقعية وضعت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري التي انضم إليها حتى الآن ١٤ دولة عربية. وتقضي بالتحرير الكامل للسلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام، ونصف المصنعة وما تنتجه المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار الجامعة العربية أو منظماتها. والتخفيض التدريجي للرسوم على بعض المنتوجات العربي ولمدة محددة، وتوفير الحماية للمنتجات العربية عن طريق منحها ميزة نسبية لمواجهة منافسة السلع الأجنبية البديلة وعدم جواز منح أي ميزة لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف في الاتفاق، وتيسير تمويل التبادل التجاري وتسوية المدفوعات بين الدول العربية الناشئة عنه. وحتى يكون التبادل ذو جدوى بالنسبة للدول المتعاملة فإنه يؤخذ في الاعتبار ارتفاع الوزن النسبي للسلعة في الناتج المحلي، وشغلها مكاناً هاماً في علاقات التشابك داخل جهاز الانتاج وأن يؤدي التبادل إلى تزايد اكتساب القدرة التكنولوجية وأن يؤدي نموه إلى تدعيم التكامل الاقتصادي الخ... واعتبرت السلعة العربية إذا كانت القيمة المضافة العربية تبلغ ٤٠٪، ويمكن تخفيضها إلى ٢٠٪ بالنسبة لصناعات التجميع بل ويمكن خفض النسبة أكثر من ذلك إذا كانت السلعة ذات طبيعة استراتيجية أو ذات أهمية خاصة للبلد المنتج[١٥].

ومراعاة لاحتمال دخول بعض الدول العربية في اتفاقات ثنائية أو متعدد الأطراف تعطي لبعضها البعض ميزات أفضل، فقد نصت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري على اعتبار ما جاء فيها حداً أدنى غير أن هناك بعض التساؤلات برزت بعد الاتفاقية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تمت في يونية ١٩٨١ ونصت على أن «تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي» ويكون من بين أهدافها إيجاد حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة واعتبرت المنتجات وطنية إذا كانت القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها لا تقل عن ٤٠٪

من قيمتها النهائية عند اتمام انتاجها، وألا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن ٥١٪. وما يعني أن أي انتاج عربي لا تدخل فيه دول مجلس التعاون بالنسبة السابقة/ يعتبر منتجاً أجنبياً لا يتمتع بالإعفاءات المنصوص عليها، بل يخضع أيضاً لتعريفة جمركية حامية(١٦)، الأمر الذي يناقض مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ويسمح لمنتجات دول مجلس التعاون للدخول في دول اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وليس العكس.

ومن السابق لأوانه تقويم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، قبل تطبيق الدول الموافقة لها بشكل كامل.

كما أن أي دراسة جادة تتطلب متابعة الاتفاقيات الخاصة التي تتم ليس بين الدول العربية وبعضها فحسب، وإنما أيضاً بينها وبين الدول الأجنبية سواء بشكل منفصل أو في إطار تجمعات لمعرفة تأثيراتها وانعكاساتها على هيكل التجارة وانعكاستها.

والتجارة العربية البينية شديدة التواضع بمختلف المقاييس، وإذ كانت في حدود ٤٥,٢ دولاراً للفرد للصادرات عام ١٩٨٤، ٤٧,٢ دولاراً للواردات. هذا في الوقت الذي قدر نصيب الفرد في القطاعات الانتاجية (زراعية وصناعة استراتيجية وتحويلية) بحوالي ١٠١٤ دولاراً. وإذا استبعدنا من التجارة البينية، النفط ومشتقاته لوجدنا أن نصيب الفرد في التجارة العربية البينية بالغ الضآلة ، ومن الواضح أنه يتجه إلى الانخفاض كما تدل على ذلك انخفاض مؤشرات الاكتفاء الذاتي في أغلب السلع المنتجة زراعية أو صناعية، وترجع المشكلة إلى عوامل كثيرة منها جمود الانتاج وضعف تطوره، وعدم قدرته على مواكبة الانتاج لزيادة الطلب الناشيء من زيادة السكان، وتحسن مستويات المعيشة، وتغير أنماط الاستهلاك. ويرجع البعض السبب في ذلك إلى غياب الاستراتيجيات القطرية منها والقومية التي يقوم على أساسها الانتاج وعناصره والاستهلاك واتجاهاته. فقد تحول عدد من البلدان العربية من منتجة ومصدرة لبعض المنتجات إلى مستوردة لها، وبلدان تقيم صناعات تحل محل سلع مستوردة، ولا تهيء لها المناخ الذي تعمل فيه، وتترك للسلع الأجنبية بالدخول إلى الأسواق بحرية بغض النظر عن أساليب دخولها ذاك. فإذا رجعنا إلى الزراعة مثلاً، وهي أقدم نشاط اقتصادي عرفته المنطقة واكتسب المزارعون فيها خبرة

ضخمة متوارثة، ومع ذلك نجد أن نسبة الأرض المستغلة لا تتعدى ٢٠٪ ولا يستغل من مصادر المياه المتاحة غير ٤٨,٦٪[١٧] وكان المقدر ـ مع زيادة السكان بنسب تتراوح بين ٢,٥٪، ٣٪، استصلاح مساحات أكبر من الأرض، والعناية بالانتاجية من خلال الإفادة من أساليب التقنية الحديثة سواء بالنسبة للحبوب المستخدمة أو تشييد للبناء أو مرافق أو تجريفها لاستخدام أديم الأرض، أو ترشيد استخدام المياه. وقد تم ذلك جزئياً، غير أنه قابل هذا الوضع ترك الحرية لأصحاب الأرض الجيدة والقريبة من المدن تحويلها إلى أرض لصنع الآجر، وعدم العناية بالمزارعين وأوضاعهم المعيشية مما أدى إلى هجرة ذوي الكفاية منهم للعمل في المدن، أي الهجرة لإدارة أعمال لا تمت للزراعة بصلة غير أنها تدر دخولاً أعلى.

حقيقة إن الإنتاج الزراعي تزايد، غير أن زيادته لم تكن متكافئة مع زيادة السكان ومطالبهم الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية، أو الانكشاف الغذائي.

فقد زاد مثلاً عدد سكان الوطن العربي خلال السنوات الخمس ٨٠/٨٥ بنسبة ١٧,٤٪ غير أن انتاج المحاصيل الأساسية في اللحوم والبقوليات والألبان مثلاً زادت نسب ١٢,٤٪ ٨,٣٪، ٩,٧٪ على التوالي. وارتفع عجز الواردات عن صادرات السلع الزراعية من ١٧,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٩,٢ مليار دولار عام ١٩٨٤[١٨].

وبتقدير الإنتاج والطلب المحلي على أهم السلع الزراعية حتى عام ٢٠٠٠ يتبين أن حجم العجز سيزداد مقارناً بعام ١٩٨٥ بالنسب الآتية: حبوب ٧٨٪ بقول ٤٣٩٪، زيوت نباتية ١٠٩٪، خضر وفواكه ٨٠٪، لحوم وبيض ٧٥٪، سكر ٨٦٪[١٩].

ويعني ذلك كله أنه يمكن زيادة الانتاج الزراعي العربي وتخفيف العبء عن الاستيراد لاسيما وأن ذلك لا يتطلب تقنيات خاصة، كما أن الدول العربية لا تفتقر إلى عناصر الانتاج الأساسية، وهي الأرض، والماء، والبشر.

كما أنه من غير الطبيعي في الإطار العام لإمكانيات الانتاج أن تشكو مناطق عربية وفئات كثيرة من السكان من نقص في الغذاء يصل في بعضها إلى حد الجوع الكامل[٢٠].

وإذا رجعنا إلى السلع الصناعية، فإننا نلاحظ اتساع فجوة الاستيراد عن التصدير للعالم، لا يقابله سيائنة واضحة لزيادة نصيب هذه السلع في الناتج المحلي الاجمالي سواء على النطاق القطري، أو القومي.

والبيان الآتي يوضح فجوة الطلب على السلع الصناعية وآلات معدات النقل.

السنة	مليون دولار سلع صناعية وكيماوية	نصيب الفرد بالدولار في إنتاج الصناعة التحويلية	في فجوة الطلب
١٩٧٥	٢٥٠٩٣	٦٠	١٨٠
١٩٨٠	٦٦٢٩٠	١٦٠	٤٠٩
١٩٨٣	٧٢٣٤٤	١٩٠	٤٠٣

وتعني الزيادة الكبيرة في الاعتماد على الخارج زيادة التبعية من خلال التأثير على أنماط الاستهلاك، ومن خلال فرض زيادة الصادرات بعملات حرة، أو بسلع ذات طلب خارجي بأسعار منافسة.

ويشير مؤشر التبعية التجارية للدول العربية أنه يتجه إلى الزيادة في أغلب الدول العربية خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٨٤، وإن كانت تشير إلى انخفاض نسبي منذ عام ١٩٨٠ في الدول النفطية نتيجة ما قامت به من مشروعات انمائية منذ ذلك التاريخ.

وكانت نسبة التبعية للدول العربية ككل ٢٥,٥٪ عام ١٩٧٠ لترتفع إلى ٤٢٪ عام ١٩٨٠، وقدرت في عام ١٩٨٤ بحوالي ٣٨٪[٢٢].

وينسب البعض تدني التجارة البينية العربية في السلع التي يمكن انتاجها في العديد من الدول العربية إلى عدم توفر الحجم الكافي من المنتجات بالنوعية المطلوبة وبالسعر المنافس.

غير أن التوسع في الإنتاج يتطلب ابتداء ضمان السوق، ولو أنه حدث تفاهم مسبق بين البلدان العربية على إنتاج الكميات المطلوبة، وتقديم القروض والتسهيلات المصرفية لذلك، ويسر الحصول على المدخلات الضرورية لعملية الإنتاج، لما كانت هناك مشكلة جدية، وإن كانت مشكلة تسعير المنتجات تتطلب حلاً من منطلق اقتصادي واجتماعي قطري وقومي. وليس من مجرد الأخذ بسعر السوق كمعيار للتفضيل. لأن هذا السعر لا يمثل في كثير من الأحوال سعر التكلفة الحقيقي ونسبة الربح، إذ تلجأ بعض الدول المصدرة الأجنبية إلى تقديم إعانات للتصدير، وكذلك تسهيلات مصرفية وتأمينية وخدمية، لا تظهر عادة في حساب التكلفة الحقيقية، فضلاً عن استغلال بعضها لأسلوب الإغراق لضمان الهيمنة التجارية، ومن الأمثلة الواضحة في هذا المجال، ما يرد إلينا من مواد غذائية، وصناعية مختلفة بأسعار تقل عنها في بلد الإنتاج، هذا فضلاً عن لجوء الدول الأجنبية حتى المتقدمة منها إلى فرض سياسات حمائية لمنتجاتها وأسواقها من خلال الرسوم، أو التحديد الكمي، أو الإجراءات الإدارية، أو من خلال فرض مواصفات خاصة على السلع الأجنبية الواردة إليها، مما أصبح مثار الكثير من النزاعات والمشاكل للتجارة الدولية وتتردد أصداؤها في لقاءات الدول الصناعية، وفي مناقشات الأجهزة المالية الدولية، أو منظمات الأمم المتحدة (الجات والاونكتاد) وفي اجتماعات البلدان النامية.

ومع ذلك ليس هناك شك في أن نسبة ليست صغيرة من السلع الصناعية المستوردة خارج الوطن العربي، من الممكن الحصول عليها من داخله، لو وضعنا إطاراً عاماً مناسباً في هذا الشأن يتلخص ابتداء في استغلال الطاقات الموجودة في المشروعات القائمة، أي ضمان التشغيل الكامل لها سواء بمدها بما تحتاجه من مدخلات صناعية، أو تسهيلات تمويلية، أو من خلال ابرام عقود طويلة الأجل تضمن تدفق منتجاتها للأسواق العربية وإيجاد نوع من الربط بين المشروعات العربية القائمة ليكمل بعضها البعض وإقامة ما يتطلبه الأمر لهذا الربط من مشروعات، واتخاذ إجراءات واضحة لحماية المنتجات العربية قطرية أو قومية من غزو المنتجات الأجنبية المماثلة، إدراكاً لأن كل تعطيل لمشروعات قائمة هو تبديد لموارد قومية، وزيادة في الأعباء العامة على المجتمع ككل.

وقد كشفت الاتحادات العربية النوعية الكثير من المشاكل التي تتعرض

فيما يخص انخفاض طاقات التشغيل، أو نقص المدخلات، أو عدم كفاية صيانة الآلات والمعدات، والمنافسة الأجنبية والأغراق[٢٣].

ولسنا هنا في مجال عرض كل امكانيات التعاون من خلال التجارة، وحل الكثير من المشاكل القائمة التي أصبح يعاني منها كل قطر عربي بلا استثناء، ويكفي الرجوع إلى تجارب مجموعات الدول الأخرى لدراسة أساليبها في هذا الشأن سواء الرأسمالية منها أو الاشتراكية.

وقد خصصت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بعض موادها لمواجهة مشاكل التجارة العربية البينية، والمنافسة الخارجية للمنتجات العربية بنصها على توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة، وتقديم التسهيلات التحويلية اللازمة لإنتاجها، وتيسير الخدمات الخاصة بها، وتنظيم تسوية المدفوعات الناشئة عنها.

وإذا كان انتاج السلع الزراعية والصناعية الاستهلاكية يمكن وضع نظام لإنتاجها وتداولها بين الدول العربية، فإن الذي يتطلب اهتماماً خاصاً هو المنتجات الكيماوية والآلات والمعدات والأسلحة الثقيلة وهي تتطلب مستوى عال من التقنية، وتمويل ضخم وأبحاث علمية متقدمة متواصلة ذات تكلفة عالية، ومثل هذه المنتجات لا يمكن انتاجها إلا على نطاق كبير حتى تكون اقتصادية، وليس من السهل على دولة عربية واحدة بمفردها أن تقوم بها، وتتطلب تعاوناً وتنسيقاً في اطار برامج طويلة الأمد، يكون للاعتبارات القومية الأساس فيها، وليس مجرد العائد المادي المتحقق منها، وإلا وجدت الدول العربية نفسها، كما هو الحال الآن بالنسبة لهذه المنتجات تابعة، تأخذ ما يقوم لها دون تحليل أو تمحيص لمدى تأثيرها على أوضاعها الحاضرة والمستقبلية، وعلى علاقات الانتاج فيها.

والدول العربية لديها قاعدة لا بأس بها للعمل في ميدان الصناعات الانتاجية والكيماويات، كالحديد والصلب، والصناعات الهندسية، والسيارات والطائرات، والصناعات الحربية، والكيماويات، والأدوية الخ... غير أن قدرة كل منها على حدة محدودة، وتكلفة الانتاج مرتفعة.

ويثير استمرار انتاج بعض الدول لبعض هذه المنتجات أعباء ومشاكل

اقتصادية لها مما يهددها بالتوقف، والملاحظ أن هذه الصناعات هي التي تركز عليها أجهزة التمويل الدولية لإغلاقها باعتمادها مشروعات خاسرة، كأحد شروط الحصول على تمويل خارجي.

٤ . ٣ ـ عقوبة انتقال القوى العاملة:

كانت حركة القوى العاملة العربية عنصراً أساسياً في الترابط بين أجزاء الوطن العربي على مدى عصور طويلة، ولم تجد هذه القوى مشكلة في التأقلم في أي بلد عربي نتيجة وحدة اللغة والاتصال الجغرافي، والتقارب الاجتماعي والوشائج الحضارية. وكان الواقع الأساسي لهذه الحركة الرغبة في تحسين مستوى المعيشة، أو العيش في جو مستقر، ولم يكن ليجد من ذلك إلا ما قد تتخذه السلطات الحاكمة من إجراءات في الدخول والخروج والإقامة لظروف سياسية أو أسباب اقتصادية أو صحية خاصة. وكان اتجاه الحركة من الدول التي يفيض فيها عرض العمالة عن الطلب عليها إلى تلك التي يزيد فيها الطلب ويشح المعروض من العمالة المطلوبة للوفاء بمطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكانت قوى جذب العمالة في المشرق العربي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تتركز في منطقة الخليج العربي والعراق، لتغطية حاجة التعمير والتنمية في مختلف المجالات وفي المغرب العربي كانت تتركز في ليبيا وكانت هذه العمالة فإنها من الدول المجاورة حسب نوعية العمالة المناسبة فيها وحتى الخمسيات كان يتجه اليمنيون في الغالب لأعمال البناء والتجارة، وأهل الشام للأعمال الإدارية والتجارية، أما المصريون فكان تركزهم على الأعمال الإدارية والمكتبة والتعليم. وكانت اعداد من الصومال تتجه للعمل في الخدمات العامة في منطقة عدن. ومن جهة أخرى كانت القوى العاملة المغربية تجد مجالها في أوروبا وبالأخص فرنسا التي كان نفوذها قوياً في تلك المنطقة.

وأخذت أعداد العمالة العربية المهاجرة إلى الدول العربية النفطية تتزايد بشكل مضطرد منذ السبعينات والسنوات الأولى للثمانينات بعد أن استعادت الدول العربية سلطتها على منابع نفطها، وقامت بتعديل أسعاره وتوفر لديها بذلك أرصدة ضخمة عنيت باستغلالها في بناء اقتصادها على أساس عصري مما تطلب شدة الطلب على القوى العاملة بمختلف أشكالها ليس من الدول العربية فحسب وإنما من الدول الأجنبية ولاسيما الأسيوية منها وكان سعر النفط شبه مجمد في

فترات الستينات ورفع جزئياً في مدخل السبعينات وكان السعر المتوسط في عام ١٩٦٠ ـ ١,٧٦ دولاراً للبرميل، ٣,٦٥ دولار في ٥ اكتوبر ١٩٧٣ ثم أخذ يقفز بالتدريج بعد ذلك إلى حوالي ١١ دولاراً عام ١٩٧٥ ووصل أقصاه إلى ٤١ دولاراً في ديسمبر ١٩٨٠. وقد دفع ارتفاع سعر النفط إلى زيادة ضخمة في الدول العربية النفطية من ٤,٣ مليون برميل يومياً عام ١٩٦٠ إلى ١٤,٣ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٠ وإلى ١٩,٦ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٠ وقفزت قيمة الصناعة الاستخراجية في الدول النفطية المستقبلة للعمالة بما مكنها من تحقيق فوائض ضخمة استخدم جزء منها في إقامة مشروعات البنى الأساسية وبعض الصناعات التي تعتمد على النفط والغاز إذ ارتفعت هذه القيمة من ٨,٦ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ١٦٣,٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ كما يتضح من البيان الآتي:

الناتج المحلي ونصيب الصناعة الاستخراجية

في الدول النفطية المستقبلة للعمالة[٢٥]

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار قيمة الصناعة الاستخراجية	٪
١٩٧٠	١٦,٣	٨,٦	٥٢,٨
١٩٧٥	٨٨٨	٦٣,١	٦٠,٦
١٩٨٠	٢٥٧,٨	١٦٣,٨	٦٣,٦
١٩٨٥	٢٤٥,٦	٨٣,٨	٣٤,١

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد: أعداد متفرقة

وقد استغلت الدول النفطية فرصة تدفق عوائد النفط إلى التوسع في إقامة مشروعات تنموية اقتصادية واجتماعية، مثل البتروكيماويات والأسمدة، والأسمنت، والألمنيوم وكذلك زيادة طاقة الموانيء وتحسينها وإقامة الأحواض الجافة والمطارات والفنادق وشق الطرق، وبناء الجامعات والمدارس والمستشفيات والمساكن الخ.. وبلغ ما خصص للبرامج في الدول النفطية في

عقد السبعينات ٢٧٠ مليار دولار بما يعادل ٧٩,٤٪ من مجموع الاستثمارات العربية.

وقد اقتضى هذا الوضع زيادة الطلب على العمالة وصاحب هذه الزيادة تغير في تشكيل القوى العاملة الوافدة، والأقطار الوافدة منها فبينما قدر عدد العمالة العربية المهاجرة قبل أكتوبر عام ١٩٧٣ بحوالي ٦٧٩,٠٠٠ عامل وكانت ٣٤,٥٪ من اليمن ١٨,٤٪ من الأردن ١٤,٧٪ من سوريا ١٤٪ من مصر وكان نصيب السعودية من المجموع ٥٠,٨٪ وفد ٦٥,٢٪ منهم من اليمن وحدها وفي عام ١٩٨٠ ارتفع رقم العمالة الوافدة إلى حوالي ١,٨ مليون بزيادة نسبتها ١٦٠٪ واستمرت السعودية أكبر دولة مستقبلة للعمالة العربية بنسبة ٤٦,٥٪ وقد دخلت العراق مؤخراً ضمن المنافسين في طلب العمالة العربية بعد أن تصدرت مصر صفوف العمالة في السنة الأخيرة بنسبة ٣٩,٤٪ وتأخرت اليمن العربية لتكون التالية بنسبة ١٩,١٪ ثم الاردن (أغلبهم من فلسطين) بنسبة ١٤,٢٪ ويضاف إلى العمالة العربية الوافدة عمالة غير عربية قدرت في عام ١٩٨٠ بحوالي ١,١ مليون ٧٧,٦٪ منهم أسيوين وكانت أكثر الدول استقبالاً للعمالة غير العربية الإمارات وكانت حصتها ٣٠,٤٪ تليها السعودية ثم الكويت بنسب ١٩,٢٪، ١٢,٨٪ على التوالي[٢٦]. ويقدر البعض حجم العمالة العربية عام ١٩٨٥ بحوالي ١,٦ مليون وفي تقدير آخر يصل العدد إلى ٤ مليون[٢٧] ويرجع الاختلاف الكبير بين التقديرين إلى المصادر التي يعتمد عليها.

وقد أدى تغير المشروعات إلى تغير شكل العمالة ونوعية الطلب عليها ووجدنا أن بعض الدول العربية المرسلة أصبحت مستقبلة لعمالة عربية وغير عربية في نفس الوقت كالاردن واليمن العربية، وبدأت ظاهرة العمالة الأجنبية الوافدة تأخذ شكلاً غريباً في مصر بدخول شركات المقاولات الأجنبية في مشروعات الإسكان والفنادق وكذلك التجاء مجموعة من الراسمالية الجديدة إلى استقدام عمالة أسيوية للخدمة المنزلية.

وقد كان التوسع في طلب العمالة ليس مرتبطاً بمشروعات التنمية فحسب، وإنما أيضاً بمشروعات الخدمات الاجتماعية والعامة أيضاً بزيادة الطلب على المدرسين والأطباء والممرضين والأعمال الإدارية والمحاسبية، وخدمات إصلاح المعدات، والسيارات وتفصيل الملابس وأعمال النظافة والخدمة المنزلية الخ...

وأصبح هم غالبية القوى العاملة البحث عن العمل ذي الدخل الأعلى بغض النظر عن تناسبه مع مؤهل وإمكانيات العامل، أو تأثير ذلك على مستقبله المهني فوجدنا عمالاً زراعيين يعملون في مجال البناء أو شق الطرقات وفنيين يزاولون أعمالاً إدارية وجامعيين من مختلف التخصصات يعملون في الفنادق وسائقي سيارات وأدى تزاحم العمال على العمل إلى انخفاض أجورهم النسبية وأدى من ناحية أخرى إلى عزوف مواطني البلد عن أداء الأعمال المرهقة تلك التي تتطلب مهارة خاصة وتفضيلهم الأعمال الحكومية والادارية والمكتبية والتجارية التي تمنحهم ميزات خاصة(٢٩) كما أنه لم يتبع زيادة الطلب على العمالة زيادة اقبال النساء في دول الاستقبال على العمل، بالرغم من ارتفاع نسبة الملتحقات بالمدارس والمعاهد المختلفة(٣٠) وكانت النتيجة أن أصبح حجم العمالة الوافدة تفوق كثيراً العمالة المحلية، بل ويفوق أحياناً مجموع سكان القطر نفسه (جدول رقم ٧)، وبحساب أسر العمال الوافدين تجد أن نسبتهم جميعاً إلى سكان دول التعاون الخليجي بلغ ٤٤,٦٪ عام ١٩٨٠، مقابل ٢٦,٢٪ عام ١٩٧٥.

وقد أثار هذا الوضع تساؤلات كثيرة حول تأثير ذلك على الأوضاع الاجتماعية والسياسية في بلدان الاستقبال وإن كان يبدو لنا أن هذا التأثير مبالغ فيه لان العمالة الوافدة لا تتمتع بكثير من الحقوق التي يتمتع بها المواطن كحق التملك العقاري وتشكيل الجمعيات، كما أن المغتربين يعيشون عادة في تجمعات سكنية مستقلة أو شبه مستقلة عن المواطنين ولا يتم الاختلاط العائلي إلا في النادر.

ويرى البعض أن الهجرة العربية لعبت دوراً كبيراً في التلاحم العربي، وكانت خطوة فعالة في التكامل الاقتصادي العربي إذ أدت إلى حسن استخدام الموارد البشرية التي انتقلت من بلدان الفائض في القوى العاملة إلى بلدان العجز، من بلدان تنخفض فيها قيمة العمل إلى بلدان ترتفع فيها هذه القيمة هذا بالإضافة إلى قيام القوى العاملة المهاجرة بدور هام في تعمير مناطق هامة في الوطن العربي، وذات موارد عزيزة يجب تأمينها مما يعتبر رصيداً لهذا الوطن وتدعيماً له.

وقد كثر الحديث حول تحويلات العاملين وتأثيرها الكبير في مواجهة عجز

موازين مدفوعات الدول المرسلة، ففي مصر مثلاً أشير إلى أن هذه التحويلات لم تكن ذات بـال في الستينات وقدرت بحوالي نصف مليون دولار في عام ١٩٧٣ ارتفع إلى ثلاثة أرباع مليـار دولار عام ١٩٧٦ وقـدرت عام ٨١/٨٠ بحوالي ٣ مليار دولار[٣١] (لا يدخل فيها التحويلات السلعية) وقدرت تحويلات اليمنيين بحوالي ٥٦٤ مليون ريال (١٢٣,٦ مليون دولار) عام ٧٣/٧٢ وصلت أقصاها ٦٤٠٤ مليون ريال (١,٤ مليار دولار عام ٧٩/٧٨[٣٢] أما تحويلات مواطنـو اليمن الديمقراطية فقد ارتفعت قيمتها من ٢١,٧ مليون دينار (٢,٨ مليون دولار) عام ١٩٧٠ إلى ١٢٠ مليون دينار (٣٧٧,٤ مليـون دولار عام ١٩٨٠[٣٣] وقد عاونت تحويلات الأردنيين والفلسطينيين كثيراً في مقابلة مطالب الاردن من العملات الصعبة من ناحية ، وتسهيل إعانة الأسر المقيمة في الاردن أو الأراضي المحتلة من ناحية أخرى. لقد كانت أطراف متعددة تهمها حركة القوى العاملة العربية فمن الناحية المثالية اعتبر البعض كما سبق أن ذكرنا أن هذه الحركة كانت تدعيماً للعمل العربي المشترك، وأنها خطوة إلى الأمام في طريق التكامل العربي، وكانت هناك الدول المستقبلة التي كان يهمها تعويض النقص في القوى العاملة لبناء هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، والدول المرسلة للعمـالة التي اعتبـرت الهجرة وسيلة لتخليصهـا من ضغـوطهـا على المـوارد والامكانيات القائمة التي كانت غير مواكبة للطلب المتزايد عليها نتيجة زيادة السكان ونظرتهم إلى حياة أفضل هذا بالإضافة إلى ما تعنيه هذه الهجرة من تحويلات ضرورية لمواجهة عجز موازين مدفوعاتها أما بالنسبة للمهاجرين فقد كان همهم الحصول على دخل عال لعملهم من ناحية لتحقيق مستوى معيشة أفضل، وتأمين تكوين مدخرات مناسبة لمواجهة المستقبل من ناحية أخرى.

ومن خلال الناحية المادية البحتة نظر البعض إلى العمالة على أنها سلعة، فقيل أن تصدير واستيراد العمالة تحكمها عوامل العرض والطلب التقليديـة، بغض النظر عن العوامل الاجتماعية الإنسانية، وتأثير هذا العنصر الحيوي الذي لا يمكن زيادته مع كل زيادة في الطلب ولا يمكن معالجة قيمته أو أجر العمل كما كان ينظر إليه في القرن الماضي بأن المحدد له هو القيمة الحدية، إذ أدى هذا المفهوم إلى تفضيل العمالة الأجنبية وبالتحديد الأسيوية على العمالة العربية على أساس انخفاض أجورها النسبي وكونها أكثر طوعية وأقل رغبة في الاختلاط

بأهل الدولة التي يعملون فيها. كل ذلك دون اعتبار للأنماط السلوكية لهذا النوع من العمالة، وأثرها في الأوضاع الاجتماعية التي لا تظهر في الأجل القصير ونتيجة لمطالب القوى العاملة الوافدة إلى مرافق سكنية وتعليمية وصحية. فقد كان يعتبر البعض ما تشكله هذه المطالب من أعباء مادية على بلدان الاستقبال، كما لو كان المطلوب من العامل أن يؤدي ما يؤديه الإنسان الآلي من عمل دون رعاية اقتصادية واجتماعية لمطالبه.

ومن ناحية الدول المرسلة يبدو أن اهتماماتها كانت مركزة حول ما تأتي به العمالة المواطنة من تحويلات، بغض النظر عما يحدثه غيابتها من مشاكل اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى وبغض النظر عن الأعباء الكبيرة التي تحملها المجتمع نتيجة تدريب وتأهيل تلك القوى العاملة. وتصور البعض أن غياب نوعية معينة من القوى العاملة يمكن أن يخفف الضغط الاقتصادي بل والاجتماعي والسياسي الذي يمكن أن تشكله هذه القوى إذا لم يكن من السهل تشغيلها أو إرضاء طموحاتها(٣٤) وقد بدأ الاحساس بمشكلة العمالة المهاجرة واضحاً في كل من مصر واليمن العربية والسودان حينما أدى نقص بعض فئات العمالة الفنية إلى إنخفاض الإداء في بعض الأعمال الفنية وارتفاع تكلفتها وبالأخص في مشروعات الإسكان والصيانة والصناعات الحرفية وواجهت مصر نيتجة الهجرة نقص بعض الكفايات العلمية مما أثر على مستوى الأداء في المشروعات الصناعية وفي الجامعات.

وظهر التأثير السلبي على الدول المرسلة للعمالة بشكل آخر وذلك من خلال النمط الاستهلاكي الذي عكسته هذه العمالة ذات الدخول العالية وأسلوبها في دول المهجر ذات النمط الذي لا يتناسب مع أوضاع الدول المرسلة، مما شكل مشكلة تميزت ليس بالتفاوت الكبير الذي أظهرته في أنماط الاستهلاك ولكن بما أدت إليه من بروز أنماط محاكاة استهلاكية مكلفة لأصحاب الدخول المتواضعة في الدول المرسلة للعمالة وقد المح البعض للمشاكل النفسية التي يعيش فيها العامل المغترب إذ يشعر من لحظة دخوله إلى البلد المستقبل أنه مواطن من الدرجة الثانية، ويتبع ذلك الفوارق في الأجور والمزايا الأخرى سواء تلك التي يحصل عليها المواطن أو الآتي من دولة غربية وافتقاره الحصول على الخدمات والتسهيلات الاجتماعية ومنعه أحياناً من إحضار أسرته إلا بشروط أو

ادخال أولاده إلى الجامعات هذا بالإضافة إلى احساس العامل أنه يعامل كمرتزق وعليه حتى ولو كان على غير دراية أو في مستوى علمي أدنى وقد يواجه المغترب بأن ما كان يجري وراءه من ثراء أو فسحة مالية ليست أكثر من سراب حينما يواجه بارتفاع الأسعار الضخمة المتتالي في بلده، وأن رغبته في الحصول على عقار مثلاً يتطلب عملاً واغتراباً لمدة أطول مما قدر، ومع الوقت ونتيجة لعدم ممارسة العامل لأعمال تتطلب جهداً خاصاً أو يكتسب من خلالها قدرات خاصة فإن حماسه وقدرته تتدنى بالنسبة للدولة المرسلة فإن الهجرة منها ولمدة طويلة تؤدي إلى افراغها من العناصر الفعالة للتنمية والتغيير الاقتصادي والاجتماعي، وعادة ما يكون هؤلاء من أكثر الفئات قدرة على العمل والتحمل والمغامرة(٣٥) وقد أدى الاحساس بأهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي التكامل العربي، وخطورة ترك تنقل القوى العاملة العربية بشكلها العشوائي القائم تقدمت الادارة العامة للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية بالاشتراك مع منظمة العمل العربية بورقة عمل حول تيسير انتقال القوى العاملة العربية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير ١٩٨٤، أقر المجلس في أعقابها اعلان مبادىء تتلخص من: تعاون الدول العربية لتحقيق التوظيف الأمثل للطاقات البشرية العربية ومنح أولوية التشغيل للعمالة العربية ومنح العاملين وأفراد اسرهم جميع الحقوق والمزايا التي يتمتع بها عمال الدولة المستقبلة، وأن تتعاون الدول العربية من أجل تحقيق الاعتماد الكامل على القوى العاملة العربية وفق مخطط مرحلي ملائم حفاظاً على هوية المجتمع العربي، والتأكيد في هذا الشأن على المشروعات بضرورة تشغيل العمالة العربية على مختلف المستويات ويقتضي تنفيذ هذا الاعلان التصديق على اتفاقية تنقل الأيدي العاملة العربية لعام ١٩٧٥ والتي لم ينضم إلها غير خمس دول.

كما تضمن تعزيز الأجهزة العاملة في مجال تنظيم وتطوير القوى العاملة وتنفيذ برامج للتدريب المهني. والملاحظ أنه لم يتبلور حتى الآن أي شيء جدي في هذا المجال مما يترك مشاكل تنقل القوى العاملة دون حل لا سيما وأنه بالرغم من أن الطلب على العمالة في الدول المستقبلة لن يكون في شكله القديم بعد اتمام أغلب البرامج، وانحسار الإمكانيات المالية إلا أن هذه الدول ستطلب عمالة لأعمال التجديد والصيانة هذا بالإضافة إلى أن إحدى الدول (العراق) ستحتاج في مرحلة قادمة إلى أعداد ضخمة من العمالة لإعادة تعمير ما

خربته الحرب وما يعني الحاجة إلى جهود متواصلة في إطار العمالة بشكل مخطط سواء لضمان عودة الوافدين وهم أكثر حيوية إلى مواطنهم للعمل العربي المشترك، ولإيقاف حركة النزوح التي يخشى أن تتزايد نحو البلدان المتقدمة لاسيما بالنسبة للعناصر ذات الكفاية والأكثر تأهيلاً وهو ما لوحظ في السنوات الأخيرة.

٥ ـ معوقات العمل الاقتصادي:

لمسنا فيما سبق وضعية العمل العَربي المشترك، وما يبدو فيه من اختلاف وتناقض، يتسع مع الوقت، بالرغم من الشعارات التي ترفع حول التكامل والوحدة مما يدفعنا للبحث عن جذور المشكلة الحقيقية التي أدت في النهاية إلى ما تراه من تصدع لهذا العمل المشترك، والذي هو نتيجة طبيعية لتراكمات عبر سنين طويلة وليس نتيجة ظروف آنية، لم يتم التصدي لها في المبدأ حرصاً على ما كان يطلق دائماً بالالتزام بوحدة الصف.

وتتلخص جذور المشكلة في رأي الكاتب في أمور كثيرة قد لا تبدو لأول وهلة اقتصادية، ولكنها في الواقع أساس كل عمل وهي الفردية والقطرية، وغياب الديمقراطية وتفشي الأمية وعدم الالتزام بما يتفق عليه من اتفاقيات أو يتخذ من قرارات وفي التباين الايديولوجي، والارتباطات والضغوط الخارجية وفي النهاية ضعف أجهزة العمل العربي نفسها.

وسنحاول أن نعالجها في الآتي:

٥.١ ـ الفردية القطرية والاقليمية:

في محاولة لإعادة بناء الشخصية في كل قطر عربي بعد الاستقلال تم التركيز على خصائص ذلك القطر، طبيعته ونفسيته وصراعاته التاريخية مع قوى الهيمنة والغزو الخارجية. ولا شك أن هذا العمل الذي تولته القيادات الحاكمة بعد الاستقلال كان له دور كبير في استثارة العزائم لاستخلاص الحقوق الوطنية المسلوبة، في الموارد المادية، أو في أجهزة الحكم والإدارة. وقد كان لشعارات التمصير والتونسة، والتكوتة، والسودنة والتجزير الخ، أثرها المستحب، لإعادة تملك المواطنين لأرضهم، ومناجمهم، ومنابع النفط في بلادهم، ومصانعهم

وإشرافهم الكامل على أجهزة الدولة من جيش وأمن وعلاقات خارجية، وتعليم، وإصدار العملة الخ. . . غير أن الملاحظ أن التحرك لخطوة أبعد للعمل في المحيط القومي الأرحب، كان يتم في فترات تحت ضغوط داخلية، أو نتيجة لمشاكل مع القوى الخارجية، غير أن التحرك في هذا الاتجاه ما يلبث أن يبطىء بعد أن تخف تلك الضغوط.

وكان هناك باستمرار من يشكك في العمل القومي المشترك بإدعاء تباين المصالح أو لأن الظروف ليست مهيأة لذلك.

ويبدو أن هذا التشكك يرجع إما لعدم وضوح الرؤ ية، أو لدوافع ومصالح فردية أو فئوية أو للخوف من أن يؤدي العمل القومي الجماعي إلى إنتكاسة ما بفعل قوى خارجية تعارض ذلك التطور[٣٦].

ومهما يكن من شيء فالواضح أن الحركة الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بعد استقلالها كانت تنحو نحو الفردية التابعة من فلسفة الحرية الاقتصادية بشكلها الأولي الذي سادت في القرن التاسع عشر في أوروبا، والتي تعتبر الفرد هو محور التطور وذلك من خلال حركته الذاتية، وبحثه عن مصالحه، وعمله الدائب للمواءمة بين العناصر المتاحة له، لتحقيق أكبر عائد مادي بأقل تكلفة أو جهد.

وقد انعكس أثر هذه الفلسفة على أجهزة العمل في الدول العربية واعتبارها مثالية، وأخذ بالتالي كل جهاز يعمل بشكل ذاتي مستقل أو شبه مستقل عن الأجهزة حوله، الأمر الذي أدى إلى زيادة التكلفة العامة، وارتفاع معدلات الاهدار والتبديد، فكانت المزارع والمصانع مثلاً تقوم بالإنتاج ولا تتحرك أجهزة التوزيع إلا بعد ذلك، وتقام المشروعات المختلفة، وتنشأ المعاهد العلمية دون أن يكون هناك رابطة بينها، وينكشف الأمر حينما تفتقد المشروعات الكفايات المؤهلة لتسييرها وتطويرها. وتواجه المعاهد من ناحيتها بمشاكل تخريجها لإعداد متزايدة لا يجد الكثيرون منهم طريقهم للاستفادة من طاقاتهم إلا بعد جهد جهيد، لأنه يكون قد علم ودرب على أشياء لا تمت لواقع الحياة العملية التي سيخوضها إلا بالقليل. كما يتم استصلاح الأراضي، وتبنى الخزانات، وتقام مشروعات الري، وتشيد المصانع وغيرها من المرافق دون اعتبار لتأثير هذه

المنشآت على البيئة العامة، وما تسببه فيها من اضطراب واختلال وتكمن المشكلة في ذلك كله إلى العمل الفردي المستقل في كل قطاع بمنأى عن مجالات العمل الأخرى. وتتفشى ظاهرة الفردية والاستقلالية أيضاً في أجهزة الدول والمشروعات وفي الإدارات في الجهاز الواحد أحياناً، بتصور أن العمل المنفرد يبرز التمييز والكفاية.

وقد تنبه العديد من الدول والمشروعات إلى ما يسببه الإغراق في الفردية والاستقلالية في العمل من تشتت وإهدار للطاقات والموارد والبعد عن وحدة الهدف فأخذت تهتم بعقد اللقاءات على مستوى القيادات في الوزارات والمصالح وتدعو إلى نفس الشيء في المشروعات، غير أنه يبدو أن أثر ذلك كان محدوداً في غياب فلسفة أجتماعية واضحة يقوم على أساسها العمل.

وفي النطاق العام أصبحت سمة الجدية التي تبدي فيها الدول نظرتها العامة المتوازنة تكون بوضع خطط تنموية للاستفادة من الطاقات المتاحة لتحقيق أكبر عائد اقتصادي اجتماعي، ومع ذلك فكما سبق أن ذكرنا كانت الخطط وبمعنى أدق البرامج التنموية تتم بطريقة عشوائية أو نتيجة تدخلات هذه الفئة الاجتماعية أو تلك. وكما يرى بعض المحللين «أن المشروعات الإنمائية غالباً ما يتم اقتراحها سلفاً بطريقة منفصلة عن مجرى العملية التخطيطية»... وأنه يتم إعداد الخطط غالباً على عجل وتدرج أسماء المشروعات في جداول تضم أرقاماً بمبالغ مالية لإنشاء تلك المشروعات[٣٧] وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الوضع ارتفاع تكاليف المشروعات وضآلة حصيلتها، وإذا كان الأمر بهذه الحال في القطر الواحد، فإنه يمكننا أن نتصور كيف اشتد التنافر في الأهداف بين ما يقام في الوطن العربي من مشروعات ليس بينها ارتباط وما يؤدي إليه ذلك من بعد عن هدف العمل المشترك. وبالرغم من مثالب ما يسمى بالخطط القطرية العربية فلو راجعنا مداخلها نجد أن أغلبها يركز على «الاكتفاء الذاتي» أو إيجاد فرص عمل لقوى العمل المتجددة، أو رفع مستوى المعيشة، أو مواجهة مشاكل عجز المدفوعات الخارجية بالتوجه نحو التصدير. والقليل من الدول كان يشير في خططه إلى التكامل العربي وإن كان يشير بعضها إلى علاقات اقليمية خاصة. ومع ذلك على صعيد المناهج الاستثمارية لا يكاد يوجد مشروع واحد تمت تسميته استجابة لدواعي التكامل العربي[٣٨] أو حتى الاقليمي وحتى في الدول

التي أعلنت التكامل فيما بينها كمصر وسوريا ، والاردن، ومصر والسودان، لم نجد مشروعاً واحداً قد أدرج كمشروع تكاملي، وكل ما كان يظهر هو مشروعات جانبية خارج الخطط القطرية نفسها وهذا أمر طبيعي، إذ طالما أن الخطط القطرية نفسها تفتقر إلى الوحدة فلم يكن من المتصور أن تعالج مسائل أكبر وهو التكامل العربي ، وترجع المشكلة ليس إلى عدم القدرة على وضع الخطط، وإنما إلى الفردية التي تعالج بها الأمور مما يؤدي إلى حدوث مفاجئات كثيرة فقد رأينا فيما سبق كيف أن الدول العربية ليس فيها من يدعي من خلال خططه أنه قد حقق أي قدر من الاكتفاء الذاتي(٣٧) في أي من السلع الأساسية، ولا في حدوث تحسن جدي في مستويات المعيشة نتيجة تلك الخطط أو البرامج وما يكون قد حدث إنما يرجع إلى عوامل طارئة كارتفاع أسعار المنتجات لعوامل خارجية وما زال كل ما يذكر عن متابعة الخطط أو البرامج أن المبالغ المرصودة لها في سنة ما قد انفقت مثلاً، دون الإشارة إلى أن ما انفق يتناسب مع ما انجز منها وأن تلك المشروعات حينما انجزت وبدأت في الانتاج هل كان ذلك في مستوى الطاقة المقدرة لها عند الإنشاء أم لا؟ وما إذا كان انتاجها قد لعب الدور المقدر لها في هيكل الانتاج القطري أم لا؟ وفي النهاية تناسب العائد الاجتماعي مع التكلفة الاجتماعية للمشروعات. ليس معنى ذلك أنه يمكن إهدار المشروعات والبرامج لأنها لم تكن متماسكة متوافقة مع هدف واضح، أو لأنها تمت بشكل عفوي، ومن منطلق فردي، ولكن قيامها على أي حال يعتبر واقعاً ملموساً، وإنها تؤدي كبر أم صغر، غير أن المرحلة التالية تتطلب إيجاد الربط بين هذه المشروعات على نطاق القطر أولاً، ثم البحث في إمكان ربطها بالمشروعات الاقليمية أو القومية ولكن لا يتم توسعها إلا إذا كان في ذلك تكاملها مع مشروعات قائمة قطرياً أو مشروعات قائمة أو ستقوم على النطاق القومي، وهذا الأمر الأخير لا يتم ما لم يكن هناك تخطيط قومي واضح.

وقد لمست مختلف الدول العربية المشاكل التي واجهتها بعد الاستقلال ومحاولاتها للسير في الطريق القطري المنفرد، فبدأت تعطي اهتماماً خاصاً للتعاون والتكامل الاقليمي وعقدت لذلك معاهدات واتفاقات غير أن الكثير من هذه المعاهدات والاتفاقات كانت تتعثر في المسيرة نتيجة النظرة الفردية والقطرية. والملاحظ أنه مع تأكيد المسؤولين عن التجمعات الاقليمية وعملهم لها، عدم الإشارة إلى مشروعات ذات طبيعة اقليمية في خططهم القطرية(٤٠)

ويرجع ذلك إلى تغلغل الفكرة الفردية والقطرية في كل دولة على حدة. الأمر الذي يحتاج إلى بعض الوقت تتم فيه إعادة النظر في المفاهيم الفردية والقطرية السائدة التي لا تتفق مع متطلبات العصر ويكفي أن نلاحظ في هذا المضمار أنه حتى الدول التي ما زالت تأخذ بالفلسفة الفردية إلا أنها تحررت من النظرة المحدودة لهذه الفلسفة وإعطائها وزناً للعمل الجماعي الاقتصادي، والسياسي والدفاعي باعتبارها الأساس في تحقيق الأهداف العامة والدفاع عن الكيان المشترك. ولهذا وجدناها تتشكل في تكتلات، وتنظم أدوارها في داخل هذه التكتلات بما يؤدي إلى اتساق عملها وليس تنافره، وعلى الأقل خفض درجة التنافر إلى أدنى حد.

ليس معنى ما تقدم الرفض الكامل لفكرة التجمعات أو التكاملات الاقليمية فإنها يمكن أن تقوم طالما كانت تعبر عن مطالب لهذه الاقاليم مع مراعاة ألا تتنافر مع التجمع الأكبر وهو التكامل القومي العربي، إذ الخوف أن يؤدي الاغراق في التكاملات الاقليمية البعد عن الهدف، وحدوث تعارضات ومشاكل مستقبلية مع التكامل القومي العربي، فضلاً عن الخوف من التأثير على هذه التجمعات الاقليمية من خلال القوى الكبرى التي ترتبط معها في معاملات اقتصادية. وحتى تكون التجمعات الاقليمية في مأمن من هذا التأثير فقد يكون من الضروري تمثيل أجهزة العمل القومية (جامعة الدول العربية) فيها.

ومع ذلك فللخروج من الأزمة العربية الاقتصادية والاجتماعية القائمة لا مفر من العودة للتفكير المنطقي باعتماد أسلوب التخطيط القومي الذي أقرت فكرته قمة عمان، وتضمنته استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، والتي أشارت بوضوح إلى أن العمل العربي المشترك أكثر جدوى وفاعلية من جزئياته القطرية وإن ذلك يتطلب الترابط العضوي في الهياكل الانتاجية وفي هذا الاطار وحده يمكن تعظيم القدرات الذاتية علمية وتكنولوجية وأن التنمية الشاملة هي السبيل لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وتوفير فرص العمل المنتج للجميع وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي النهاية مواجهة التبعية والتخلف.

وتطبيقاً لتلك الاستراتيجية كان قد وضع مشروع خطة قوية خمسية تكلف ٢١,٢ مليار دولار موزعة بين قطاعات الانتاج المختلفة، ويعتبر ما يدخل فيها في الأقطار العربية جزءاً من خططها العامة. ولعله لو كان قد أخذ بها، ولم

تهدر، لاستفادت جميع الأقطار العربية ولخففت عنها الكثير من الأعباء التي تواجهها الآن نتيجة التشتت القائم. ومع ذلك فإنه يمكن الاتفاق على تخصيص نسبة معينة من الخطط القطرية لمشروعات أو برامج قومية ويقصد بالقومية هنا ما يفيد مادياً وينعكس أثره على أكثر من قطر عربي. وليكن ١٠٪ مثلاً.

٢.٥ ـ تفشي الأمية:

ليس هناك شك في أن الأمية بمعناها المعروف، وهي أمية القراءة والكتابة غريبة في هذا العصر، الذي تقدمت فيها وسائل المعرفة، وأصبح التعليم لسن الخامسة عشرة أمراً أساسياً للقدرة على مواكبة التطور، والتعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة، ومع ذلك فالملاحظ أن نسبة الأمية في الوطن العربي ما زالت في حدود عالية، إذ تقدر بحوالي ٤٣,٩٪ في المتوسط من جملة السكان في سن ١٥ ـ ٤٥، وتتراوح النسبة بين ٢١,٢٪ في الاردن، ٥٨,٢٪ في اليمن الديمقراطية ولو حسبنا النسبة لمن هم في سن أعلى وأدنى من هذه الحدود لكانت النسبة كبيرة جداً، لا تتناسب مع ما نرجوه من تقدم وتنمية اقتصادية واجتماعية.

ولعل أكبر مشكل لمواجهة الأمية يكمن في البلدان العربية كثيفة السكان التي ترتفع فيها نسبة الأمية، وتمر بظروف اقتصادية صعبة مثل المغرب ومصر وتونس والتي تتراوح نسبة الأمية في مرحلة السن السابق الإشارة إليها ٥٢,١٪، ٤٢,٩٪، ٤٠,٥٪ على التوالي، وكذلك الدول الأقل نمواً التي تقصر مواردها العامة عن الانفاق اللازم للقضاء على الأمية[٤١]. ومع ذلك فيبدو لنا أن الصعوبة تكمن في توفر الموارد المالية إذا التزمنا بمنطق ما يحتاجه تعليم كل طفل أو شاب من أموال لازمة لتوفير أماكن التعليم والمدرسين والكتب والأدوات، أما إذا عملنا على معالجة الموضوع من منطلق وطني وقومي فإن التكاليف اللازمة لذلك لن تكون كبيرة، إذ يمكن إلزام كل مشروع (زراعي أو صناعي أو تجاري أو خدمي) يعمل فيه عمال أن يقوم بتعليمهم كجزء من التزامه الوطني، ويمكن أن تخصص الدول يوماً تقدم فيه جوائز رمزية للمشروعات التي تقضي على الأمية بين عمالها وكانت خطة التنمية القومية العربية السابق الإشارة إليها قد أولت عناية لهذا الأمر وقدرت تمويلاً له تقدمه الدول القادرة كهبة أو كمنح لهذا الغرض.

ولعل بطء العمل لحل مشكلة الأمية يؤدي إلى إطالتها، وزيادة التفاوت الفكري والثقافي بين المواطنين مما يجعل التفاهم بينهم فيه قدر كبير من الصعوبة وكلما طال الوقت، كلما زادت الفجوة، لاسيما إذا لاحظنا اهتمام الدول العربية بلا استثناء باعداد كوادر على مستويات عالية من الثقافة.

وتخصص لذلك موارد مالية ضخمة، لمواكبة التطور والتنمية.

وبالرغم من خطورة أمية الكتابة، والقراءة، فإن الوطن العربي يواجه بأمية أكثر خطورة وهي الأمية العلمية والاجتماعَية والسياسية لتأثيرها على اتخاذ القرار وتوجيه الأمور العامة.

ففي العصر الحديث لا يكفي أن يحصل الإنسان على شهادة مهما كان مستواها العلمي بل يجب أن يجوز قدراً من الثقافة تمكنه من تفهم ما يجري وإبداء رأي فيه على المستوى العلمي والاجتماعي والسياسي، فالتعليم المتقدم لا يتم بمجرد النقل الحرفي لأفكار واردة في كتب تصدر في مجتمعات متقدمة دون التمعن فيها لعرضها بالشكل المناسب على مجتمعنا، كما أنه لا يكفي أن نأخذ بتكنولوجيا متقدمة. أو بأنماط استهلاك وحياة خارجية، دون دراسة لآثارها الاقتصادية والاجتماعية على مجتمعنا أو دون محاولة لاقلمتها مع أوضاعنا العامة ومن الخطورة بمكان أن يقدم لنا بعض كبار المؤهلين العلميين نظريات للحكم سائدة في مجتمعات غربية علينا لتطبيقها على أوضاعنا دون تحليل لمدى ما يمكن أن نفيد به منها، وها نحن أولاً نلمس أثر ذلك كله في التناقضات التي يعيش فيها كل قطر عربي، وفي التناقضات بين الأقطار العربية الناشئة عن تأثيرات مفاهيم غربية أو غير مناسبة لمجتمعنا العربي. ليس معنى ذلك أننا ندعو إلى نوع من الإنفلاق، أو اجترار الماضي السحيق لنطبق على مجتمعنا الحاضر ما كان سائراً في فترات تاريخية وعلاقات اجتماعية خاصة تختلف كثيراً عن تلك السائدة اليوم.

وفي الوقت الذي نعتبر فيه أن اللغة العربية ركن أساسي في بناء القومية العربية وأداة طبيعية للتعامل الاقتصادي على أوسع نطاق، نجد البعض متأثراً بما حصل عليه من ثقافة أجنبية ـ يحاول التأثير في المسار العام بتبني لغة أجنبية في التعبير والمعاملات بمقولة أن اللغة العربية قاصرة عن التعبير عن مستحدثات

العصر، غير أن تبني هذا الأمر يخلق تنافراً في العمل المشترك، ويضعف التعامل بين الدول العربية التي تستخدم اللغة العربية في تعليمها ومعاملاتها وتلك التي تستخدم لغة غيرعربية، وهو ما نلمسه حالياً من تحليل مختلف المعاملات. ويبدو أن هذا الأمر ناتج من ظروف التبعية القديمة، والتي ما زال أثرها قوياً فيمن يمكن تسميتهم بالصفوة الذين حازوا مستوى عال من التعليم، والذين يلعبون دوراً هاماً في التوجيه العام. وعدم استخدام اللغة العربية كأساس في أي دولة عربية يجعل من الصعب دمج مواطني هذه الدولة في العمل العربي المشترك بالدرجة المرجوة، ويشكل حالة انفصام داخل الوطن العربي.

ومن المشاكل التي نعايشها حالياً في الوطن العربي استقلال بعض الأجهزة الحاكمة لمجموعات من كبار الحاصلين على مؤهلات دراسية عالية لتقديم تبريرات لسياسات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة لا تمثل عادة إلا مصالح هذه الأجهزة .

وتأكيداً لذلك وضع هؤلاء في مناصب الإدارة العليا ليكون دفاعهم عن هذه المصالح جزءاً من دفاعهم عن أنفسهم وتطلعاتهم.

والملاحظ أنه نتيجة لهذا الوضع أن وجدنا من يفلسف للهزيمة، والتبعية والدكتاتورية، والقطرية، والاقليمية، مما زاد من مشكلة المنادين بالقومية العربية كأساس للتكامل العربي وحل مشاكل التناقضات على مختلف المستويات، لضمان تنمية اقتصادية اجتماعية سليمة ومتوازية لاسيما وأنهم لا يملكون من أدوات العرض والمواجهة إلا القليل، وأن ما ينادون به يتطلب تضحيات مادية وبشرية وبشكل متواصل ولأجل غير محدد.

٥. ٣ ـ التحرر من الالتزامات والاتفاقيات الجماعية:

منذ إنشاء جامعة الدول العربية، أقر العديد من الاتفاقيات في مختلف الميادين، واتخذت مجالسها ومجالس منظماتها المتخصصة العديد من القرارات لدفع العمل العربي المشترك إلى الأمام، غير أن الملاحظ أن الالتزام بذلك كان محدود النطاق مما أضعف من وزن العمل العربي المشترك، وقلل من تأثيره ليس على الدول العربية فحسب، وإنما على علاقة الدول العربية بالعالم

الخارجي أيضاً. ولا نريد أن نستعرض جميع الاتفاقات والقرارات وإنما نجتزىء منها بعض ما له من أهمية خاصة في العمل الاقتصادي المشترك.

وإن كنا ندرك تماماً أنه ليس من السهل فصله عن العمل السياسي.

فقد عقدت اتفاقية للنقل بالعبور بين دول الجامعة العربية بلغت اثنتي عشرة دولة منذ عام ١٩٧٧ وتنص على السماح بنقل البضائع عبر أراضي الدول المتعاقدة بدون إعاقة، وتمنح وحدات النقل التسهيلات الكافية، وكذلك التسهيلات لسائقيها للمرور والإقامة كما تمنح الدول المتعاقدة أفضلية في استعمال مرافئها لأغراض عمليات العبور. وأكدت الاتفاقية على أنه لا تحول الأسباب السياسية دون تنفيذ أحكام الاتفاقية، كما أشار ميثاق العمل الاقتصادي القومي كما سبق أن ذكرنا بالتزام الدول العربية بتحييد العمل الاقتصادي القومي العربي المشترك. ومع ذلك فقد لجأت إحدى دول الاتفاقية إلى تحريم المرور عبر أراضيها لسلع صادرة من وواردة إلى دولة عربية أخرى عضو الاتفاقية . وأصرت دولة عربية على عدم منح تصاريح لأكثر من رحلة لسائقي الشاحنات العابرين من بلادها. وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض دول العبور تصر على اتخاذ إجراءات مشددة على الشاحنات العابرة بدعوى الأمن القومي. كما تلجأ بعضها لفرض رسوم على الشاحنات تحت اسم بدل حراسة أو تحت أسماء أخرى. كما تستخدم بعضها شاحنات العبور لنقل سلع محلية بعد تفريغ حمولتها ثم إعادة تحميلها بعد أن تقوم بالمهمة المفروضة عليها، ولجأت إحدى الدول في فترة ما إلى الإصرار على أن يتم النقل العابر من خلالها عن طريق شاحناتها هي. وقد أخذت اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سبع سنوات منذ موافقة المجلس الاقتصادي عليها حتى نفذت، ومع ذلك فإن الحريات التي قضت بها الاتفاقية ما زالت بعيدة عن التحقيق كحقوق انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، والإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي والتملك.

كما أن إنشاء قرار السوق العربية المشتركة والذي الغيت بموجبه كافة الرسوم على المنتجات الوطنية المتبادلة للدول الأعضاء حتى يناير عام ١٩٧٠ ما زال متعثراً الأمر الذي لمسناه من ضعف حركة التبادل التجاري بين دول السوق كما أن قرار توحيد التعريفة الجمركية للدول الأطراف تجاه الدول الأخرى ما زال بعيداً عن التطبيق. وكما رأينا مسبقاً فإن ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي

أقرته قمة عمان لا تجد بنوده الاهتمام الكافي لتنفيذها مع مالها من أهمية لدعم العمل العربي المشترك ولقوتها التأثيرية في العلاقات الاقتصادية العربية الخارجية لو أنها نفذت، وكذلك الحال بالنسبة لقرار القمة بشأن عقد التنمية للدول العربية الأقل نمواً الذي لم ير طريقه للتنفيذ منذ ست سنوات. وحينها اتجهت الادارة العامة للشؤون الاقتصادية تنفيذاً لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك لوضع أول خطة قوية للتنمية الاقتصادية لم تجد استجابة لها كما ذكرنا.

وهناك قرارات كثيرة أخرى اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولم تنفذ الأمر الذي أدى إلى الشعور بالاحباط أزاء العمل العربي المشترك بل وقدرة الجامعة على التحرك نحو الهدف الذي أقيمت من أجله.

وقد أثار البعض في هذا الشأن أسلوب اتخاذ القرار وأن ميثاق الجامعة ينص على ألا يكون القرار ملزماً، إلا إذا أقره مجلس الجامعة بالإجماع أما ما يقرره المجلس بالأكثرية فلا يكون ملزماً إلا لمن يقبله. غير أن الأمر يتوقف في النهاية ليس على مجرد القبول بقرار ما، وإنما العبرة بأخذ هذا القرار الصفة القانونية من خلال إصدار تشريع به من السلطة صاحبة الحق في ذلك. بالإضافة إلى أنه ليس هناك حتى الآن محكمة عدل عربية يمكن الالتجاء إليها إذا حدث خلاف بين دولة عربية وأخرى والمحكمة الوحيدة التي قبل بإنشائها هي محكمة الاستثمار العربي وذلك بموجب الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية. وقد كانت هناك رغبة لتوسيع اختصاصات هذه المحكمة للفصل في النزاعات الخاصة باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري غير أن الأمر ترك للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يقوم بالفصل فيها، أو الأخذ بأسلوب تسوية المنازعات في اتفاقية الاستثمار والمجلس في كل حالة أن ينظر في طريقة التسوية، وليس بالضرورة تحويلها لمحكمة الاستثمار المشار إليها.

وقد أرجع البعض مشاكل تنفيذ ما يتخذ من قرارات في مجال العمل العربي المشترك إلى أسلوب اتخاذ تلك القرارات، الذي يعطي لكل دولة عضو صوت واحد في المجالس بغض النظر عن حجم الدولة، ووزنها السكاني، أو الاقتصادي، أو مسؤولياتها المادية أو السياسية في إطار العمل العربي المشترك. وهذا الأمر يحتاج إلى دراسة جادة وإن كان البعض يرى أنه يمكن الخروج عن المبدأ الديمقراطي وهو لكل عضو صوت واحد، غير أنه إذا تطور العمل

العربي، واتفق على إنشاء مجلس نيابي عن الأمة العربية، فقد يصبح ولا مفر من تحديد نسبة من المقاعد لكل دولة، أو نسبة تصويته، في هذا المجلس، ولا يتصور أن يكون عدد الأعضاء مماثلاً لكل الدول.

٥ ـ ٤ ـ التباين الايديولجي:

أثار البعض وجود تباين ايديولوجي بين نظم الحكم العربية، كسبب معرقل أو مؤخر للعمل العربي المشترك على أساس أن كل ايديولوجية تنطلق من قاعدة اقتصادية واجتماعية معينة فالأخذ بالحرية الاقتصادية كأسلوب للعمل والعلاقات يختلف عن الأخذ بالاشتراكية كما يختلف عن الأخذ برأسمالية الدولة مثلاً، غير أن هذا المنطق ينطبق على الدولة الموحدة التي تتصارع فيها الايديولوجيات لتحقيق هدف اقتصادي واجتماعي معين، غير أنه في نطاق مجموعة من الدول، ذات نظم اجتماعية وعلاقات مادية معينة فإن الأمر يختلف وكل ما يرجى من عملها المشترك أن يكون هناك حد أدنى للتفاهم لتحقيق مصلحة مشتركة يرتضيها الجميع في فترة معينة. ومن الممكن أن يتغير مسار هذه المصلحة في فترة أخرى لتغير الظروف.

وبالنسبة للدول العربية، فطالما أنها ارتضت فيما بينها أن يكون ميثاق جامعتها هو الأساسي، فمن الطبيعي أن يلزم كل طرف فيه بما جاء به «وما ينص على» توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية (وليس توحيدها) تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها «وأن هذا التعاون يتم» بحسب نظم كل دولة فيها وأحوالها «كما يقضي الميثاق بأن» تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير النظام فيها «لذلك يجب ألا يكون التباين الايديولوجي موضعاً للخلاف بين الدول العربية، وإلا قضينا على هذا الصرح الذي بنى بعد جهود كبيرة، وحولنا الجامعة إلى ساحة صراع لا مبرر لها. وهي في النهاية منظمة طوعية ليست تسلطية وتقوم على أساس المساواة واحترام سيادة الدول الأعضاء. وأن الدول هي مكونات الجامعة وليست الجماهير[٤٢] وها نحن أولاً نلمس ما يدور في العالم من محاولات التفاهم بين

ايديولوجيات شديدة الاختلاف حرصاً على السلام العالمي، وتجنب كل ما من شأنه فرض أوضاع أو نظم على دول أو شعوب لا تريدها، مما يثير مشاكل وتوترات وأعباء تحد من القدرة على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لا داعي لها.

وبالإضافة إلى ذلك فإننا نلمس التباين الكبير في فهم وتفسير الايديولوجية الواحدة نتيجة لتباين الظروف والعلاقات التي ينطلق منها كل مفهوم، والمصالح الطبقية أو الفئوية التي يعبر عنها(٤٣).

ومع ذلك دون الدخول في تفاصيل الايديولوجيات القائمة في دولنا العربية، فإن ما يهمنا في هذه المرحلة هو العمل الاقتصادي المشترك، الذي يعتمد بالدرجة الأولى على تحديد المصالح المشتركة لمختلف المشاركين فيه، وليس مصلحة فئة أو مجموعة معينة مهما كانت درجة تمثيل هذه الفئة أو المجموعة. ومع ذلك وبالتحليل العلمي الدقيق فإن الاختلافات القائمة حالياً بين الدول العربية - في رأي الكاتب - هي اختلافات كمية وليست نوعية، وإن بدت أحياناً غير ذلك. والدول العربية وبالأصح الشعب العربي كله، يمر حالياً بمرحلة تطور كبيرة من خلال التفاعلات داخله. ولم يأخذ هذا التطور شكله النهائي بعد. ومع ذلك فلعله، من المفيد لصالح العمل المشترك في أي نظام أن يترك الأمر للجماهير الحق في التعبير لما ترى فيه صالحها. لأن مشاركتها تؤدي إلى دعمه وتطويره، وإبعادها عن المشاركة لا يحقق الهدف العام، ويجعل العمل المشترك يتأرجح وفق التيارات التي تصيب نظم الحكم مما يضعف من فعاليته.

٥. ٥ - الارتباطات والضغوط الاقتصادية الخارجية:

رأينا فيما سبق كيف تتزايد المعاملات التجارية العربية مع العالم الخارجي على حساب المعاملات العربية البينية، وكيف أدى التوسع في إقامة مشروعات التنمية إلى استخدام أعداد كبيرة من القوى العاملة الأجنبية إلى الدول العربية، وذلك بالإضافة إلى إنفاق موارد ضخمة في استيراد المعدات والموارد اللازمة لهذه المشروعات ، وكذلك التكنولوجيا التي تقوم عليها كل ذلك دون تفاهم مسبق بين الدول العربية وبعضها حول الأسلوب الأمثل لذلك، سواء في إطار تخطيط أو تنسيق عربي، يراعي فيه تعبئة الموارد والطاقات لتحقيق أكبرعائد بأقل من التكاليف، واستبعاد كل ما من شأنه أن يحدث تناقضات أو يبدد الموارد

المتاحة، أو يشكل مشاكل اقتصادية واجتماعية في المستقبل وأدى عدم وجود تنسيق عربي أيضاً إلى إتجاه الفوائض المالية العربية إلى السوق الدولية حيث حركتها أسهل وأسرع، والعوائد التي تدرها أكبر من تلك التي يمكن أن تحققها في السوق العربية، وذلك في الوقت الذي كان يشكو عديد من الدول العربية من عجز في موازين مدفوعاتها، وضعف في قدرتها على تمويل مشروعات التنمية التي وضعتها، مما اضطرها إلى اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، بالشروط التي كانت تفرض عليها، مما أدخلها في دوامة مشاكل سداد تلك الديون وخدمتها (تمتص حوالى ٣٥٪ من صادراتها السلعية) وخضوعها لما يفرض عليها من إجراءات تقشفية، وتوجيهات اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية.

وكان نتيجة عدم وجود تخطيط أو توجيه التنسيق العلاقات مع الدول العربية المستقلة حديثاً، لربط اقتصادها ببرنامج اقتصادي عربي بعيد المدى إن سارت في علاقاتها الاقتصادية التقليدية مع البلدان المستعمرة السابقة، إذ استمرت المعاملات بين دول المغرب العربي بالسوق الأوروبية المشتركة ـ وبالأخص فرنسا ـ التي منحتها بعض الامتيازات التجارية في التعامل، كما أن الدول العربية الأفريقية الأقل نمواً دخلت مع تلك السوق أيضاً في إتفاقية لومي[٤٤] التي ضمت بلدان أفريقيا السوداء جنوب الصحراء وجزر المحيط الهادي، وذلك لضمان الحصول على ميزات مالية وتجارية.

وقد لمسنا فيما سبق كيف أن حجم التجارة العربية البينية ضئيل ويتناقص بالتدريج نتيجة ما اتبعته الدول العربية من سياسات اقتصادية قطرية مستقلة. أما القسم الأكبر من التجارة العربية الخارجية فيتجه للدول المتقدمة الصناعية (٦١,٥٪ للصادرات ٧٢,٦٪ للواردات في عام ١٩٨٤). وليس من المقدر أنيتغير إتجاه التجارة الحالي في المستقبل القريب طالما أن هيكل الإنتاج والعلاقات الاقتصادية سيستمر في وصفه القائم كنتيجة طبيعية لنمط الإنتاج والاستهلاك الحالي، والأسلوب الذي اتبع في استيراد التكونولوجيا على عدد وآلات ونسبة كبيرة من مدخلات انتاج واردة من تلك الدول الصناعية، وطالما أنه لم توضح بعد برامج أو خطط اقتصادية يمكن من خلالها إيجاد بدائل عربية لها.

ومما يزيد هذا الارتباط قوة تلك الاستثمارات العربية الكبيرة في الول الصناعية والتي تقدر بما يتراوح بين ٢٠٠، ٢٥٠ مليار دولار[٤٥] وكذلك

المشروعات المشتركة الكثيرة التي أنشئت مع تلك الدول سواء داخل الدول العربية أو في الخارج. يضاف إلى ذلك ديون البلدان العربية للدول الصناعية وأجهزة التمويل الدولية التي قدرت بحوالي ١٣٤ مليار دولار في نهاية ديسمبر ١٩٨٤، وما يؤدي إليه هذا الاقتراض من اضطرار الدول المدينة التي تكييف اقتصادها بالشكل الذي يتلاءم مع تصدير سلع وخدمات للخارج وفاء لتلك الديون وخدمتها، وما يعني في النهاية خضوع اقتصاد الدول العربية المدينة لما يفرض عليه من ضغوط بعيدة الأثر، لا وسيلة للتخلص منها إلا بتبني الدول العربية جميعها، سياسة اقتصادية تعتمد أساساً على مواردها وإمكانياتها، وتقليصها ما أمكن مع الدول الأجنبية، وهناك جانب آخر لا يمكن تجنب التعرض له في هذا المجال، وهو التسلح[٤٦]، الذي أخذ يمتص نسبة كبيرة من الناتج القومي العربي، ويشكل ضغطاً على التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والذي فرض على الدول العربية نتيجة حالة التوتر العالمي والتي تقحم الدول المتصارعة الدول العربية فيها من ناحية، وقيام بعضها بفرض كيان استيطاني ليكون قاعدة له على أرض عربية من ناحية أخرى، وذلك فضلاً عما تثيره القوى الخارجية من مشاكل، حدودية بين الدول العربية والدول المجاوية لها، أو ببذر بذور الفتن داخلها.

٥ . ٦ ـ قصور أجهزة العمل العربي واقتصادها التكاملي:

يعاب على أجهزة العمل الاقتصادي العربي قصورها، وافتقارها إلى التكامل في أدائها، غير أننا يجب أن ندرك أن هذه لم تنشأ من فراغ ولا تعمل في فراغ. فهي انعكاس لما يدور في الوطن العربي، وهي شريحة منه. وقد نشطت في مرحلة الزخم القومي، في الخمسينات وحتى منتصف الستينات، ثم خف هذا النشاط بعد ذلك بدرجة كبيرة، وتبع ذلك الاحساس بأن ما ينفق على هذه الأجهزة لا يتناسب مع انجازاتها وصحبه تباطوء الدول في دفع التزاماتها المالية في موازناتها، حتى بلغ الأمر ببعضها إلى الاعلان عن توقفها خلال أشهر قليلة.

وأجهزة العمل العربية التي نشير إليها هنا هي الجامعة العربية، والمنظمات المتخصصة، والاتحادات النوعية والشركات المشتركة. والعنصر المشترك في هذه الأجهزة جميعاً، الذي يؤدي إلى قصور أدائها هو نقص الكفايات الفنية

وضآلة مواردها المالية، وعدم معاونة الدول لها بالشكل الكافي الذي يمكنها من أدائها للمهام الموكولة إليها.

وتلعب العوامل السياسية والتوازنات القطرية دوراً كبيراً في اختيار قيادات العمل الاقتصادي المشترك، بل وفي العاملين في هذه الأجهزة أيضاً. من خلال ترشيحات الدول، والتي لا يجوز تخطيها. ومن المنطقي أن يراعى المختار أو المرشح من دولته رضائها عنه بالدرجة الأولى، بالرغم من اعتباره موظفاً دولياً منذ لحظة تعيينه، ولا يقبل أي توجيه من جهة خلاف تلك التي يعمل فيها. وليس للجامعة والمنظمات المتخصصة جوازات سفر مستقلة كتلك التي تمنحها الأجهزة الدولية. مما يجعل الموظف مهما كان مستواه تحت رحمة إجراءات دولته أو الدول العربية الأخرى في تحركاته.

ويلتبس الأمر على البعض أزاء دور أجهزة العمل العربي، ويرى أن دورها لا يخرج عن التنسيق، والتوسط بين الدول وليس لها أن تقوم بالتالي بأي دور توجيهي، وحتى إذا أعدت دراسات فتكون حيادية بمعنى أن تعرض الوقائع دون ترجيح رأي أو اقتراح سياسة. ولا شك أن هذه النظرة تضعف دور الأجهزة ولا تمكنها من العمل نحو «خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها» كما ورد في ديباجة ميثاق الجامعة، أو العمل على إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها «كما تقضي بذلك معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي».

وقد وجدت أجهزة العمل العربي نفسها في حيرة في الفترة الأخيرة، بإصرار المسؤولين الماليين على أن تتولى هذه الأجهزة من خلال العاملين فيها القيام بالدراسات والأبحاث التي توضع في برامجها، بمعنى عدم الإلتجاء إلى خبراء من الخارج لذلك الأمر الذي يؤدي إلى إنكماش هذه الدراسات والأبحاث، واستبدالها بمذكرات عامة لا تعطي العمق الكافي للموضوعات المطلوب معالجتها. وكان يمكن للأجهزة أن تقوم بذلك لو أن أمورها رتبت بهذا الشكل أو تم اختيار العاملين كخبراء قبل أن يكونوا موظفين، وهو أمر غير ممكن على أي حال لما يقتضيه من توفر كفاءات متعددة ذات مستوى عال وبتكلفة عالية لا تتحملها الموازنات الحالية. ولو رجعنا إلى برامج الأبحاث والدراسات

في برامج منظمات العمل العربية جميعها، ومشروعات الاتفاقات التي قدمت لمجالي هذه المنظمات نجدها قد اعتمدت جميعاً على خبراء من خارج النطاق الوظيفي لها، لا لكفايتهم فحسب وإنما لتحررهم النسبي من ضغوط الدول عليهم. ومها قيل عن قصور أجهزة العمل العربي فإنه لا يمكن أن تتكرر الآثار التي نتجت عن تغيير مقرات أغلب هذه الأجهزة بناء على قرار قمة بغداد التي اتخذت لمعاقبة نظام الحكم المصري بعد انفراده بعقد اتفاقيات كامب ديفيد. وقد أدى هذا القرار إلى إتخاذ الحكومة المصرية موقفاً مضاداً بتجميد أموال المنظمات العربية في المصارف، وحرمانها من وثائقها المتصلة بالعمل والعاملين، وتحريم تحول العاملين المصريين إلى المقرات الجديدة لتلك المنظمات. ولم تفلح الإجراءات القانونية في تغيير الموقف مما شكل صعوبات لأجهزة العمل لا يمكن تجاهلها.

وقد تبنت الدول العربية سياسة جديدة أثر قمة بغداد، وهي توزيع منظمات العمل العربية بين الدول، والتي تنافست فيما بينها على أن يكون لكل منها نصيب فيها، بغض النظر عن طبيعة الارتباط بين بعضها، وما يؤدي إليه بعثرتها إلى نقص قدرتها وفعاليتها وزيادة أعبائها المالية.

لا يعني ذلك وما تقدم أن قصور أجهزة العمل العربي، وافتقادها التكامل فيما بينها يرجع إلى قرار قمة بغداد، أو العجز المالي، وإنما لأسباب كامنة فيها كما سبق أن عرضنا في أماكن متعددة، كالفردية والنظرة القطرية وأسلوب تشكيل هذه الأجهزة.

لقد انشئت في مرحلة الزخم القومي التي أشرنا إليها العديد من المنظمات المتخصصة على نهج المنظمات المشابهة للأمم المتحدة، وقد أنشئت كل منها باتفاقية خاصة تحدد أوضاعها وطرق أدائها دون تبين الاختلاف البين بين طبيعة المنظمات العربية التي تعمل في إطار عربي، لمنظمات الأمم المتحدة تعمل في إطار دول مختلفة متناثرة متباعدة، لغوياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً ولك لها استراتيجيتها، أما المنظمات العربية فقد أنشئت ليس ليقوم كل منها بدور تنسيقي كل في إطار قطاعه فحسب وإنما يعمل على توفير الرفاهية ورفع مستوى معيشة البلدان العربية. الأمر الذي يتطلب إنشاء المجلس الاقتصادي بموجب اتفاقية

الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي أقرهـا مجلس الجامعـة في ابريـل ١٩٥٠، ثم توسع دوره بتحويله إلى مجلس أكثر شمولية في مـارس ١٩٧٧ ليعالج المسائل الاقتصادية والاجتماعية. ويتولى فيما يتولاه «إنشاء أية منظمة عربية متخصصة، كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة في مواثيقها، وذلك وفق الأحكام التي يقررها لذلك».

ولم يكن هذا الإتجاه اعتباطياً، وإنما فرضه الاحساس بالفردية التي تعمل في إطارها المنظمات مما تطلب من لجـان الشؤون السياسيـة والاقتصاديـة والشؤون المالية والادارية التوصية بدراسة أوضاع المنـظمات واتخـاذ مجلس الجامعة قرارات في هذا الشأن في عامة ١٩٧٢، ١٩٧٥ وأقر مجلس الجامعة بالإضافة إلى توسيع دور المجلس الاقتصادي إلى «ايقاف إنشاء أيـة منظمـة متخصصة جديدة، أو إدخال تعديلات على مواثيق المنظمات القائمة حتى تفرغ لجنة بحث أوضاع المنظمات العربية» كما نص تقرير بحث أوضـاع المنظمات بأنه «لا سبيل لنجاح أية صيغة من صيغ التعاون العربي المشترك. . إلا بالتنسيق أولاً على المستوى الوطني،» وإنشاء جهاز مركزى لتحديد المواقف «للحيلولة دون أي تفاوت أو تضارب في هذه المواقف»[٤٧].

وفي جلسة تالية للجنة المذكورة ذكرت في توطئة تقريرها أنها «منذ بداية عملها قسرت مهمتها علي أنها تعني دراسة أوضاع المنظمات العربية المتخصصة من زاوية فاعليتها ككل ومدى التعاون بينها من جهة، وبينها وبين الجامعـة العربية من جهة أخرى في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للوطن العربي. ودفع عملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي فيه إلى الأمام» وأشارت اللجنة بصراحة لمحاسن وأخطار انفصال المنظمات في نشاطها وإن من محاسنها «بعدها من التيارات السياسية إلى حد ما «وبالتالي تكون من ناحية المبدأ أكثر قدرة على القيام بمسؤ ولياتها الفنية بكفاية وفاعلية أكثر، أما أخطاؤ ها فتكمن «في عدم وجود أداة للتنسيق بين نشاطاتها من جهة، وبين نشاطاتها ونشاطات الجامعة العربية من جهة أخرى مما فتحَ ويفتح الباب واسعاً أمام الازدواجية في العمل أو ضياع المسؤ وليات» وقد تبين للجنة المذكورة من دراستها[٤٨].

«إن النظام الحالي الذي تسير عليه هذه المنظمات. . لا يحقق الحد المطلوب من متطلبات العمل العربي المشترك حاضراً ومستقبلاً» وارجعت اللجنة

ذلك لسببين الأول «عدم وجود هيئة رئيسية ترسم السياسة العامة وتخطط برامج العمل العربي المشترك. . .» والثاني أن كثرة المنظمات المتخصصة دون تخطيط وتبعثر جهودها وتداخل إزدواج بعض أعمالها «يؤدي إلى إهدار للجهود والمال العربيين بدون نتائج ملموسة».

وكان هذا الجهاز المركزي هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي فرض أن يسير على مبدأ «المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ» بمعنى أن يتولى ذلك المجلس «رسم السياسة العامة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتخطيط البرامج اللازمة لذلك، تاركاً مهمة التنفيذ لأجهزة الجامعة المختصة، والمنظمات المتخصصة كل في الإطار الخاص به. . .».

ويتم التعامل بين المجلس الاقتصادي والمنظمات على أساس «السماح للوظيفة كمنهج عمل في التنظيم العربي بإبقاء ثمارها. . .» و «تلافي الازدواجية في العمل بين الجامعة والمنظمات المتخصصة، أو بين هذه المنظمات. . .» وأخيراً «المحافظة على الوحدة العامة للتنظيم العربي بإعطاء الجامعة ممثلة في مجلسها الاقتصادي والاجتماعي سلطات تحقق بموجبها التنسيق بين مختلف المنظمات الدائرة في فلكها، وبصورة خاصة للحد من مجموع هذه المنظمات نحو الاستقلالية وعدم التعاون النمطي البناء».

وسارت اللجنة أبعد من ذلك لتحديد أسلوب العمل بين الجامعة والمنظمات بإشارتها إلى ضرورة تقديم المنظمات لتقرير سنوي عن أعمالها للمجلس الاقتصادي بغرض إصدار توجيهاته فيها، وتقديم المنظمات ما تطلبه إليها هيئات الجامعة ومجلسيها من معلومات وإحصاءات وبيانات. وتتشاور الجامعة معها فيما يختص بتعاونها مع الوكالات المتخصصة الدولية ويصدق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أي اتفاق تنظيمي يعقد بهذا الشأن، كما ينظر المجلس في موازنة المنظمات ويقدم لها توجيهاته بشأنها.

ومع وضوح نظرة اللجنة، إلا أن تعديل المادة الخاصة في إتفاقية الدفاع المشترك السابق الإشارة إليها كان غامضاً مما أعطى الفرصة للمنظمات في أن تستمر في نشاطها بشكل مستقل مستندة في ذلك بأن ما يحكمها هو المعاهدات التي أنشأتها وما تتخذه مجالسها من توجيهات، وكانت لجان التنسيق بين

الجامعة ومنظماتها تعقد بانتظام منذ يوليو ١٩٧٤، وبلغ ما عقد منها حتى الآن سبعة عشر اجتماعاً، غير أنها لم تكن تخرج عن مناقشة الأمور الروتينية التي لا تعالج جميع مشاكل العمل العربي المشترك. وكانت لا تعرض برامج عملها إلا بعد موافقة مجالسها عليها وليس قبل ذلك مما جعل التنسيق بين البرامج غير قائم فعلاً، وحينما بدأت الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية إعداد مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تطبيقاً لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك لم تقدم المنظمات المعلومات الخاصة بالمشروعات اللازمة للخطة وأولوياتها لإمكان الربط بينها، مما اضطرَ الخبراء الذين عكفوا على إعداد تلك الخطة إلى دراسة كل ما وقع تحت يدهم من بيانات ومعلومات لتحقيق الهدف المرجو. ولعل المجالات المحدودة للتنسيق بين الجامعة والمنظمات هي مؤتمرات البترول التي تعقد كل عامين والتي يشارك فيها مع الجامعة كل من الأوابك، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة التنمية الصناعية. والثاني هو التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي شارك في إعداده كل من الجامعة وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأوابك وكذلك اللجنة المشتركة للأمن الغذائي العربي بين الجامعة وبعض المنظمات المتخصصة.

والاجتماع المشترك الذي عقد أخيراً في عمان في سبتمبر ١٩٨٦ بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس وزراء الزراعة العرب لبحث موضوع الأمن الغذائي العربي. ثم المؤتمر الأول لوزراء البيئة العرب الذي تم بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في اكتوبر ١٩٨٦، وقدمت فيه بعض المنظمات والاتحادات العربية دراسات في الموضوع.

ونتيجة لأن الدول العربية لمست صعوبة تبين مسار عمل المنظمات من خلال ما تقدمه من تقارير منفصلة، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تعد له تقارير سنوية شاملة لنشاط المنظمات الأمر الذي تكشف من خلاله ضعف أداء تلك المنظمات وازدواجية عملها. وفي خطوة تالية لإمكان مراجعة أدائها المالي أعد نظام مالي موحد تسير المنظمات على نهجة وذلك بناء على قرار من المجلس، غير أن بعض المنظمات وضعت العراقيل الكثيرة لذلك محتجة بأن لها أوضاعها الخاصة، ونظمها المقرة بمعرفة أجهزتها التشريعية[٤٩].

ومن خلال دراسة أعدها أحد الخبراء الاقتصاديين والقانونيين(٥٠) حول ازدواجية عمل المنظمات أشار إلى أن نصوص اتفاقيات إنشائها قد أدت إلى هذه الازدواجية وارجع ذلك إلى تتابع إنشاء المنظمات عن طريق اتفاقيات مستقلة، وتأثر تلك الاتفاقيات بفلسفة ومداخل المرحلة التي وضعت فيها أو عدم استناد العمل المشترك منذ نشأة الجامعة على استراتيجية عامة وشاملة وواضحة الأهداف والوسائل والآليات وكذلك ما تتسم به نصوص المنظمات من غموض في الصياغة، أو من اطلاق وتعميم في أهدافها ووسائلها.

وقد أثار وضع المنظمات وتزايد حجم موازناتها عاماً بعد عام إلى مطالبة الدول بإعادة النظر في وضع المنظمات وإمكان إدماج بعضها فمن بيانات إحدى عشرة منظمة متخصصة نجد أن موازناتها ارتفعت من ٣٦,٧ مليون دولار عام ١٩٨١ إلى ٥٧,٥ مليون دولار عام ١٩٨٦ وليس هناك شك في أن تنسيق العمل بين الجامعة والمنظمات المتخصصة، وإلغاء الازدواجية، وترشيد الإنفاق يمكن أن تؤدي جميعاً إلى مستوى أعلى من الأداء وتكاليف أقل كثيراً من تلك القائمة. حتى لا تجد الدول العربية نفسها مضطرة إلى تقليص سدادها في الموازنات الأمر الذي يخشى أن يؤدي إلى استخدام سياسة «المفصلة» وما تعنيه من إلغاء العديد من بنود الصرف بغض النظر عن درجة أولويتها، والإبقاء على المصروفات الجارية وحدها من مرتبات للعاملين ومصروفات إدارية مما يضعف إن لم يشمل العمل العربي المشترك.

وقد وجد الخبير العربي حل مشكلة الازدواجية بالرجوع إلى استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي «أوجدت أساساً موضوعياً جديداً وهاماً يمكن الاستناد إليه...» وأن هذا العلاج يمكن أن يجري بتفسير نصوص الاتفاقات المنشئة للمنظمات على نحو تنسيقي في ضوء ما تفرضه الاستراتيجية، وبعدهايمكن تعديل نصوص الاتفاقيات على نحو يقنن ما يكون قد حدث فعلاً من تفسير. ولا سيما «أن لزوم التنسيق وضرورته لا يرجع فقط إلى كونه الأسلوب الوحيد لاستبعاد الازدواجية ولكن لأنه كذلك الأسلوب الوحيد الذي يضمن النجاح للعمل العربي المشترك ويزيد من كفاءته في تحقيق أهدافه» ولكن بالرجوع إلى تجارب الماضي، فإننا نعتقد أنه لا مفر من اتخاذ موقف حازم بتعديل اتفاقية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعطائه سلطة فعلية على

المنظمات سواء من حيث اقرار موازنات المنظمات أو اعتماد حساباتها الختامية حتى يكون هناك أساس قانوني لذلك.

وإذا انتقلنا للاتحادات النوعية فإننا نجد أن مشاكلها مختلفة عن تلك التي نلمسها في المنظمات المتخصصة، لأن هذه الاتحادات نوعية، ولم تنشأ على مستوى الدول، وإن كانت استراتيجية العمل العربي المشترك قد أعطتها دوراً في ذلك أكدته اللجنة السباعية التي كلفت بدراسة مشروع ميثاق الجامعة في اغسطس ١٩٨١، حين جعلت الإشراف عليها يتم من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي طالما أنها أنشئت بقرار من أحد مجالس الجامعة أو المنظمات المتخصصة. ومهمة الاتحادات تنمية وتدعيم الروابط الفنية بين أعضائها، وتبادل المعلومات فيما بينها، والمعاونة في حل المشكلات التي تواجههم، وتنسيق جهودهم الخ... غير أن المشكلة الكبرى التي تواجه الاتحادات هو ضيق عضويتها مما تسبب في ضعف مواردها، وعدم قدرتها على أداء مهامها الأمر الذي يقتضي وضع تشريع في كل دولة عربية يفرض الانخراط في هذه الاتحادات للمشروعات العامة أو الخاصة التي يزيد رأسمالها عن حد معين، أو يزيد عدد العاملين فيها عن حد معين لأن هذا التحديد هو العنصر الأساسي في إعطاء وزن للمشروع في الإنتاج القومي في قطاعه. وإن كانت الاتحادات لا تفتأ تردد في اجتماعاتها أهمية تطبيق أحكام اتفاقية المزايا والحصانات عليها وعلى العاملين فيها. وهو أمر لا نعتقد بأهميته لأن الاتحادات لا تخضع للضوابت لأنها لا تعمل للربح، أما موظفوها فليس هناك داع لتمييزهم بأي إعفاءات ضريبية، أو أي حصانات دبلوماسية لاختلاف طبيعة عملهم عن عمل الموظفين في الجامعة والمنظمات المخصصة.

وتبدى الاتحادات تخوفها من الازدواجية والتشتت الذي سيحدث نتيجة إتجاه المؤتمر الاسلامي لإنشاء اتحادات نوعية وهو أمر يستحق الدراسة لا سيما وإن الدول العربية هي نفسها أعضاء في المؤتمر الاسلامي، ولن ينتهي الأمر كما ترى الاتحادات إلى مجرد حدوث ازدواجية وتشتت، وإنما إلى إضعاف الاتحادات العربية وبالتالي أعضائها الذين سيواجهون بمنافسةخطيرة من شركات قوية غير عربية، لا تلتزم بأي استراتيجية عربية تهدف للتكامل العربي.

أما الشركات العربية المشتركة فإن مشاكلها تنحصر في ضعف التمويل، وعدم سداد الدول الأعضاء لانصبتها في رؤوس أموالها ونقص العمالة الفنية الكفؤة ومحدودية نشاطها[٥١] وتجميد أموالها في مصر بعد انتقال من كان مقره منها فيما بعد قرار قمة بغداد ولتوحيد التشريع المنظم للشركات المشتركة أعد مجلس الوحدة الاقتصادية مشروعاً بهذا الشأن تناول مختلف المسائل الخاصة بتكوين تلك الشركات، وأسلوب عملها والرقابة عليها وحتى يكون التشريع شاملاً على الدول العربية وغير مقتصر على دول مجلس الوحدة فقد أحال المشروع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أجل النظر فيه بالرغم من الحاح مجلس الوحدة وإعطائه أهمية خاصة.

وتتمتع الشركات العربية المشتركة بمزايا ضريبية، وحصانة ضد مصادرة أموالها وحقها في إجراء التمويلات الخاصة بمواردها، غير أن الدول التي تعمل فيها ترفض أن تمنح العاملين فيها أي حصانة دبلوماسية باعتبار هذه الشركات ليست مرافق عامة وإنما تعمل للربح. وترى بعض الدول أن منح مزايا لهذه الشركات يجب ألا يتعدى ما هو ممنوح لشركاتها الوطنية حتى لا تكون منافسة.

ويقترح الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية توسيع نطاق هذه الشركات والسماح بمساهمة القطاع الخاص فيها، وزيادة رؤوس أموالها بالشكل الذي يمكنها من زيادة إنتاجها، وبالتالي زيادة حجم السلع المتبادلة بين الأقطار العربية، وتمكنها من الاستفادة بنظام وقدرات الانتاج الكبير، وقدرتها على التمتع بمستوى أعلى للتكنولوجيا، وإمكانيتها للتطوير من خلال اشتراكها مع الشركات الضخمة في العالم. ومن رأينا أن مشكلة العمل العربي المشترك ليس في حجم المشروعات وليس في نوعية ملكية رأس المال وإنما من خلال وجود تخطيط لمسار العمل الاقتصادي العربي المشترك، والالتزام بهذا التخطيط المبني على الإيمان بأن هذا التخطيط هو الأسلوب الأجدى في ظروفنا الخاصة لضمان الاستفادة من امكانياتنا ومواردنا العامة بأكبر قدر دون إهدارها في التفتت وإثارة التناقضات والأمثلة أمامنا في العالم واضحة وهو أنه حتى الدول العظمى التي لديها أضعاف ما لدينا وامكانياتها التكنولوجية ضخمة إلا أنها مع ذلك تعمل بتشكيل تكتلات مع الدول العربية إليها في الفلسفة الاجتماعية والسياسية.

جدول رقم (١)

الدول العربية غير المنضمة لمنظمات عربية

الدولة	مجلس الوحدة	اتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية	الطيران المدني	أكاديمية النقل البحري	العمل	الدفاع الاجتماعي	التربية والثقافة	السياحة	العلوم الادارية	الأراضي الجافة	البلدان المصدرة للبترول	الثروة المعدنية	المصرف الأفريقي	صندوق النقد
الاردن											×			
البحرين	×	×		×	×			×		×	×	×		
تونس	×										×			
الجزائر	×			×		×						×		
جيبوتي	×			×				×	×	×	×	×	×	×
السعودية	×		×					×						
السودان											×			
سوريا												×		
الصومال								×		×	×		×	
عمان	×				×						×	×		
فلسطين											×			
قطر	×													
الكويت								×		×				
لبنان	×						×				×	×		
مصر								×				×		
المغرب	×			×				×			×			
موريتانيا				×				×			×			
اليمن ش											×	×	×	
اليمن ج											×	×	×	

× دول طلبت الخروج ابتداء من عام ١٩٨٧.

ملحوظة: مصر موقوفة عضويتها في جميع المنظمات التي كانت مشاركة فيها حتى اتفاقيات كامب ديفيد.

جدول رقم (٢ ـ أ)

الاتحادات والروابط المهنية العربية

غير الحكومية

لاتحاد أو الرابطة	العدد
رياضية	١٨
عمالية	٩
طبية	٩
بحث علمي	٧
اقتصادية	٦
اعلامية	٦
قانونية	٤
هندسية	٤
سياحية	٤
ذات طبيعة خاصة	٣
	٧٦

جدول رقم (٢ ـ ب)

المجالس الوزارية العربية

١ ـ في شؤون الأمن والدفاع

الدفاع
الداخلية
العدل

٢ ـ في شؤون التربية والتعليم

الإعلام
التربية
التعليم
التعليم العالي
البحث العلمي

٣ ـ في الشؤون الاجتماعية

الشؤون الاجتماعية
الصحة

٤ ـ في شؤون الهياكل الأساسية

الإسكان
النقل
البيئة (تحت التكوين)

جدول رقم (٣)
التوزيع النسبي لقوى العمل
في دول مجلس التعاون الخليجي

دول	سنوات	مواطنون	وافدون
الإمارات	١٩٧٥	١٥,٤	٨٤,٦
	١٩٨٠	١٠,٩	٨٩,١
البحرين	١٩٧١	٦٢,٩	٣٧,١
	١٩٨١	٤٣,٠	٥٧,٠
السعودية	١٩٧٥	٦٦,١	٣٣,٩
	١٩٨٠	٥٧,١	٤٢,٩
عمان	١٩٧٥	٤٦,٤	٥٣,٦
	١٩٧٨	٥٨,٥	٤١,٥
قطر	١٩٧٥	١٧,٦	٨٢,٤
	١٩٨١	١٢,٢	٨٤,٨
الكويت	١٩٧٥	٣٠,٢	٦٩,٨
	١٩٨٠	٢١,٩	٧٨,١

المصدر/ د. محمد توفيق صادق ـ التنمية في دول مجلس التعاون (دروس السبعينات وآفاق المستقبل) ص ١٧٧.

جدول رقم (٤)

موقف الدول العربية من أهم الاتفاقيات الاقتصادية والوحدة والتجمعات الاقليمية

	اتفاقيات اقتصادية			الوحدة والتجمعات الاقليمية				
	النقل بالعبور	استيراد الأموال	تنمية التجارة	مجلس الوحدة	التعاون الخليجي	وادي النيل	المغرب العربي	
الاردن	x	x	x	xx				
الإمارات	x	x	x	x	x			
البحرين	x	x	x		x			
تونس		x	x				x	
الجزائر							x	
جيبوتي		x						
السعودية	x	x	x		x			
السودان		x	x	x		x		
سوريا	x	x	x	x				
الصومال		x	x	x –				
العراق	x	x	x	xx				
عمان					x			
فلسطين	x	x	x	x				
قطر		x			x			
الكويت	x	x	x	x	x			
لبنان	x	x						
ليبيا	x	x	x	xx				x
مصر	x			xx		x		
المغرب							x	
موريتانيا			x	x –				
اليمن(ش)			x	x –				
اليمن (ع)	x	x	x	x				
العدد	١٢	١٧	١٤	١٣	٦		٣	

xx منضمة لقرار السوق المشترك.

x – منحت امتيازات خاصة.

جدول رقم (٥ ـ أ)

التغير النسبي في القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الإجمالي

الأقطار	١٩٦٠				١٩٧٠				١٩٨٥			
	زراعة	تعدين	صناعة تحويلية	خدمات انتاجية	زراعة	تعدين	صناعة تحويلية	خدمات انتاجية	زراعة	تعدين	صناعة تحويلية	خدمات إنتاجية
الاردن	١٧,٧	٠,٩	٩,٨	١٥,١	٨,٩	٢,٠	١٠,٨	١٤,٣	٨,٣	٣,٥	٩١٥,٠	٢٣,٤
الإمارات	١٧,١	٥,٠	١,٠	٢٩,١	٣,٤	٥٠,٨	٣,١	١٧,٩	١,٢	٤٣,٥	١٩,٨	٢٢,٦
البحرين	٢,٨	٣٣,٩	٢٢,٦	١٤,٠	٢,٨	٢٩,٠	١٩,٠	١٨,٤	١,١	١٥,٨	١١,٤	٢٩,٢
تونس	٢٤,٧	١,٨	٧,٨	١٣,٧	١٦,٧	٥,٤	٧,٩	١٤,٧	١٥,٥	١١,٣	١٤,١	١٩,٦
الجزائر	١٨,٧	٦,١	٥,٣	١٩,٠	١٠,٦	١٠,٨	٨,٩	١٢,٢	١٠,٢	٢٧,٢	١٥,٩	٢٦,١
جيبوتي	٧,١	—	٣,٢	١٥,٢	٤,٢	—	٥,٦	١٥,٤	٦,٧	—	٨,٩	١٩,٦
السعودية	٩,١	٤٧,٢	٨,٤	٨,٠	٥,٢	٥٠,٠	٩,٢	١٣,٤	٣,١	٣٢,١	٨,٣	١٢,١
السودان	٥٢,٩	—	٤,٢	١٦,١	٣١,٣	٠,٢	٦,٥	١١,٦	٢٥,٠	٠,١	٩,٢	١٨,٩
سوريا	٢٠,٣	٠,١	١٥,٥	١٤,٦	٢٠,٨	٢,٢	١٤,٣	١٤,٠	٢٠,٠	٨,٥	٨,٥	١٥,١
الصومال	٤٠,٢	٧,٤	١,٩	١٠,٧	٣٦,٦	٦,٣	٦,٣	١٠,٧	٣,٨	١,٥	٦,٢	١٧,٩
العراق	١٧,١	٣٤,٧	٩,٨	١١,٦	١٥,٠	٣١,٧	٩,٩	١٠,٥	١٤,٥	٢١,٥	١١,٢	٢٢,٨
عمان	٧٧,٢	—	—	٤,٤	١٥,٣	٦٦,١	٠,٣	١٠,٧	٣,٠	٤٨,٥	٣,٣	١١,٢

تابع جدول رقم (٥ ـ أ)

الأقطار	١٩٦٠				١٩٧٠				١٩٨٥			
	زراعة	تعدين	صناعة تحويلية	خدمات إنتاجية	زراعة	تعدين	صناعة تحويلية	خدمات إنتاجية	زراعة	تعدين	صناعة تحويلية	خدمات إنتاجية
قطر	٤,٥	٥٣,٠	١,٥	٨,٨	٢,٠	٤٢,٢	١٦,٥	٩,٦	١,٢	٤٨.٠	٨,٢	١٢,٥
الكويت	٠,٥	٦١,٦	٣,٨	٩,٨	٠,٤	٦٤,٩	٣,٨	١١,٢	٠,٦	٤٢,٦	٨,٠	٩,٥
لبنان	١٧,٧	٠,٣	١٣,٢	١٠,٦	٩,١	٠,٤	١٣,٢	١٤,٨	٨,٨	—	١٢,٦	٢١,٣
ليبيا	١٣,٤	٠,٦	٦,٨	١٤,٥	٢,٤	٦١,٢	١,٦	١٠,٣	٢,٦	٤٠.٤	٤,٤	١٦,٢
مصر	٢٧,٦	٢,٥	١٧.٠	١٠,٨	٢٤,٥	٢,٤	١٦,٩	٩,٦	٢٠,٢	١٢,٣	١١,٥	١٧,٨
المغرب	٢٩,١	٥,٥	١١,١	١٠,٧	٢٧,٤	٤,١	١١,٠	١٢,٨	١٧,٣	٥,١	١٦,٦	١٦,٣
موريتانيا	٥٤,٩	—	٢,١	٣,٩	٣١,١	٢٥,٢	٤,٤	١٢,٢	٣٠.١	١٤,٥	٥,٧	١٥,٩
اليمن الديمقراطية	١٠,٤	٠,٣	١٧,٥	١٦,٠	١٥,٨	٠,٤	٢٢,٤	٩,٧	١٣,٠	—	٩,٧	٢٧,٧
اليمن العربية	٦٣,٤	٠,٧	٢,٢	٧,٥	٥٤,٤	٠,٦	٣,٧	٧,٨	٢٠,٩	١,٥	٧,٥	١٧,٨
المجموع	٢٢,٤	١٤,١	٩,٩	١٢,٨	١٥,٠	٢٣,٠	٩,٨	١١,٨	٨,٨	٢٦,٧	١٠,٠	٢٠,٩

المصدر : بيانات سنتي ٦٠/١٩٧٠ من د. محمود الحمصي: خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنائرية، وبيانات ١٩٨٥ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦.

جدول رقم (٥ ـ ب)

المركز النسبي للأقطار العربية

في الناتج المحلي الاجمالي العربي

السنة القطر	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٥
الاردن	١,٤	١,٢	٠,٩
الإمارات	٠,٤	١,٨	٧,٣
البحرين	٠,٥	٠,٥	١,٢
تونس	٤,٣	٣,٧	١,٩
الجزائر	١٦,٦	١١,٥	١١,٣
جيبوتي	٠,١	٠,٢	٠,٢
السعودية	٧,٦	١١,٢	٢٥,١
السودان	٦,٤	٥,٥	١,١
سوريا	٤,٣	٤,٤	٥,٢
الصومال	٠,٩	٠,٥	٠,٢
العراق	٨,٦	٨,٣	١١,١
عمان	٠,٢	٠,٦	٢,٤
قطر	٠,٦	٠,٩	١,٤
الكويت	٧,٦	٦,٩	٥,٣
لبنان	٤,٣	٣,٨	٠,٤
ليبيا	٢,٢	٩,٥	٨,٣
مصر	٢٠,٣	١٨,٤	١٣,٥
المغرب	١٠,٥	٨,٥	٢,٨
موريتانيا	٠,٤	٠,٥	٠,٢
اليمن الغربية	١,٢	٠,٧	٠,٧
اليمن الديمقراطية	١,٤	٠,٥	٠,٢
مجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: ١٩٦٠، ١٩٧٠ من د. محمود الحمصي: خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ص ١٧٦، ١٩٨٥ مستخرج من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦.

جدول رقم (٥ ـ جـ)

ترتيب الأقطار العربية

حسب حجم الناتج المحلي بالدولار

١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٥
١ ـ مصر	مصر	السعودية
٢ ـ الجزائر	الجزائر	مصر
٣ ـ المغرب	السعودية	الجزائر
٤ ـ العراق	ليبيا	العراق
٥ ـ السعودية	المغرب	ليبيا
٦ ـ الكويت	العراق	الإمارات
٧ ـ السودان	الكويت	الكويت
٨ ـ لبنان	السودان	سوريا
٩ ـ تونس	سوريا	المغرب
١٠ ـ سوريا	لبنان	عمان
١١ ـ ليبيا	تونس	تونس
١٢ ـ الاردن	الإمارات	قطر
١٣ ـ اليمن الديمقراطية	الأردن	البحرين
١٤ ـ اليمن العربية	قطر	السودان
١٥ ـ الصومال	اليمن العربية	الاردن
١٦ ـ قطر	عمان	اليمن العربية
١٧ ـ البحرين	الصومال	لبنان
١٨ ـ الإمارات	اليمن الديمقراطية	اليمن الديمقراطية
١٩ ـ موريتانيا	البحرين	الصومال
٢٠ ـ عمان	موريتانيا	جيبوتي
٢١ ـ جيبوتي	جيبوتي	موريتانيا

جدول رقم (٦)

التجارة العربية البينية لعام ١٩٨٤

مليون دينار ونسبتها المئوية ٪

مجموعات الدول	واردات	٪	صادرات	٪
الدول العربية	٨٨١٩	١٠٠	٨٤٤٧	١٠٠
مجلس التعاون	٣٩٦٤	٤٤,٩	٥٩٥٢	٧٠,٥
الإمارات	٥٨٠	١٤,٦	٨٧٨	١٤,٧
البحرين	١٣٤٦	٣٤,٠	٨١٠	١٣,٧
السعودية	١٢٤٢	٣١,٣	٣٠٢٠	٥٠,٧
قطر	٦٧	١,٧	١١٥	١,٩
الكويت	٢١٣	٥,٤	١١٢٢	١٨,٩
عمان	٥١٦	١٣,٠	٨	٠,١
المغرب العربي	١٣٦٧	١٥,٥	٥٦٦	٦,٧
تونس	١٦٩	١٢,٤	١٢٩	٢٢,٨
الجزائر	٧٠	٥,١	١١٠	١٩,٤
ليبيا	١١٨	٨,٦	٢١٠	٣٧,١
المغرب	٩٧٥	٧١,٣	١١٤	٢٠,١
موريتانيا	٣٥	٢,٦	٤	٠,٧
عربية أخرى	٢٥٠٢	٢٨,٤	١٥٧,١	١٨,٦
الأردن	٦٦٢	٢٦,٥	٣٠٣	١٩,٣
سوريا	٣٠٩	١٢,٤	١٨٨	١٢,٠
العراق	١٠٩٩	٤٣,٩	٤٦٧	٢٩,٧
لبنان	٢٦٠	١٠,٤	٤٣٣	٢٧,٦
مصر	١٧٢	٦,٩	١٨٠	١١,٥
أقل نمواً	١٠٢١	١١,٦	٣٦٢	٤,٣
جيبوتي	٥١	٥,٠	٢٦	٧,٢
السودان	٣٣٣	٣٢,٦	١٥٦	٤٠,١
الصومال	٩٠	٨,٨	٩٧	٢٦,٨
الصومال	٩٠	٨,٨	٩٧	٢٦,٨
موريتانيا	٣٥	٣,٤	٤	١,١
اليمن الديمقراطية	٢٥٣	٢٤,٨	٤٩	١٣,٥
اليمن العربية	٢٥٩	٢٥,٤	٣٠	٨,٣

× ذكرت موريتانيا مرتين لدخولها في مجموعتين

أرقام النسب أمام الدول هي نسب ٪ من المجموعة

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ ص ٣٨٠.

جدول رقم (٧)
المنظمات العربية المتخصصة
حسب قرارات إنشائها والجهة المنشئة

المنظمة	المجلس المنشيء وتاريخ القرار	تاريخ مباشرة النشاط
١ ـ الاتحاد البريدي العربي	الجامعة ١٩٤٦/١٢/٩	١٩٥٢/٤/١٢
٢ ـ الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية	= ١٩٥٣/٩/٩	١٩٥٧
٣ ـ اتحاد إذاعات الدول العربية	الجامعة ١٩٥٥/١٠/١٥	١٩٦٤/٢/٩
٤ ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	الاقتصادي ١٩٥٧/٦/٣	١٩٦٤/٤/٣٠
٥ ـ المنظمة العربية الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة	الجامعة ١٩٦٠/٤/١٠	١٩٦٥/١/٣١
٦ ـ المنظمة العربية للعلوم الإدارية	الجامعة ١٩٦١/٤/١	١٩٦٩/١/١
٧ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	الجامعة ١٩٦٤/٥/٢١	١٩٧٠/٧/٢٥
٨ ـ مجلس الطيران المدني للدول العربية	الجامعة ١٩٦٥/٣/٢١	١٩٦٧/١١/٦
٩ ـ منظمة العمل العربية	الجامعة ١٩٦٥/٣/٢١	١٩٦٨/٩/٢٥
١٠ ـ المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس	الاقتصادي ١٩٦٥/١٢/١٢	١٩٦٨/٣/٢٥
١١ ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول	الدول العربية النفطية ١٩٦٨/١/٩	١٩٦٨
١٢ ـ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	الاقتصادي ١٩٦٨/٥/١٦	١٩٧١/١٢/١٨

تابع جدول رقم (٧)

المنظمة	المجلس المنشيء وتاريخ القرار	تاريخ مباشرة النشاط
١٣ ـ المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة الجافة والأراضي	الجامعة ١٩٦٨/٩/٣	١٩٧١/٤/٢٥
١٤ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية	الاقتصادي ١٩٧٠/٣/١١	١٩٧٢
١٥ ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	الاقتصادي ١٩٧٠/١٢/١٦	١٩٧٥/٤/١
١٦ ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا	الاقتصادي ١٩٧٣/١٢/٥	١٩٧٥/٣
١٧ ـ الأكاديمية العربية للنقل البحري	الجامعة ١٩٧٥/٤/٢٦	١٩٧٢/٥/٢٦*
١٨ ـ صندوق النقد العربي	الوحدة ١٩٧٥/١٢/١٤ الاقتصادي ١٩٧٥/١٢/٨	١٩٧٧/٢/١١
١٩ ـ المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية	الجامعة ١٩٧٦/٣/٢١	١٩٧٨/٧/١
٢٠ ـ المنظمة العربية للتنمية الصناعية	الاقتصادي ١٩٧٨/٩/١٠	١٩٨٠/٩/٢٠
٢١ ـ المنظمة العربية للثروة المعدنية	وزراء الصناعة ١٩٧٩/٢/٢٤	١٩٧٩/٢/٢٤
٢٢ ـ المنظمة العربية للسياحة	الاقتصادي ١٩٧٨/٩/١٠	١٩٨٤/٥/٣١

(*) بدأت الأكاديمية كمركز اقليمي بين مصر والأمم المتحدة في مايو ١٩٧٢

جدول رقم (٨)

تطور السكان والناتج المحلي في الأقطار العربية

البلد	المساحة	السكان ١٠٠٠ نسمة			الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)		
	١٠٠٠ كم٢	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٥
الأردن	٩٧,٧	٨٩٠	٢٣٠٠	٣٥٠٩	١٦٦	٤٩٠	٣٥٤٨
الإمارات	١٨٣,٦	٩٠	١٩٠	١٣١٢	٩٩	٧٣٠	٢٨٢٤
البحرين	٠,٦	١٥٦	٢١٠	٤٣١	١٠٦	٢١٠	٥١٤٤
تونس	١٦٣,٦	٤٢٢١	٥١٣٠	٧٢٠٩	٩٢٥	١٤٤٤	٧٥٦٦
الجزائر	٢٣٨١,٧	١٠٨٠٠	١٤٤٠٠	٢١٩٩٣	٣٥٥٩	٤٥١١٢	٤٤٧٦١
جيبوتي	٢٣,٢	٨١	١٦٦	٤٥٦	٢٨	٧١	٦٢٥
السعودية	٢١٥٠,٠	٤٠٧٥	٧٧٤٠	١١٢٤٠	١٦٣٣	٤٤٠٠	٩٩٦١٨
السودان	٢٥٠٥,٨	١١٣٥٦	١٥٧٠٠	٢١٥٥٠	١٣٧٦	٢١٨٦	٤١٩١
سوريا	١٨٥,٢	٤٥٦١	٦٣٠٠	١٠٥٨١	٩٢٤	١٧٤٠	٢٠٦٩٥
الصومال	٦٣٧,٧	٢٢٦٤	٢٧٩٠	٥٥٥٢	٢٠١	٢٢١	٦٣٥
العراق	٤٣٤,٩	٦٨٤٧	٩٥٠٠	١٥٦٧٦	١٨٤٢	٣٢٦٥	٤٣٨٥٣
عمان	٢١٢,٥	٥٠٥	٦٦٠	١٢٢٨	٤٤	٢٦٠	٩٦٧٩
فلسطين	٢٧,٠	١٤٠٠	١٤١٥	٢٠٢٧	٢٥٠	٣٠٣	٢٢٣٣
قطر	١١,٢	٤٥	١٢٠	٣٠١	١٣٢	٣٥٠	٥٤٤٤
الكويت	١٧,٨	٢٧٨	٧٤٠	١٧٨٥	١٦٢٥	٢٧١٠	٢٠٩٧٨
لبنان	١٠,٤	١٨٥٧	٢٤٧٠	٢٦٦٨	٩٣٠	١٤٩٠	١٧٠٢
ليبيا	١٧٥٩,٥	١٣٤٩	١٩٤٠	٣٦٠٤	٤٨٥	٣٧٢٢	٣٢٧٣٨
مصر	١٠٠١,٤	٢٥٩٢٩	٣٣٨٠٠	٤٦٨٠٠	٤٣٦٦	٧٢٣٦	٥١٧٦٧
المغرب	*٧١٠,٩	١١٦٤٠	١٥٣١٠	٢٣٦٠٢	٢٢٤٩	٣٣٥١	١١١١٧
موريتانيا	١٠٣٠,٧	٩٧٠	١١٦٠	١٨٨٨	٩١	٢٠٢	٦٣٥
اليمن الشعبية	٣٣٣,٠	١٢٠٨	١٤٤٠	٢١٢٧	٢٩٦	٢٩٦	٩٢٨
اليمن العربية	١٩٥,٠	٤٠٣٩	٥٧٧٠	٧٦٠٣	٢٦٣	٢٩٠	٢٨٧٣
اليمن العربية	١٩٥,٠	٤٠٣٩	٥٧٧٠	٧٦٠٣	٢٦٣	٢٩٠	٢٨٧٣
اليمن العربية	١٩٥,٠	٤٠٣٩	٥٧٧٠	٧٦٠٣	٢٦٣	٢٩٠	٢٨٧٣
المجموع	١٤٠٧٣,٤	٩٤٥٩٤	١٢٩١٥١	١٩٣١٣٩	٢١٥٣٣	٣٩٥٠٥	٣٩٨٩٣٦

استخرجت فلسطين من الأردن عام ١٩٦٠ وعدلت أرقام سكان فلسطين بإضافة سكان الأرض المحتلة قبل ١٩٦٧ وكانوا ٢٣٩ ألف وقطاع غزة وعددهم ٣٦٠ ألف والمغرب تتضمن الصحراء الغربية.

المصدر: السكان أخذت من تقديرات الإدارة العاملة للشؤون الاقتصادية/ إدارة الاحصاء والناتج القومي ٦٠، ٧٠ من د. محمد الحمصي: خطط التنمية العربية واتجاهاتها وهي أبسعار عام ٧٠ مع إجراء تعديل لأرقام الأردن لحساب تقديرات مستقلة للفلسطينيين.

وتقدير أن الناتج القومي ١٩٨٥ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٨٦ وإجراء تقدير للناتج القومي لفلسطين على أساس متوسط الناتج للفرد في مصر.

جدول رقم (٩ ـ أ)

الواردات العربية البينية ١٩٨٤

مجموعة دول المغرب العربي(مليون دولار)

الدول	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا	ليبيا	المجموع	٪ من المجموع	٪ من البينية العربية
تونس	—	٥٩,٦	١٩,١	—	٢٨.٠	١٠٦,٧	٤٣,٧	٢٥,٨
الجزائر	—	—	—	٤,٠٠	—	٤,٠	١,٦	٧,٨
المغرب	٦,١	—	—	—	٢,٢	٨,٣	٣,٤	٠,٩
موريتانيا	٠,٣	٢٢,٣	٠,٤	—	—	٢٣,٥	٩,٤	٦٦,٥
ليبيا	٦٣,٠	—	٣٩,٠	—	—	١٠٢,٠	٤١,٨	٨٦,٤
المجموع	٦٩,٤	٨١,٩	٥٨,٥	٤,٠	٣٠,٢	٢٤٤,٠	١٠٠	٢,٨
٪ من المجموع	٢٨,٤	٣٣,٦	٢٤,٠	١,٦	١٢,٤	١٠٠		
٪ من البينية العربية	٧٥,٧	٥٠,٢	٤٥,٣	١٠٠,٠	١٣,٠	٢,٨		

المصدر: راجع المصدر السابق.

جدول رقم (٩ - ب)
الواردات العربية البينية ١٩٨٤
مجموع دول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار)

الدول	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مجموع	٪ من المجموع	٪ من البينية العربية
الإمارات	–	٢٦٤,٠	٦٧,٠	١,٠	٣٠,٠	١٤٣,٠	٥٠٥,٠	١٧,١	٨٧,١
البحرين	٣٢,١	–	١٢٩٤,٩	١,٦	١,٩	٣,٩	١٣٣٤,٤	٤٥,١	٩٩,١
السعودية	١٥٢,٠	١١١,٠	–	٤,٠	٧٩,٠	١٥١,٠	٤٩٧,٠	١٦,٨	٤٠,٠
عمان	٤٨٩,١	٧,٦	٦,٣	–	٥,٧	٤,٣	٥١٣,٠	١٧,٣	٩٩,٤
قطر	٢٩,٩	١,٧	–	–	–	٤,٢	٣٥,٨	١,٢	٥٣,٣
الكويت	٢٨,٠	١٤,٠	٢٥,٠	٢,٠	٤,٠	–	٧٣,٠	٢,٥	٣٤,٣
مجموع	٧٣١,١	٣٩٨,٣	١٣٩٣,٢	٨,٦	١٢٠,٦	٣٠٦,٤	٢٩٥٨,٢	١٠٠	(٣٣,٥)
٪ من المجموع	٢٤,٧	١٣,٥	٤٧,١	٠,٣	٤,١	١٠,٤	١٠٠		
٪ من البينية العربية	٨٠,٤	٦٦,٠	٤٤,٧	٨٩,٦	٧٣,٥	٢٢,٨	(٣٣,٥)		

جدول رقم (٩ - جـ)

الواردات العربية البينية ١٩٨٤

مجموع دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

(مليون دولار)

الدول	الاردن	سوريا	العراق	ليبيا	مصر	الإمارات	السودان	الصومال	الكويت	موريتانيا	اليمن (د)	اليمن (ع)	مجموع	٪ من المجموع	٪ من البينية العربية
الاردن	—	٢٩,١	١٦,٥	—	١٧,٨	—	—	—	٢٩,٠	—	—	—	٩٢,٤	٤,٦	١٣,٩
سوريا	٢٦,٦	—	—	٢٠٠,٥		٠,٣	٣,٦		١,٠		٠,١	٠,٣	٢٣٢,٤	١١,٦	٧٥,٢
العراق	١٦٠,٠	—	—	—		٦٤,٠	٣,٠	—	٧٨٦,٠	—	—	—	١٠١٣,٠	٥٠,٦	٩٢,٢
ليبيا	—	٤,٠	—	—	—	٢,٦	—	—	١,٠	—	—	—	٧,٦	٠,٤	٦,٤
مصر	٠,٣	—	٠,٧	٠,٣	—	١,٦	٣١,٠	٠,١	٢,٨	—	—	٠,١	٣٧,٩	١,٩	٢٢,٠
الإمارات	—	٦,٠	٩,٠	—	٧,٠	—	—	٦,٠	١٤٣,٠	—	—	١,٠	١٧٢,٠	٨,٦	٢٩,٧
السودان	—	٧,٩	—	—	٢٣,٢	٢,٩	—	—	٢٣,٢	—	٢٦,٦	—	٨٣,٨	٤,٢	
الصومال	—	٠,٨	—	—	١,٠	٥,٤	—	—	—	—	١,٠	—	٨,٢	٠,٤	٢٥,٢
الكويت	٣٦,٠	٩,٠	٩,٠	—	١٨,٠	٢٨,٠	١,٠	—	—	—	—	—	١٠١,٠	٥,٠	٠,١
موريتانيا	—	—	—	—	١١,٤	—	—	—	—	—	—	—	١١,٤	٠,٦	٤٧,٤
اليمن (د)	٢,٦	٠,٥	—	—	٠,١	٨٤,٣	٢,٩	٣,٠	٥,٠	—	—	٢١,٦	١٢٠,٠	٦,٠	٣,٢
اليمن (ع)	٣,٥	٠,٣	١,٢	—	٧,٧	٧,٠	١,٩	١٥,٦	٦٦,٠	—	٢٠,٧	—	١٢٣,٩	٦,٢	٤٧,٣
مجموع ٪ من	٢٢٩,٠	٥٧,٦	٣٦,٤	٢٠٠,٨	٨٦,٢	١٩٦,١	٤٤,٣	٢٤,٧	١٠٥٧,٠	—	٤٨,٤	٢٣,٠	٢٠٠٣,٥	١٠٠,٠	٤٤,٨
المجموع ٪ من	١١,٤	٢,٩	١,٨	١٠,٠	٤,٣	٩,٨	٢,٢	١,٢	٥٢,٨	—	٢,٤	١,١	١٠٠		
البينية العربية	٦٣,٨	٣٣,٠	٨,٩	٨٦,٤	٤٢,٢	٢١,٦	٢١,٥	٣٣,٢	٧٨,٦	—	٩٠,٠	٦٩,٠	(٢٢,٧)		(٢٢,٧)

المصدر: راجع المصدر السابق.

جدول رقم (١٠ ـ أ)
الصادرات العربية البينية ١٩٨٤
مجموعة دول المغرب العربي

	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا	ليبيا	مجموع	مليون دولار	
							٪ من المجموع	٪ من البينية العربية
تونس	—	٥,٤	٥,٠	—	٥٧,٢	٦٢,٦	٢٨,٢	٤٨,٧
الجزائر	٥٤,٠	—	—	٢٠,٠	—	٧٤,٠	٣٣,٤	٦٧,٣
المغرب	١٧,٣	—	—	٠,٣	٣٥,١	٥٢,٧	٢٣,٨	٤٦,٤
موريتانيا	—	٣,٧	—	—	—	٣,٧	١,٧	١٠٠,٠
ليبيا	٢٦,٠	٠,٧	٢,٠	—	—	٢٨,٧	١٢,٩	١٣,٧
مجموع	٩٧,٣	٤,٨	٧,٠	٢٠,٣	٩٢,٣	٢٢١,٧	١٠٠,٠	(٢,٦)
٪ من المجموع	٤٣,٩	٢,٢	٣,٢	٩,٢	٤١,٦	١٠٠		
(٪ من العربية البينية)	٦٠,٨	٤,٣	٠,٩	٦٦,١	٨٦,١	(٢,٦)		

المصدر: راجع المصدر السابق.

جدول رقم (١٠ ـ ب)
الصادرات العربية البينية ١٩٨٤
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي

مليون دولار

الدول	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	مجموع	٪ من المجموع	٪ من البينية العربية
الإمارات	—	٢٩,٠	١٣٨,٠	٤٤٥,٠	٢٧,٠	٤٥,٠	٦٩٣,٠	٢٢,٢	٧٨,٨
البحرين	٤٥٧,٣	—	١١٧,٤	٦,٩	٢١,٢	١٣,٠	٦١٥,٨	١٩,٧	٧٠,١
السعودية	٦١,٠	١١٧٧,٠	—	٦,٠	—	١٧٧,٠	١٤٢١,٠	٤٥,٥	٤٧,١
عمان	٠,٨	١,٥	٣,٣	—	—	٠,٧	٦,٣	٠,٢	٧٩,٧
قطر	٢٧,٤	١,٧	٧١,٣	٥,٢	—	٣,٦	١٠٩,٢	٣,٥	٩٥,٣
الكويت	١٣٠,٠	٤,٠	١٣٧,٠	٤,٠	٤,٠	—	٢٧٩,٠	٨,٩	٢٤,٩
المجموع	٦٧٦,٥	١٢١٣,٢	٤٦٧,٠	٤٦٧,١	٥٢,٢	٢٤٨,٣	٣١٢٤,٣	١٠٠	(٣٧,٠)
٪ من المجموع	٢١,٧	٣٨,٨	١٤,٩	١٥,٠	١,٧	٧,٩	١٠٠		
٪ من البينية العربية	٩٠,٦	٩٩,١	٤٢,٣	٩٩,٤	٦٢,٢	٦٧,٧	(٣٧,٠)		

المصدر : راجع المصدر السابق.

جدول رقم (١٠ - جـ)
الصادرات البينية العربية ١٩٨٤
مجموعة دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مليون دولار

الدول	الأردن	سوريا	العراق	ليبيا	مصر	الامارات	السودان	الصومال	الكويت	موريتانيا	اليمن الديمقراطية	اليمن العربية	مجموع	٪ من المجموع	٪ من البينية
الأردن	–	٨,٠	١٥,٠	–	١٦,٢	–	–	–	٢٦,٠	–	–	–	٦٥,٢	٣,٩	٢١,٥
سوريا	٣٠,٠	–	–	٣,٨	–	٧,٠	٧,٣	٠,٨	٧,٦	–	٠,٤	٠,٣	٥٧,٢	٣,٤	٣٠,٣
العراق	١٥,٠	–	–	–	١,٠	٨,٠	–	–	٨,٠	–	–	١,٠	٣٣,٠	٢,٠	٧,١
ليبيا	–	١٨٢,٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٨٢,٠	١٠,٨	٨٦,٧
مصر	١٦,٢	–	٠,٦	–	–	٦,٠	٢١,١	٠,٩	٩,٦	١٠,٤	٠,١	٨,٨	٧٣,٧	٤,٤	٤١,٠
الامارات	–	–	٥٨,٠	٢,٠	١١,٠	–	٣,٠	٥,٠	٥٤,٠	–	٧٧,٠	٢٠,٠	٢٣٠,٠	١٣,٦	٢٦,٢
السودان	–	٢,٣	٢,٤	–	٢٩,٠	–	–	–	٠,٩	–	٢,٦	١,٧	٣٨,٩	٢,٣	٢٤,٩
الصومال	–	–	–	–	٠,١	٥,٧	–	–	–	–	٣,٢	١٤,٢	٢٣,٢	١,٤	٢٣,٩
الكويت	٢٦,٠	١,٠	٧١٤,٠	–	١٦,٠	١٣٠,٠	٢١,٠	–	–	–	٥,٢	٩,٠	٩٢٢,٢	٥٩,٦	٨٢,٢
موريتانيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٠,٠	٠,٠
اليمن الديمقراطية	–	١,٠	–	–	–	٠,٢	٢٤,٢	٠,٩	٨٨	٨٨	٨٨	١٨,٨	٤٤,٢	٢,٦	٨٩,٥
اليمن العربية	–	٠,٢	–	–	–	٠,٧	–	–	٠,٢	–	١٩,٦	–	٢٠,٧	١,٢	٦٩,٠
مجموع	٨٧,٢	١٩٣,٦	٧٩٠,٠	٥,٨	٧٣,٣	١٥٧,٦	٧٦,٦	٧,٦	١٠٦,٣	١٠,٤	١٠٨,١	٧٣,٨	٦٩٠,٣	١٠٠,١	
٪ من المجموع	٥,٢	١١,٥	٤٦,٧	٠,٣	٤,٣	٩,٣	٤,٥	٠,٤	٦,٣	٠,٦	٦,٤	٤,٤	١٠٠		(٢٠,٠)
٪ من البينية الكلية	١٤,٣	٧٣,٤	٧٩,٩	٥,٤	٣٦,٦	٢١,١	٢٤,٧	٩,٣	٢٩,٠	٣٣,٩	٦٧,٤	٢٤,٩	٢٠,٠		

المصدر: مستخرج من جدول رقم ٦/١١ (التقرير الاقتصادى العربي الموحد ١٩٨٦) النسبة المئوية (٪) تمثل نسبة تجارة المجموعة إلى التجارة الكلية العربية البينية.

الهوامش

(١) من الملفت أن نجد الألقاب الآتية منتشرة على صعيد الوطن العربي : المصري ، العراقي اليمني ، الشامي ، المغربي ، التونسي ، المراكشي ، البغدادي ، الموصلي ، المدني ، والمكي ، الخ . . . والتي تكشف عن أصولها .

(٢) كانت هناك محاولات كثيرة في العصر الحديث لتوحيد الوطن العربي نذكر منها محاولة علي بك الكبير في أواخر القرن ١٨ منطلقاً من مصر إلى الشام والحجاز ، ثم تجربة محمد علي باشا في النصف الأول من القرن ١٩ منطلقاً من مصر إلى السودان ، والحجاز والشام .

(٣) رداً على القائلين بأن الجامعة العربية منشأة بإيعاز من بريطانيا يمكن الإشارة إلى ديباجة الميثاق التي نصت على أنها قامت « تثبيتاً للعلاقات التي تربط بين الدول العربية . . . وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وصلاح أحوالها ، وتأمين مستقبلها ، وتحقيق أمانيها وآمالها ، واستجابة للرأي العام في جميع الأقطار العربية » .

(٤) أقيم المركز لتموين قوات الحلفاء في أوائل الحرب ، وكان نشاطه يمتد من مصر إلى ليبيا وشمال إفريقيا ، وامتد إلى أريتريا عام ١٩٤١ ، وضم إيران في عام ١٩٤٢ . د . علي الدين هلال : النظام الإقليمي العربي ص ٢٦ ـ ٢٧ .

(٥)في مباحثات بين وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة مع الملك عبد العزيز في جدة ديسمبر ١٩٤٢ أوضح الملك تأييده للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية تحت إشراف بريطانيا ولكنه يرفض الوحدة السياسية لاعتبارات أسرية ، على محافظة : النشأة التاريخية للجامعة العربية / جامعة الدول العربية الواقع والطموح ص ٤٣ .

(٦) كان البعض يرى أن يكون النص « بحسب ما تسمح به نظم كل دولة » مما كان يضعفه : محاضر مناقشة وإقرار (ميثاق جامعة الدول العربية) ص ٣٨٠ شؤون عربية العدد ٤١ مارس ١٩٨٥ .

(٧) دليل المشروعات العربية المشتركة /جامعة الدول العربية ومنظمة الأوابك / إعداد د . سميح مسعود ص . س ، ش .

(٨) جداول أرقام ٢ ، ٣ ، ١ ، ٣ ب .

(٩) ملحق رقم (٤) .

(١٠) ملحق رقم ٥ أ و ٥ ب .

(١١) في شكل معونات تقدمها بعض بلدان الفائض العربية ، للبلدان العربية التي توضع مقاييس لاعتبارها أقل نمواً وبفائدة ١٪ ولآجال طويلة .

(١٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ .

(١٣) دول الصادرات الخمس على الترتيب هي موريتانيا ، عمان ، جيبوتي ، اليمن العربية ، اليمن الديمقراطية . وفي الواردات كانت موريتانيا ، جيبوتي ، قطر ، الجزائر ، الصومال ، جدول رقم .

(١٤) هي : جيبوتي ، السودان، الصومال ، موريتانيا ، واليمنين.

(١٥) اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .

(١٦) الاتفاقية الاقتصادية الموحدة . بين دول مجلس التعاون . .

(١٧) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ . ص ٤٨ .

(١٨) المصدر السابق ص ٢٩٠ .

(١٩) ملحق تصور مستقبل الاقتصاد العربي حتى عام ٢٠٠٠ ص ٨٧ .

(٢٠) في الوقت الذي تضخمت فيه أسعار النفط وأصبحت الأسعار الجديدة تمثل عبئاً ضخماً

على الدول العربية التي لا تستحوذ على أي نوع من الطاقة ، رفضت الدول النفطية فكرة منح تلك الدول أسعاراً تمييزية اكتفاء بما تقدمه أجهزتها المالية من قروض ميسرة . الأمر الذي ألجأ بعضها الإفريقي (جيبوتي ، السودان ، الصومال ، وموريتانيا) إلى قبول الدخول في اتفاقية لومي في عام ١٩٧٥ ونربط دول إفريقيا السوداء والبحر الكاريبي وجزر المحيط الهادي بالسوق الأوروبية المشتركة ، وهذه الدول هي التي كانت مستعمرات سابقة لبعض دول السوق التي يهمها استمرار هذه الرابطة .

كما لجأت كل من جيبوتي والصومال في عام ١٩٨١ إلى الدخول في اتفاقية تفضيلية مع ١٣ دولة إفريقية في غرب إفريقيا ، بإنشاء سوق مشتركة ، لقاء قيود التجارة ، وتنسيق الإجراءات الجمركية ومنح حق العبور لوسائل النقل وتنظيم المقاصة فيما بين الدول المشاركة .

(٢١) أرقام ٧٥ ، ٨٠ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٥ : ٣٥٥ ـ ٣٥٦ ، ورقم ٨٣ من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ ص ١٦٤ .

(٢٢) التقرير الاقتصادي ١٩٨٦ ص ٣٨٤ .

(٢٣) راجع تقرير الاجتماع الدوري الرابع عشر للاتحادات العربية النوعية المتخصصة/مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يوليو ١٩٨٦ .

(٢٤) لا تتضمن الأرقام إنتاج الدول نصف النفطية وهي مصر وسوريا وتونس وتراوح إنتاجها بين ٦٦ ألف برميل عام ١٩٦٠ ووصل إلى ٨٦٩ ألف برميل عام ١٩٨٠ .

(٢٥) الأرقام لا تتضمن الجزائر لأنها لم تكن مستقبلة للعمالة .

(٢٦) د . تيسير عبد الجابر : انتقال القوى العاملة بين الأقطار العربية ، نظرة مستقبلية/ ورقة قدمت لندوة النماذج الاقتصادية العربية/الكويت إبريل ١٩٨٦ .

(٢٧) دراسة مشتركة/الأمانة العامة للجامعة العربية/الإدارة الاقتصادية والمعهد العربي للتخطيط/ الكويت ص ٤ وكان تقدير العمالة غير العربية في هذه الدراسة ٣ مليون عامل ١٠٨ مليون حسب تقدير دراسة د . تيسير السابقة .

(٢٨) أثار هذا الأمر ضجة كبيرة حينما كشف مما أدى بالحكومة المصرية إلى إلغاء تصاريح الإقامة لمن لا يقوم بعمل محدد له مسبقاً .

(٢٩) قدرت كثافة العمالة الحكومية في دول مجلس التعاون بين الأعوام ١٩٨١،٧٧ بما يتراوح بين ٤٠ ، ١٢٤ موظف لكل ١٠٠٠ (الدول النامية ٢٩ إلى كل ألف) وينسب ذلك إلى

ظاهرة خلق وظائف لموظفين لا توظيف موظفين لوظائف تمشياً مع سياسات الرفاه الاجتماعي د . محمد توفيق صادق/التنمية في دول مجلس التعاون ص ١٥٢ ، ١٥٥

(٣٠) تراوحت نسبة التلميذات في مراحل التعليم المختلفة في عام ٨٤/٨٣: تعليم متوسط ٣٠,٣٪، ٢, ٥٠٪ ، وثانوي عام بين ٢٩,٣٪، ٢, ٥١٪، ودور المعلمين بين ٣٩,٣٪، ٦٪، وجامعي وعال ٣٤,٥٪، ١, ٦١٪، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ .

(٣١) د . نادر فرجاني : الهجرة إلى النفطي ص ٦٦ .

(٣٢) الصفحات ٧٧/٧٦ من المصدر السابق وثم التحويل إلى الدولار بالأسعار الرسمية في السنوات المذكورة .

(٣٣) عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ج ٢ ص ٩٩ . د . تيسير عبد الجابر : انتقال القوى العاملة . . . . المصدر السابق .

(٣٤) أثير في مصر أخيراً اهتمام وزارة الهجرة بتهجير عدد من المؤهلين في مجالات الطب والصيدلة والهندسة والمحاسبة والاقتصاد والقانون للولايات المتحدة . وبحساب الرقم الذي أتيح وهو ٢٠ ألف من تلك التخصصات وبحساب تكلفة قرنائهم في الولايات المتحدة فإن خسارة مصر من مثل هذه العملة تقدر بحوالي ١٠ مليار دولار راجع الجهة/أغسطس ١٩٨٦ ص ٢٠ .

(٣٥) د . نادر فرجاني/الهجرة إلى النفط ص ١٠٢ - ١٠٦ .

(٣٦) يمكن أن نلمس ذلك في التيارات التي كانت تذكر بالأصل الحضاري الفرعوني لمصر ، والفينيقي في لبنان ، والفنيقي والبربري في دول المغرب العربي ، والإفريقي في السودان الخ . . .

(٣٧) د . محمود الحمصي : خطط التنمية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ص ١٢٥ .

(٣٨) كانت تشير خطط سوريا والعراق ، إلى التكامل العربي ، وتشير خطط تونس إلى المغرب العربي . أنظر د . محمود الحمصي ، المصدر السابق ص . ١٣٠ - ١٣٣ - ١٤٣ - ١٤٧ .

(٣٩) ذكر أخيراً أن السعودية ، قد حققت لنفسها اكتفاء ذاتياً في القمح في السنة الأخيرة غير أن المشكلة هي تكلفة هذا الاكتفاء الذاتي ، وكيف أن سعر الإنتاج بلغ أكثر من خمسة أضعاف سعر الاستيراد .

(٤٠) راجع في ذلك خطة الجمهورية العربية المتحدة (مصر/سوريا) وكيف كانت خطتان واحدة لكل إقليم . وكذلك التكامل المصري السوداني ، واتفاقيات المغرب العربي بين تونس والجزائر وموريتانيا ، ووحدة بين المغرب وليبيا ، واتفاقية التكامل القديمة بين سوريا والأردن ، ولعل المجتمع الوحيد الذي كان أكثر جدية لتنسيق إقامة مشروعات مشتركة هو تعاون دول الخليج العربي .

(٤١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ ص ٣٥٤ .

(٤٢) التقرير الأستراتيجي العربي ١٩٨٥ مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام ص ١٨٩ .

(٤٣) يمكن الرجوع إلى اختلاف تفسيرات المجتمعات الغربية مثلاً بشأن الحرية الاقتصادية ، واختلاف المجتمعات الشرقية والأحزاب اليسارية في المجتمعات الغربية في تفسير الاشتراكية وأسلوب تحقيقها .

(٤٤) حدث حتى الآن مرتان .

(٤٥) أشار تقرير الأمين العام لمنظمة الأوابك لعام ١٩٨٣ أن استثمارات مجموعة الأوبك في الخارج عام ١٩٨٢ قدرت بحوالي ٣٧٤ مليار دولار (ص ١٠١) وقد حسب الرقم السابق على أساس ٧٥٪ ناقصاً ما يكون قد سحب في بعد ذلك نتيجة عجز موازين التجارة .

(٤٦) نفقات الأمن والدفاع في السنوات الخمس ١٩٨٥/٨١ قدرت بحوالي ٣ . ٢٦٪ من الموازنات العامة وما يقلل قليلاً عما خصص للخدمات الاجتماعية (٧ . ٢٦٪) وأكثر من ضعف ما خصص للشؤون الاقتصادية (١٢.٢٪) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ ص ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٤٧) التقرير النهائي للجنة دراسة أوضاع المنظمات العربية المتخصصة المعروض على مجلس الجامعة في مارس

(٤٨) التقرير الثاني للجنة في يوليو ١٩٧٦ .

(٤٩) جاء بالتقرير الموحد عن أنظمة المنظمات العربية المتخصصة وموازناتها ونظمها المالية والمحاسبية ١٩٨٥/أن حجم الاتفاق الإجمالي لا يمثل بالضرورة حجم الإنتاجية وإن عدم استقرار تبويب البرامج في الموازنات وعدم وجود تفاصيل بكلفتها الإجمالية الخ . . تجعل أرقام المصروفات لا تعبّر عن الإنفاق الفعلي ولا تعكس بالضرورة نشاطاً متناسباً مع حجم المصروفات الظاهرة في الحسابات الختامية .

(٥٠) راجع تقرير د . محمد لبيب شقير حول الأزدواجية في اختصاصات المنظمات العربية المتخصصة في ضوء اتفاقيات إنشائها .

(٥١) الاجتماع الدوري الرابع عشر للشركات العربية المشتركة يوليو ١٩٨٦ .

الحوار مع الدكتور عبد الرازق حسن

(رئيس الجلسة: دكتور رمزي زكي)

د. رمزي زكي:

شكراً لمحاضرنا الفاضل د. عبد الرازق حسن على هذه المحاضرة القيمة وعلى هذا التلخيص الدقيق للأفكار التي أراد أن يطرحها علينا في هذه الأمسية ولعلكم لاحظتم من خلال المحاضرة أن الدكتور عبد الرازق حسن لم يشأ أن يضع قائمة، أو مجموعة من العوامل، التي يمكن أن نفسر بها لماذا وصل العمل العربي المشترك إلى الحالة التي هو عليها الآن. لم يلجأ إلى هذا الأسلوب، وإنما لجأ إلى طرح القضية من منظور تاريخي، أجتماعي سياسي اقتصادي شامل. ومن هنا كان حرصه على البحث عن الجذور التاريخية للمشكلة. فعرض علينا كيف أن العمل الاقتصادي العربي المشترك لم يواجه بمشكلات قبل فترة الاستعمار، وإن المشكلات بدأت تظهر حينما عمل الاستعمار على تجزئة هذه المنطقة، لكي يسهل عليه تسخيرها. بل إن الدكتور عبد الرازق قد ذكر مثالاً بالغ الدلالة، حينما قال إن الاستعمار عندما رأى أن من مصلحته توحيد هذه المنطقة في ظروف معينة لم يتردد في خلق هذا التوحيد. وضرب على ذلك مثالاً هاماً، وهو مركز تمويل الشرق الأوسط الذي كونته بريطانيا أثناء الحرب الثانية. لاحظنا أيضاً أن المحاضر طرح الجذور لمعوقات

العمل الاقتصادي العربي المشترك منذ أن بدأت هذه الدول تحصل على استقلالها وظهور كيانات سيادية مستقلة. وربط ذلك بطبيعة التشكيلات الاجتماعية التي ظهرت في هذه البلدان وسعيها للسيطرة على وسائل الإنتاج، ومحاولتها التوسع، سواء داخل سوقها أو داخل جاراتها. والبديل الآخر الذي طرحه كإتجاه موجود هو السعي للإلتصاق مع الرأسمالية العالمية، ومحاولة الحصول على التكنولوجيا والتمويل وإلى غير ذلك من الأمور التي رسم لنا معالمها بشكل دقيق. تلحظون أيضاً أنه عدّد بعد ذلك مجموعة من العوامل والأفكار العامة التي تفسر ضيق نطاق العمل الاقتصادي العربي المشترك، مثل تشابه الهياكل الإنتاجية والاختلافات التي حدثت بين الدول العربية، وفلسفة الحرية الاقتصادية التي تسعى لتطبيق مبدأ أن العرض هو الذي يخلق الطلب، وليس العكس. ثم تحدث عن مفهومه للأمية وكيف أن هذه الأمية ـ بالمعنى الذي ذكره ـ أخطر من الأمية التي نعرفها من حيث مجرد عدم القراءة. وتعرض لأزمة التخصص وتقسيم العمل الدولي بين البلاد العربية، وذكر أنه لا يمكن أن يحدث تعاون عربي مشترك، يهدف لتحقيق تنمية ورفاهية الإنسان العربي، إلا في ضوء وجود تخصص دقيق للعمل وتوزيع للصناعات بين البلاد العربية. وهنا ذكر، بالنسبة للصناعات الاستهلاكية أنه لا مانع أن تتواجد في كل قطر؛ غير أن هناك استحالة أن تنجح صناعات وسائل الإنتاج إلا في ضوء تخصص واضح بين البلدان العربية.

ثم تعرض أيضاً لمشكلة المنظمات العربية المتعددة والازدواجية الموجودة بينها، وكيف أنها تعمل بشكل منفصل نظراً لعدم وجود خطة وترابط في عملها. تلك هي، حسبما فهمت، الخطوط الأساسية التي عرضها علينا هذه الليلة د. عبد الرازق حسن في هذه المحاضرة وأنا أعتقد أن هذه الخطوط ترسم إطاراً واسعاً ورحباً لكي نجري معه الآن حواراً مثمراً. والكلمة الآن لكم.

د. علي عتيقه (الأوابك)

أشكرك كثيراً على هذه المحاضرة المسهبة والمبسطة والشيقة. ولكن على غير عادتك. هذه المرة قد تجنبت الإطار أو الوعاء السياسي الذي ينبغي أن يتوفر لأي عمل اقتصادي، سواء كان قطرياً أو مشتركاً. وتطرقت للوعاء السياسي

بشكل سريع، الأمر الذي يجعلنا في شيء من الحيرة بشأن ماذا تريد أن تقول في النهاية؟ إن الوعاء السياسي نشأ في شكل دول مستقلة ذات سيادة، كما تفضلت أي مجزأ. ثم حدث أن جاءت مؤسسات مشتركة فيما بينها لمساعدتها للعمل المشترك مع أن الأرضية المشتركة التي بنيت عليها هذه المؤسسات تهلهلت مع الوقت بسبب الارتباطات والمشاكل التي نشأت في كل قطر، خارجياً وداخلياً، وجعلت هذه الأقطار تتجه للحلول السريعة والآنية. فبقي الإطار السياسي المشترك غير موجود. وإنما موجود على الورق في مواثيق الجامعة العربية وفي مواثيق المنظمات وفي دساتير الدول لكنه كمؤسسات وآليات للعمل، غير موجودة. والسؤال هنا: كيف تعالج هذه القضية؟ وهنا تكمن المشكلة لأن التكامل الاقتصادي، عالمياً وتاريخياً، لم يحصل بأساليب سلمية فقط، إلا في حالة السوق الأوربية المشتركة، وهناك قليل من المحاولات في أمريكا اللاتينية، وفي شرق أفريقيا غير أنها فشلت. والملاحظ أن الكتل الاقتصادية تنشأ نتيجة هيمنة سياسية من جهة، مثل ما حصل في العهد العثماني في الدول العربية، كما تفضلت في المحاضرة بعد ذلك فإن هذه الهيمنة السياسية خلقت تكاملاً اقتصادياً. وفي الولايات المتحدة لو أن الثلاثة عشر ولاية التي استقلت لم ينفذ فيها القرار المشهور ـ أي قرار المحكمة العليا الذي ألغى أحقية كل ولاية بأن تفرض حواجز على التجارة فيما بينها ـ لكانت الولايات المتحدة الآن تعد ضمن الدول النامية. كان يمكن أن تكون مثل أمريكا اللاتينية. ليس صحيحاً أن نمو الولايات المتحدة يرجع إلى أن العرق البشري أو الانجلوسكسوني هو أفضل، أو أكثر كفاءة، من اللاتيني، لأنه لو كان هذا صحيحاً لوجدنا أسبانيا وايطاليا وفرنسا كلها تكون في عداد الدول المتخلفة الآن. لكن اللاتينيين عندما انتقلوا إلى أمريكا اللاتينية وخلقوا التجزئة التي أقاموها، صاروا في مصاف الدول المتخلفة. ونحن الآن ليس أمامنا أن نخلق أي تكتل اقتصادي عربي إلا بالوسائل السلمية. ولست اعتقد بأن هناك مجالاً بأن الوسائل الغير السلمية ممكن أن تؤدي إلى تقارب عربي أفضل مما هو الآن. بالعكس فإن محاولاتنا بالوسائل غير السليمة هي التي أدت إلى المزيد من الفرقة. وفي الوسائل السلمية ليس أمامنا غير تجربة السوق الأوروبية. ربما تختلف تجربة أوروبا الشرقية بعض الشيء لكنني لا أعرف عنها الكثير. السوق الأوروبية، أو المجموعة الأوروبية، كما تعلمون، في معاهدة روما، جعلوا الإطار

السياسي يتعدى السيادة الوطنية. فمن جهة نبذت جماعة السوق نهائياً استعمال العنف كوسيلة لحل النزاعات وخلقت سلطة عليا يمكن الاحتكام إليها. أولاً بدأوا بالحاجات الأساسية، كالصلب والفحم، وهي أساس الآليات الحربية وأنت عندما تجعل الصلب والفحم في سلطة أعلى من كل الدول المشاركة، فإن ذلك بمثابة نزع أهم عنصر للآليات الحربية من يدها. وبعد أن خلقوا مصالح تتشابك فيها المنافع بحيث أنه أصبح من المستحيل أن تصور قيام حرب بين المانيا وفرنسا مثلاً. لذلك فإن سؤالي هو: هل تسلم معي أنه لا بد من خلق إطار سياسي مؤسسي عربي وليس ورقي؟ لأنه حتى لو عدلنا من ميثاق الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فلن يحدث شيء، إذا لم يكن هناك رغبة سياسية وإرادة سياسية مشتركة لخلق إطار سياسي عربي، أيضاً لماذا (عن غير عادتك) تجنبت الخوض في هذا المجال؟ وهل لك رأي يخالف ما قلته؟

د. عبد المؤمن العلبي - (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي):

في اعتقادي أن الوحدة العربية أمر يتفق مع الجماهير. إن حجم الاستثمار في الوطن العربي لا يتعدى واحد في المائة من الاستثمار العربي الخارجي. فإذاً، فإن العمل العربي المشترك موجود على مستوى نسبي في العمل القومي الاقتصادي. ولكن السؤال هو: هل العمل القومي الاقتصادي العربي المشترك موجود في الإطار السياسي الإداري؟ إننا إذا استعرضنا الدساتير العربية، وإذا استعرضنا الخطط القومية العربية، لا نجد تأكيداً حازماً لقضية العمل العربي المشترك إلا في عدد من الوثائق القطرية في دول لا تتعدى الأربعة أو الخمسة دول حيث يحدد الزامية العمل العربي المشترك.

والسؤال الآخر: ما هو المخرج؟ باعتبار أن الورقة تتكلم عن معوقات العمل العربي المشترك. أن المعوقات السبعة التي أثارتها الورقة هي عبارة عن الخوف، بمعنى أن عنصر السيادة المحلية عو عنصر خوف من العرب فيما بينهم، بمعنى أن القطر الواحد له إشكال داخلي وإشكال حدودي. والحقيقة أن بعض الاقتصاديين يقولون أن اقتصاداتنا ومواردنا المحلية العربية كانت أساساً في خدمة التنمية في الدول الصناعية. لا شك أن الموارد الطبيعية ذهبت إليهم،

وفوائض النفط ذهبت إليهم، وحتى العلماء هاجروا مع هذه الموارد. هل المخرج من هذا هو اللجوء إلى الديمقراطية أم المخرج هو الوحدة العربية الحقيقية، لأن العمل العربي الاقتصادي هو الوسيلة للوحدة.

د. عبد الرحمن الحبيب - (جامعة الكويت):

هناك كثير من الصعوبات والمعوقات التي تقف في طريق العمل العربي المشترك نتيجة للظروف الاقتصادية والمالية المتسجدة في الوطن العربي منذ ١٩٧٨ إلى الآن. ما هي انجع الأساليب التي تراها مناسبة لمواجهة ذلك؟ مؤكداً على أن في أيام الفائض لم نتمكن من دفع عجلة العمل العربي المشترك إلى آفاق بعيدة. فكيف نقدر على ذلك في أيام الشحة؟

إ. حسن قابل - البنك المركزي (اليمن الديمقراطي)

عندي شطران من التساؤل، الأول هو أنه بالنسبة لدور الجامعة العربية فإنه يغلب عليه طابع العمل السياسي، أما الاقتصادي فلا. كيف تقيمون ذلك من خلال مهامكم، وليس من خلال وجهة نظركم الشخصية؟

الشطر الآخر من السؤال: لماذا لم يكن هناك حد أدنى من العمل العربي المشترك من خلال تلك المؤسسات الاقتصادية التي تعبر، عملياً، عن الطموح المشترك العربي، وشكراً.

أ. عبد المحسن تقي مظفر - (الشركة الكويتية للاستثمارات والتجارة الخارجية):

الشكر والثناء للدكتور عبد الرازق حسن للجهد القيم الذي بذله في إعداد الورقة. وكل حديث عن العمل الاقتصادي العربي المشترك يجرنا رغماً عن إرادتنا للحديث عن الوحدة العربية. الأخ الدكتور علي عتيقة أثار بحق قضية أساسية، وهي هل تتحقق الوحدة في أي مكان رضاءً وسلماً أو تتحقق قسراً؟ الواقع التاريخي يظهر لنا أم جميع تجارب الوحدة في مختلف أنحاء العالم لم تقم بالطرق السليمة والديمقراطية. ولنأخذ أمثلة، ضرب بعضاً منها الأخ د. علي عتيقة. ففى الاتحاد السوفيتي لم تتم الوحدة بالتراضي وإنما قسراً، وأيضاً في

الولايات المتحدة وايطاليا وألمانيا، وهكذا دول كثيرة جداً لم يتح لها الاتحاد إلا القوة. ولولا القوة لكانت كل من هذه الدول مجموعة من الدويلات ترتع في التخلف. في الوطن العربي أيضاً هناك تجارب تؤيد هذا النمط. فلنأخذ بعض الأمثلة، المملكة العربية السعودية في الوضع الحالي كان من الممكن جداً أن تكون أربع دويلات متفرقة، وربما متحاربة لأسباب عديدة. فلولا الجهود الجبارة التي بذلها مؤسس الدولة عند خروجه من الكويت لتوحيد هذه الرقعة الواسعة من الأرض لكانت أربع دول، الإحساء ولها ظروفها ومميزاتها ومشاكلها الخاصة، نجد، ولها طبيعتها الخاصة الجغرافية والبشرية، والحجاز لها طبيعتها السياسية والتاريخية مختلفة. . فلولا الجهود التي فرضت بالقوة لتوحيد هذه الرقعة الواسعة من الأرض العربية لكانت كل من هذه المناطق دولة واحدة قائمة بذاتها. وبالمثل في ليبيا، اعتقد من الممكن أن تكون هناك ثلاثة دول: فزان، برقة، طرابلس، ولولا توحيدها بالقوة في ذلك الوقت لكانت كل منها دولة مستقلة ولها مشاكلها الخاصة وسوف أضرب مثالاً آخر معاكس، في العصر الحديث. إلى عهد قريب جداً، كنا نعرف أن بلاد الشام هي فلسطين والاردن ولبنان وسوريا مجتمعة. وهي الآن أربعة أقطار عربية أصبحت متخاصمة ومتفرقة. فإذن أنا في اعتقادي بأن الوحدة في أي اقليم لا يمكن أن تتم عن طريق الرغبات السليمة، خاصة إذا كانت هذه الرغبات من الأعلى وليس من القاعدة، وفي اعتقادي أن جميع محاولات الوحدة والتكامل الاقتصادي حتى الآن هي رغبات علوية وليست رغبات نابعة من الشعوب، أو على الأقل لم تنطلق من حكومات منتخبة أو مقرة إقراراً فعلياً من قبل الشعوب، فما دامت هذه الحكومات لا تعبر عن رغبات وآمال الشعوب، فإن النتيجة الحتمية لذلك، هي أنها لا تحقق ما يتمناه وتحلم به جموع هذه الشعوب. وأنا اعتقد أن الرغبة للتوحد والوحدة العربية، هي رغبة حقيقية أصيلة موجودة عند كل عربي لأسباب قومية، وأسباب عاطفية وأيضاً أسباب مصلحية، ولكن هذه الرغبة تصطدم بالرغبات الذاتية الأنانية لمن تولوا السلطة في الأقطار العربية المختلفة. إذن السؤال هو؛ كيف يمكن أن نحلم في تحقيق وحدة عربية في ظل غياب الحكم العربي الممثل للجماهير العربية المؤمنة بالوحدة العربية؟.

السبيل الوحيد هو إشاعة الديمقراطية فلنأخذ على سبيل المثال دول أوروبا

الغربية في تحقيق نوع ما من التكامل الاقتصادي نابع في اعتقادي، عن أن حكومات هذه الدول جاءت برضى وبرغبة وبموافقة وبإقرار من شعوبها. الشعوب هي التي تختار الحكومات، وهي التي تختار مبادئها وبرامجها، وبالتالي نجحت في تحقيق جزء من أماني هذه الشعوب.

أما في المناطق والأقاليم التي تسيطر عليها حكوماتها، فإنها لا تعبر عن رغبات الشعوب. وهنا لا يمكن أن نتكلم عن قضية وحدة بين هذه الدول، وشكراً.

رد الدكتور عبد الرازق حسن:

شكراً لحضرات الأخوة على تعليقاتهم وتساؤلاتهم، واسمحوا لي بالتعقيب عليها دون التقيد بترتيب دورها.

ويمكن أن نبدأ بالرد على آخر التعليقات للأخ عبد المحسن مظفر، الذي يشير إلى تجارب بعض الدول في مجال الوحدة في الماضي. والتي نمت من أعلى، أي من خلال فرضها بالقوة، ولكنه في نفس الوقت يناقض ذلك بالقول أن الوحدة لا يكتب لها النجاح إذا لم تنبثق من القاعدة، وبالوسائل السليمة الديمقراطية لتكون متينة الأساس معبرة عن مطالب الجماهير وآمالها فيها.

حقيقة أن تجارب الوحدة في بعض الدول الكبرى قد تمت في الماضي عن طريق القسر، كما حدث في المملكة المتحدة، وفرنسا، وايطاليا، وروسيا، والمانيا، والولايات المتحدة، وقد حدث نفس الشيء بمتابعة تاريخ المنطقة العربية في العصور القديمة والوسيطة بل والحديثة في عدد من الحالات، غير أن الظروف الآن تختلف عنها في الماضي إلى حد كبير، ووجود نوع من الاستقطاب والمحاور الدولية يجعل تحقيق الوحدة من خلال القسر عملية بالغة الصعوبة، إن لم تكن شبه مستحيلة، لا سيما مع وجود مجموعات في السلطة هنا وهناك تخشى على مصالحها أن تذوب في الوحدة، ولكن حينما تتفق مصالح المجموعات الحاكمة مع مصالح الجماهير، فإن الوحدة يمكن أن تكون أيسر وإن واجهت بعض المقاومة من قوى خارجية قد تجد في هذه الوحدة تهديداً أو إضعافاً لها.

ولدينا أمثلة من واقعنا العربي يمكن أن تتم فيها وحدات اقليمية، وهناك موافقة جماهيرية كبيرة عليها، ولكن التفكير فيها، أو محاولة إقامتها لا تتم حتى تتعثر،كالوحدة المصرية السورية، والمصرية السورية العراقية، والمصرية الليبية، والمصرية السودانية، ووحدة مجموعة دول سوريا الكبرى، وشطري اليمن، ومجموعة دول المغرب العربي.

إنني اتفق مع الأخ أ. عبد المحسن، أن الوحدة العربية لا يمكن أن تتحقق في ظل الأوضاع القائمة وفي غياب الديمقراطية، ولن يؤدي فرض الوحدة من أعلى إلى تحقيق الهدف العام فيها وهو المنفعة، والقدرة على الحركة المستقلة في عالم التكتلات، وضمان الرفاهة الاجتماعية.

إن الوحدة هدف سياسي اقتصادي اجتماعي لا يحققها إلا الشعوب بوعيها وإدراكاً منها لمصالحها العامة بغض النظر عما تجنيه فئة أو مجموعة ما من خلالها من ميزات مادية. ولعل هذا يرد على الأخ د. علي عتيقة، ونؤكد به أن مشكلة الوحدة العربية مشكلة ذات أبعاد كثيرة، لا يمكن تحقيقها واستقرارها إلا من خلال الجماهير المتمتعة بحقها في التعبير والحرية الكاملة في وضع الأسس التي تقوم عليها من خلال ممثليها الحقيقيين.

والوحدة كأي عمل سياسي تختلف النظرة إليه تبعاً للأفراد والمجموعات التي تعمل لها، إذ لا يمكن أن نتجاهل أن لكل منها مصالحه الخاصة، وتطلعاته إزائها، وتجد في الوحدة وسيلة لتحقيقها. وتعظم هذه المصلحة كلما قلت التعارضات بين أهداف الأفراد والمجموعات في كيان الوحدة، وقد تسعى بعض الفئات أو المجموعات لفك الوحدة لظنها في ذلك مصلحة لها فيها، وقد تعمل على تكتيل مجموعات جماهيرية تحت شعارات ما لتأييدها في ذلك (كما حدث في باكستان وانفصال بنجلادش عنها، وما يحدث حالياً في اسبانيا وما تقوم به مجموعة الباسك). وإذا كان الاستعمار مثلاً قد فكك سوريا إلى أربع دول ليجعل لكل منها طابعها الخاص، وفصل جنوب اليمن عن شماله، فقد أدى بذلك إلى خلق مجموعات حاكمة في كل وحدة ذات مصالح متميزة، ليس من السهل على أي منها التنازل عنها إلا بضغط جماهيري واع قوي. وحتى في إطار دولة واحدة كلبنان أدى خلق نوع من التمييز بين الطوائف إلى فقدان نسيج

الدولة لقوته وتلاحمه، وإلى تطاحن وتناحر فئات المجتمع مع بعضها بشكل مثير لا يتلاءم مع ظروف وأوضاع العصر وتطوراته.

إذا رجعنا إلى الأفراد متجردين من مناصب رئاسية نلاحظ إيمانهم جميعاً بالوحدة لأنها المعبر عن مصالحهم المباشرة، ولكن يعقد الأمور في كثير من الأحوال الأجهزة القوية القسرية التي يهمها مصالحها الخاصة، والتي تُفلسف للتقوقع وتبدو أجهزة الحكم العربي ضعيفة. ولذلك لا تجرؤ على اتخاذ خطوات جادة نحو الوحدة، وهي ضعيفة لأنها لا تستند إلى الجماهير وإنما لفئات محددة، ذات مصالح خاصة، ولهذا تولى اهتماماً خاصاً في إعطاء وزن أكبر للإنفاق على الأمن والدفاع أكثر من اهتمامها بالانفاق على العمل الاجتماعي، والتركيز في العمل الاقتصادي على القطاع الخاص وتضييق الخناق على القطاع العام، وفي نفس الوقت تتجه من الحصول على الموارد بما يؤدي إلى زيادة العبء على الجماهير وتخفيفه عن أصحاب الدخول العليا بتعليلات ومبررات مختلفة أحرج من ذلك أنه من السهل أن ندرك إمكانية تحقيق الوحدة بين بلد عربي وآخر أو بين البلدان العربية وذلك من خلال تحليل ودراسة تركيب هذه البلدان، وما إذا كان تسيرها مؤسسات دستورية شعبية بالمعنى الحقيقي، أو يتم فيها من خلال أجهزة أوتوقراطية أو ثيوقراطية.

نخرج من هذا بأنه لا يمكن أن تتحقق الوحدة العربية إلا من خلال وجود نظم ديمقراطية معبرة عن مطالب الجماهير، غير خاضعة لتأثيرات خارجية. وقد يرى البعض أن معنى ذلك أن الوحدة العربية لن تتحقق، وهو صحيح إلى حد كبير في ظل سيادة الأوضاع القائمة. أما إذا تحركت الجماهير لتغيير الأوضاع لما فيه مصلحتها، أو إذا أدرك القائمون على أمور الوطن العربي أنه لا مفر من التحرك للتغيير حتى لا ينهار البناء، فإن الأمر يختلف.

ولا يكفي إذاً أن تعفى تشريعات هذه الدولة أو تلك على الوحدة، لأن مثل هذه الألفاظ تصبح جوفاء، غير ذات مضمون، ما لم توضح الآليات المحققة لها، وتمهيد السبل المؤدية إليها. وتكون نظم الحكم في الأساس ديمقراطية، مقبولة جماهيرياً. ومما يدعو إلى الأسف بل والأسى ما نلاحظه حالياً من عوامل التفكك في الوطن العربي، هذه العوامل التي أخذت تتزايد في الفترة الأخيرة بشكل خطير، ليس نتيجة سعي بعض الدول العظمى أو حتى الصغرى

لاستقطاب لهذه الدولة العربية أو تلك لأسباب استراتيجية، وإنما أيضاً نتيجة نمو بعض الفئات الاجتماعية، وتضخم مصالحها المادية، وخوفها من أن تؤدي الوحدة العربية إلى فقدانها ما تتمتع به من مزايا يفرضها وضعها الجديد، بالرغم من أنه وضع غير ثابت. ويكفي أن أذكر في هذا المجال أنه لمواجهة حالة التدهور العربي بعد إتفاقيات «كامب ديفيد» اتجهت الأمانة العامة للجامعة العربية إلى وضع مشروع خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (بموافقة مجلس التنمية العربية في نوفمبر ١٩٨٠) تطبق على فترات سنوية خمس. ولم تكن تكلفة الخطة الأولى تتعدى ١٠٪ مما خصصته الدول العربية مجتمعة على مشروعات تنميتها، غير أن المشروع ووجه بمعارضة عنيفة من دول الفائض، يتصور أن ذلك تدخلاً في حريتها، وتقليصاً لدورها في توجيه فوائضها، هذا في الوقت الذي تركت الفوائض النفطية تتراكم في الدول المتقدمة الصناعية، وأصبحت شبه مرتهنة فيها، ووجه قدر منها للاستثمار في مشروعات استثمارية، محلية ضخمة بهدف ضمان نمو الناتج المحلي، ومعتمدة في الأساس على التصدير للخارج. وما هي إلا سنوات من رفض مشروع تلك الخطة العربية القومية حتى بدأت قيمة الفوائض إما لتدهور أسعار العملات التي رصدت فيها، أو لتعثر الأجهزة المالية التي أودعت تلك الأموال فيها.

أما عن الصناعة المحلية فها هي ذي تواجه بصدود من الدول الصناعية وتحديد دخولها فيها، ولا تجد سبيلها للدول العربية لأنها غير ملائمة لمطالبها.

ومع رفض المشروع فقد كان هناك شبه إلحاح من الأمانة العامة للجامعة العربية على الدول العربية للتفرد في خطط تنميتها بنسبة ولتكن ١٠٪ للمشروعات التي تراها متمشية مع الأهداف القومية العربية، ويمكن التفاهم فيها مع أكثر من بلد عربي ولكن هذا النداء لم ينجح إلا في حدود منطقة دول الخليج.

ولعلي اتفق إلى حد كبير مع الأخ د. عبد الرحمن حبيب من أنه إذا كنا لم نفعل شيئاً للوحدة أيام الفائض فمن المشكوك فيه أن نصل إلى شيء جدي في أيام الشح. ومع ذلك يمكن أن نعتبر من المثل ـ رب ضارة نافعة، ومالا يقتلني يحييني، وتكون هذه الأمة التي نمر بها اقتصادياً، واجتماعياً وسياسياً، مدعاة لنا للتفكير الجاد وإدراك أننا وصلنا أو كدنا نصل إلى المرحلة الفاصلة «نكون أو لا نكون».

ومهما يكن من شيء فإنني اتفق مع الأخ د. علي عتيقة أن المشكلة التي تواجهنا سياسية وإن كان الجانب السياسي هو المواجهة للجانب الاقتصادي والاجتماعي ومهما كانت صعوبات إقامة الوحدة فلا بد من الإصرار عليها، ويكفي أن نلاحظ أنه بالرغم من عمل البعض ضد الوحدة، فإنه من النادر أن نجد من يجاهر بأنه ضدها، وهناك احساس قوي بأن الكل أكثر أماناً في إطار الوحدة منه بعيداً عنها. وهناك تيقظ كامل ضد أي تدخل أجنبي من أي بلد عربي، أو حتى إقامة قواعد عسكرية فيه.

وقد آن الأوان لكي يدرك البعض أن التفكك الاقتصادي الذي تعيش فيه يؤدي إلى زيادة الأعباء الاجتماعية العامة، فوجود قوى عاملة عاطلة هنا ونقص في القوى العاملة هناك، وتشغيل بعض المصانع بطاقات متدنية لتفضيل الطلب على المنتجات الأجنبية أو لنقص بعض مستلزمات الإنتاج، ووجود فائض في إنتاج بعض البلدان واستيراد ما يماثله أو البديل له من خارج الوطن العربي، كلها أمور لا يمكن أن تستمر حتى للصالح الفردي في كل دولة عربية، إن في الانفاقات العربية القائمة، سواء في إطار الجامعة العربية أو لمجلس الوحدة، ومن خلال المنظمات العربية المتخصصة والاتحادات النوعية العربية يمكن عمل الكثير للتغلب على الكثير من مشاكل ومعونات الوحدة، ولا شك أن إزالة بعض العقبات ييسر اجتياز الباقي منها، ويجعل الطريق أكثر تمهيداً، والمستقبل العربي أكثر إشراقاً.

ولعلي قد رددت فيما ذكرت على تساؤلات الأخ حسن قابيل، وما قدمته الجامعة العربية للوحدة، وقد تضمنت محاضرتي الكثير من الأمور بالإضافة إلى مشروع الخطة الخمسية القومية، فهناك اتفاقيات تنموية وتيسير التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال، وتيسير تنقل العمالة وإقرار مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ للميثاق الاقتصادي القومي وما تضمن من مباديء لعل أهمها الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية، وضرورة العمل على تقليص الفجوة التنموية الداخلية بين الأقطار العربية، والأخذ بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي ووضع القضايا الاقتصادية في خدمة القضايا القومية ويهمني أن أؤكد هنا أن الجامعة العربية ليست في النهاية إلا محصلة الدول العربية.

إنه مع اتفاقي مع ما ذكره الأخ د. علي عتيقة، ولأن التغيير، وإن احتاج إلى ثورة جماهيرية، إلا أنه ليس بهذه البساطة لإتساع أرجاء الوطن العربي، فضلاً عن حاجة أي تغيير جذري إلى فلسفة واضحة يقوده مجموعة ذات إرادة قوية تؤيده جماهيرياً. ويبدو أن فهم ما يجري حالياً في الوطن العربي يحتاج إلى دراسات كبيرة قائمة على تحليل القوى المؤثرة في الأوضاع القائمة والموجهة له، إذ من غير المفهوم أن تجد سوريا تدعم ايران ضد العراق، وتغزو اسرائيل لبنان ولا تتحرك الدول العربية. وتضرب الولايات المتحدة ليبيا وتدعم ايران وتقدم المساعدات غير المحدودة لاسرائيل ونجد بعض الدول العربية تؤيد الولايات المتحدة دون تحفظ بل وتقبل وجود قواعد لها فيها. وها قد مضت سبع سنوات ولم يعقد مجلس القمة العربية لتعليلات غير منطقية في الوقت الذي تجتمع فيه دول التكتلات وبشكل منتظم بالرغم من وجود اختلافات فيما بينها، لمعالجة مختلف المجالات المشتركة، سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وعلمية، وتنموية... الخ.

د. علي عتيقة : (الأوابك)

أنا أعتقد بأني لست مختلف مع د. عبد الرازق حسن، ولكن كل ما قلته بأننا لا نؤمن بأن الوحدة يمكن أن تأتي في العصر الحالي بالقوة، ولذلك لم أدع إلى ثورة جماهيرية، ولكن ضربت مثال عن السوق الأوروبية المشتركة وقد أوضحت أن من حظهم أنهم تحاربوا لفترة طويلة وخرجوا من الحرب كلهم مهزومين وكانت الولايات المتحدة خلفهم والاتحاد السوفيتي أمامهم فعوامل عديدة أدت إلى تعاملهم الطوعي. فنحن هل يمكن أن نخلق وعاء سياسياً بأساليب سلمية يتعدى مفهوم السيادة القطرية وهي سبب التجزئة، ومفهوم المنظمات المشتركة التي تقوم على أساس مجموعة من دول ذات سيادة كاملة باعتبار أن المنظمة العربية لا تتدخل في شؤونها الداخلية؟ هذا كان سؤالي وأنا لم أدع إلى ثورة لقيام الوحدة. فأنا مقتنع إذا كانت الثورات العربية تؤدي إلى وحدة لكنا اتحدنا منذ زمن مضى. لأننا كنا نتكلم عن الثورات. منذ سنة ١٩٤٨، فكلما قامت ثورة أو انقلاب في بلد عربي إلا وكانت النتيجة المزيد من الخلاف والشقاق بينها وبين جيرانها.

رد د. عبد الرازق حسن:

أنا في الحقيقة لا أحب أن أدخل في نقاش حول السوق الأوروبية المشتركة، وحقيقة الأمر أن ما تم من اتحاد للدول الأوروبية قد تم بضغط من الأمريكان من ناحية، وأصحاب القوى الرأسمالية في الدول، خوفاً من الحركات العمالية والشيوعية من ناحية أخرى. وهذا الأساس ولعلنا نذكر الاتفاقات بين الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل كالأخطبوط في السوق الأوروبية المشتركة. ولا يسمح لأي شركة فرع منها أن يتعامل مع أي دولة هناك خلاف بينها وبين الولايات المتحدة. وذلك واضح بالنسبة لليبيا التي فرضت على الفروع الأوروبية مقاطعتها، ولعلنا نذكر مشروع خط الأنابيب الذي يمتد من الاتحاد السوفيتي (سيبريا) ويمد أوروبا بالغاز الطبيعي، والمشاكل التي نجمت عن موافقة بعض الدول الأوروبية لتمويله، والجهد الكبير الذي بذلته الولايات المتحدة لكي لا يستخدم ذلك الغاز لسداد عمليات التمويل. ولذلك نجد أنه حتى في السوق عندما يكون هناك إتجاه في غير صالح الولايات المتحدة، نجد أن دعايتها تكون قوية ضد هذا الإتجاه. فعندما اعتلى ميتران الرئاسة في فرنسا وكان في وزارته وزيران من الشيوعيين ضغطت الولايات المتحدة ونجحت في طردهم من الوزارة، وأيضاً في الانتخابات الايطالية نجد أن البابا يلعب دوراً ضد الأحزاب اليسارية إلى جانب الولايات المتحدة في ذلك. المسألة إذن ليست اعتباطية وإنما محسوبة. وبعد الحرب العالمية الثانية كانت هناك دولاً متضررة قدمت لها الولايات المتحدة المعونات الضخمة (مشروع مارشال) للتعمير والتنمية، وكان هناك نقاش في بعض الدول، وهل تقبل المشروع أو لا؟ والبعض في مجلس العموم البريطاني رفض المعونة قائلاً نحن نريد التجارة ولا نريد المساعدات. وطالب هؤلاء بعودة الجنود البريطانيين إلى العمل في الإنتاج، ولكن الولايات المتحدة لا تريد ذلك، وعرضت على بريطانيا معونات سخية بدلاً من رجوع الجنود. لأن هم الولايات المتحدة إذاك ضمان السيطرة على الأسواق البريطانية، وفي هذا المجال كانت اتفاقية القرض التي عقدها كينز وما استلزمته من حرية التعامل والتحويل وإزالة إجراءات التمييز في إطار المعاملات البريطانية مع الخارج، وكانت النتيجة ارتفاع الأسعار في بريطانيا، وخسارة أغلب أسواقها التقليدية. ، وحالياً أمامنا المشكلة السورية الانجليزية وهي سياسية بالدرجة الأولى نجد أن بريطانيا تطلب من دول المجموعة

الأوروبية اتخاذ موقف مماثل لموقفها للضغط على سوريا، وعلى العموم فإن السوق الأوروبية المشتركة، إن هي في الواقع إلا جزءاً من حلف الأطلسي وليست مستقلة عنه. لهذا علينا أن نذكر الأخوة العرب أن هناك تآكل في الدول الفقيرة منهم ولا سيما تلك القائمة في الأطراف، وهناك ضرب وتخريب للدول العربية من جميع النواحي، وقد آن الأوان لكي يكون لنا وحدة فكرية مدركة لمصالحنا العامة، سواء كنا أصحاب أموال أو عمال أغنياء أو فقراء لأنه عندما يخسر أحدنا فإن الخسارة تشمل الكل، ليس هناك اليوم ما يمكن تسميته بالنعرة القومية المستقلة، وكياناتنا كما نعرف صغيرة وضعيفة، وعلينا أن ندرك أن المطامع في منطقتنا كبيرة لأنها منطقة استراتيجية بموقعها ومواردها وإمكانياتها.

مهندس محمد اسماعيل:

الحقيقة أحب أن أعمل مداخلة، وليس سؤال عن قضية الأمية، فأنا أعتقد أن الحوار الذي تم قد تغافل عن نوع ثالث من الأمية، فإذا كانت هناك أمية القراءة والكتابة، وأمية الانتماء الاجتماعي، فهناك أمية ثالثة هي أمية النضال السياسي، وليس المهم أن يكون للأخ د. عبد الرازق حسن موقف فقط، وإنما يكون موقف مبني على الفكر، والنضال اليومي المبني على هذا الفكر، وبالتالي تقع مجموعة كبيرة من المثقفين في أن لا يتعدى فكرهم وحوارهم جدران الغرف التي يتناقشون فيها أو الكتب التي تكتب بطريقة علمية جامدة لا تصل عادة إلى الجماهير التي تملك القدرة على العمل وتمثل المصلحة في صنع الثورة. وبالتالي يوجد كثير من المشاريع والأفكار التي يصطدم تنفيذها بالقرار السياسي. ولكن ليس هناك أي ضغط يمكن ممارسته على هذا القرار السياسي ويبدو أن السبب للانتقاد للفكر الذي ينقل المشاريع إلى الناس بطريقة مبسطة حتى تكون فاعلة لا سيما لكونها صاحبة المصلحة الحقيقية في التغير ويمكنها أن تدافع عن مصلحتها. لذلك اعتقد أن أمية عدم النضال هي التي تنقص كثير من المثقفين وبالذات المثقفين العرب.

أما بالنسبة لبقية القضايا التي أثيرت اليوم، فاعتقد أن هناك شيئين هما تحديد طبيعة المرحلة التي انتهت بعملية الاستقلال سواء بعد الانتصار الرائع مثلاً في السويس الذي أجبر بريطانيا على الخروج من مصر، أو الانتصار العظيم

لثورة الجزائر. إن نجاح كثير من الدول لحرياتها بعد الكفاح. غير أن الاستعمار عاد بشكل آخر وكرس التجزئة في بلداننا، والدليل ماثل في منطقة الخليج العربي. وبالتالي نحن نعيش مرحلة أخرى من مراحل الصراع ضد الاستعمار وهي مرحلة متصلة ومرتبطة، وهي التي خلقت الكيانات الفردية سواء نادت بالاستقلال أم لا تناد به، أو منحت هذا الاستقلال أو رفع عنها الحماية. نحن في مرحلة من المراحل أشخصها بأنها مرحلة لم تنل الشعوب فيها حريتها الحقيقية. لأن الكيان الوطني لا يكفي فيه أن يكون للبلد علم، ولكن من المهم أن تكون هناك قدرة فيه للاعتماد على الذات. ولا يمكن أن تكون هناك قدرة للاعتماد في ظل هذه التجزئة القائمة في الوطن العربي وبالتالي لا يوجد استقلال حقيقي لهذه الكيانات القائمة.

النقطة الثالثة التي أحب أن أتداخل فيها مع الدكتور عبد الرازق هي بالرغم من حديثه الطويل ولكنه أغفل دور التحدي الخارجي. ذلك أن التحدي الخارجي يواجه مرحلة التجزئة والاقليمية ويساعد على تكريسها وهو تحد تصدى لكل النماذج التي واجهته لضرب الثورة في البداية. فبعد أن حققت الثورة العربية نموذجاً رائعاً على أرض مصر في التصدي للاستعمار والاحلاف وتصديها لقضية التنمية بعد أن حكمت خطة الإنتاج ووضعت أول خطة عامة، غير أن هذه الثورة ضربت في ١٩٦٧، ولكنها نهضة الجماهير امتصت الضربة العسكرية واستطاعت أن تحقق العبور العظيم. ثم بعد ذلك وقعت مصر في الحلول الاستسلامية، وهناك أيضاً دلائل أخرى لضرب الثورة العربية مثل تحديد كمية إنتاج البترول وضرب أسعاره، كل هذه الأمور لم تأت جزافاً. وبالتالي كل هذه النماذج ضربت لأن الإنسان العربي والمنطقة العربيةوالموارد العربية هي المستهدفة، وبالتالي فإن التحدي الخارجي لا يمكن أن نواجهه عندما نساوي العدو بالصديق، ولا يمكن أن نواجهه ونحن لا نعرف أين الأولويات، يحضرني هنا ما قاله نهرو في مؤتمر باندونج أن الاستقلال ليس علم، وليس قطعة ورق تعطى من أيدي المستعمر، ولكن الاستقلال الحقيقي هو كيفية الاعتماد على الذات في خطة تنمية تحقق قدرة حقيقية لمواجهة هذا الاستعمار الجديد وعملائه والأدوات والأشكال التي تساعده في المنطقة سواء اسرائيل أو بعض الحكومات التي - دون أن تدري - تقع في نفس المخطط الذي يساعد على التجزئة. ويكفي أن نشير إلى أن بريطانيا عادت الآن لأسلوب المناورات كما أن

أمريكا أيضاً تستخدم أسلوب المناورات سواء في مصر أو في غيرها، ويبدو أننا نمر بمرحلة انتكاسة خطيرة. وهناك تساؤل إذا كانت هناك جماهير تستطيع أن تتلقى الفكر من أصحاب الفكر والموقف. لكنها لا تستطيع أن تضغط على الحكومات لأحداث أي تغيير مما أدى لتفشي الأمية النضالية وهي أمية خطيرة جداً. لذا لا بد أن يكون للمثقف العربي دور حقيقي في النضال لتغيير الواقع وتوعية الجماهير ليست من خلال ندوة أو كتاب، لا يمكنها أن تتصدى للأجهزة الإعلامية الحديثة المنتشرة، وفي ضوء الهجمات الاقتصادية من كل جانب على أسلوب الحياة ونمط الاستهلاك مما لا يترك للناس وقتاً كافياً إلى جانت انشغالهم بالبحث عن خبز العيش. لذلك أقول إن الجماهير مسلط عليها وسائل اعلام مضللة، وفي نفس الوقت نجد أن المثقفين يديرون النقاش في أطر مقفلة. ودورهم في النضال اليومي لتغيير الواقع معدوم، وهذا ما يجعلنا نصطدم بما يتخذ من قرارات. لأن أي تغيير لا يأتي إلا بقوة ضغط يتولد من دور المثقف الواعي بدوره النضالي ، وشكراً.

د. عبد الرحمن علي طه: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

سؤال بسيط ويثور هنا بعد هذه المحاضرة الشيقة والتي تعرضت لإطار واسع وعام وكذلك يثور في أروقة الجامعة العربية في تونس حول تفاصيل وجزئيات العمل الاقتصادي العربي المشترك، والتي يشرف عليها ويثيرها الدكتور عبد الرازق، ومن ذلك العمل الممتع الذي اشتركنا فيه، في تصميم شهادة المنشأ، والذي أخذ منا عدة اجتماعات ولا أدري هل انتهينا فيها إلى شيءأم لم ننته، والسؤال الذي يثور هنا وهناك إلى أين تصل بنا هذه الاجتماعات الطويلة؟ وإذا أخذنا الإطار السياسي العربي الكسيح إذا صحت هذه التسمية، كشيء قائم وربما لن يتغير في المستقبل المنظور ترى ما هو مستقبل العمل العربي المشترك؟ وشكراً.

أ. أحمد النعيمي: وزارة المالية (قطر):

الحقيقة تعقيبي على سؤال الدكتور علي عتيقة عن موضوع الوحدة، إذا كانت تفرض فرضاً أو أن تكون طوعية. فنجد الولايات المتحدة يحكمها دستور واحد

وجميع المواطنين يخضعون لقوانين وتشريعات موحدة وأيضاً هناك في أوروبا تحكمها دساتير ديمقراطية.

لكن في الوطن العربي لكل دولة دستورها وقوانينها المختلفة، ومهما حاولت جامعة الدول العربية تنفيذ أي مشروع سوف يصطدم مع بعض القوانين، وهناك مثال واضح في مجلس التعاون في الاتفاقية الأمنية التي لم توقع عليها الكويت لأنه ذكر أنها تتعارض مع الدستور الكويتي. ولذلك أردت أن أؤكد على أهمية دراسة التشريعات وأن كثيراً من هذه التشريعات تعيق الوحدة، وشكراً.

رد الدكتور عبد الرازق حسن:

شكراً حضرات الأخوة على إثراء النقاش، وقد أشار المهندس محمد اسماعيل لمسئولية المثقفين وأمية بعضهم، ولعله لو رجع إلى الكلام الذي قلته في المناقشة لوجد الإجابة، إذ أشرت إلى أنه لو أننا ركزنا على الحرية فإننا نستطيع التعبير عن الرأي السديد. ومفهوم الحرية ليس أن نتكلم كما نشاء إنما أن نمكن من وسائل الاعلام للتعبير عن الرأي، ولا يكفي هنا الكتاب ولكن هناك التلفزيون والإذاعة والدوريات والصحف، ومع ذلك فإن هذه العملية لا تنجح بشكل فردي أو تلقائي ولكن يجب أن تتم من خلال مجموعات ذات مصالح. ونحن نسميها بشكل عام أحزاب أو نقابات، لأن الأحزاب أو الجمعيات أو مجالس نيابية ومحلية... الخ. لأن الأحزاب مثلاً هي جماعة من الأفراد تقود فكر ايدولوجي وفكر معين للدفاع عنه وتحاول أن تجمع الناس حول هذا الفكر، سواء كان الفكر يميني أو يساري أو وسطي ولكن المهم هو وجود هذا الفكر ومن خلاله تظهر الأفكار، ومن خلال هذا العمل أيضاً يتضح لك من يصلح بأن يحكم ومن لا يصلح، والنقابات والجمعيات تعبر عن مصالح مجموعات.

لذلك حينما يختار أحد من الناس لمنصب الحكم، أقصد الوزارة يجب أن يكون مختاراً من الجهاز السياسي، وإذا أريد للحاكم أن يكون من الجهاز التكنوقراطي أو البيروقراطي فلنفرض عليه أن يدخل أولاً في الجهاز السياسي ليثبت وجوده ويبدي رأيه لكي لا تفاجأ الجماهير بأناس تجهل العمل السياسي ولم تمارسه، وطالما أن الحكام يأتون عن طريق الأحزاب فلا بد أن يكون لهذه

الأحزاب برامج سياسية، ويمكن قول نفس الشيء عن قيادة النقابات. والنقابات وفرضها من أعلى يجعلها غير ممثلة للقاعدة التي تعمل فيها مما يتناقض مع القول بديمقراطيتها. وبالتالي فمفهوم الديمقراطية يقتضي حرية اختيار الممثلين للقواعد وليسوا مفروضين عليها. أما الحديث عن المثقفين فهناك نوعان منهم من بينهم من يعمل ويأكل لقمة العيش في هدوء، وهذا النوع لا ينخرط في العمل السياسي ولا يتحدث فيه، أما النوع الآخر فيكتب في الصحف ويتحدث بمختلف ما يتاح له من وسائل، وفي هذه الحالة عليه أن يتحمل النتائج المترتبة على ما يكتب أو يقول ويواجه هؤلاء عادة بالمتاعب من أجهزة الحكم المعارضة أو من المجموعات التي تمس مصالحها هذه الكتابات والأحاديث.

وعن سؤال الأخ عبد الرحمن طه عن مستقبل العمل العربي، فأنا على العموم غير متشائم بغض النظر عما يحصل اليوم، وعلينا أن ننظر للأمور من منظور أبعد لتكون الرؤية صحيحة فلو تصورنا أنه منذ إنشاء الجامعة العربية استقلت كل من الجزائر واليمن الديمقراطية بعد صراع مرير إذ كانت الأولى معقل لفرنسا والثانية معقل حصين لبريطانيا، واستقلت دول المغرب العربي والصومال والصحراء الغربية وكل ذلك ليس بالقليل، صحيح يوجد عثرات هنا وهناك. وهناك بعض الأجزاء ما زالت مستعمرة مثل ارتيريا، ونسبة قليلة، ولكن علينا أن نصر على المسيرة ولا يثنينا عنها ما يقوم من عراقيل، وقد تحدث بعض الأخوة عن القوانين والتشريعات في الدول العربية وتعارضها مع الوحدة، لكن بالرغم من أن هناك اختلافات فإن هناك محاولات للتنسيق بين القوانين وآخر ما حدث هو اجتماع وزراء الداخلية العرب واتفقوا على مكافحة المجرمين والمخدرات وتبادل المعلومات . . الخ. وهناك أيضاً محاولات لتنسيق المشاكل النقدية، ونرجو أن يلعب صندوق النقد العربي دوره في ذلك، لأن الخلخلة القائمة في سوق النقد والعملات العربية لا يمكن أن تستمر. وليس فيها مصلحة لأي أحد، لذلك فإن المستقبل ليس بمظلم كما يتصور البعض وإن حل المشاكل العربية لا يأتي في النهاية بالقوة. وأن القضايا متشابكة بعضها تاريخي وبعضها ترتبط بعلاقات داخلية وبعضها بعلاقات خارجية، وبعضها ناشيء بين الدول العربية نفسها. وعلينا أن نتفاعل مع تلك الأوضاع جميعها لمعرفة من يحركها ولا نناقشها في مرحلة الجمود، لأن هناك تغيرات تحدث باستمرار، ولا يكفي هنا أن نلاحظ ما يحدث وإنما علينا أن ندرك معنى ما يحدث وآثاره. فإذا

لمسنا اليوم مشكلة الديون الخارجية فعلينا ألا نفصلها عن سياساتنا الداخلية والخارجية، وإلى أي حد يمكن حلها من خلال تعارفنا وفهم كل منا لمصالح الآخر. وإذا وجدنا حكومة ما تطالب الناس بالتبرع براتب يوم أو نصف يوم أو بتقديم ما يمكن تقديمه لتخفيف أعباء الديون، فليس معنى ذلك إلا الاحساس بدور الجماهير في حل المشاكل، ولعله يكون الأمر أكثر جدية لو أدركت تلك الحكومة أن مشاركة الناس في المبدأ قد يكون آمن من الوقوع في المشاكل، لا سيما وإنهم إذا كانوا سيفيد بعضهم من الاقتراض، فإنهم جميعاً سيكونـون مسئولين عن تحمل أعباء الديون.

اسمحوا لي أيها الأخوة أن أكتفي بهذا، شاكراً للمعهد العربي للتخطيط، الفرصة التي أتاحها لي للحديث اليكم، وأشكركم على تعليقاتكم التي أشعر أنها أثرت الموضوع وافادتني كثيراً.

د. رمزي زكي:

في نهاية هذا اللقاء الممتع مع أستاذنا الفاضل الدكتور عبد الرازق حسن نود أن نتوجه إليه بالشكر الجزيل بإسمكم، وباسم المعهـد العربي للتخـطيط وباسمي أيضاً نشكره على هذا الحوار الممتع وعلى الدراسة القيمة التي قدمها لنا وعلى مجيئه خصيصاً لنا من تونس وتحمله مشاق السفر إلينا.

البعد السياسي
للعمل الاقتصادي العربي المشترك

دكتور أحمد سعيد نوفل

مدير تنمية الموارد بمؤسسة التعاون بجنيف/ سويسرا

تمهيد:

من الصعب فهم ظاهرة التكامل الاقتصادي إذا بحثت من الجانب الاقتصادي فقط، وذلك لارتباطها بمؤثرات وعوامل أخرى كالعوامل السياسية والاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بها. وبالنسبة للبعد السياسي الذي هو موضوع دراستنا فإن عملية التكامل الاقتصادي لا تتم إلا بموافقة السلطة العليا في الدولة التي بيدها القرار السياسي، ولهذا فإن الإرادة السياسية هي التي تتحكم في نهاية المطاف بأي قرار اقتصادي أو غير اقتصادي.

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن البعد السياسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك. ونظراً لتشابك البعد الاقتصادي للوحدة السياسية مع البعد السياسي للعمل الاقتصادي المشترك فكان لا بد من التطرق إلى علاقة السياسة مع الاقتصاد من الناحية النظرية، وتأثير العامل السياسي على التعاون الاقتصادي قبل أن نبحث في الأوضاع السياسية التي مرت بها الدول العربية عند الاستقلال، وأثر تلك الأوضاع على العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وبعد ذلك سنبحث في تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك على

الصعيدين الثنائي بين الأقطار العربية، وجامعة الدول العربية والبعد السياسي على هذا العمل. وسندرس واقع الاقتصاد العربي وعوامل ضعف التعاون الاقتصادي المشترك وتأثير البعد السياسي على تلك العوامل.

تأصيل نظري لعلاقة علم السياسة مع الاقتصاد:

يعتبر علم السياسة من أكثر العلوم اتصالاً من قريب أو بعيد مع جميع المعارف التي توصلت إليها البشرية في ظل نظام ما دون الآخر، وتتصل جميع العلوم الأخرى بالنظام السياسي الذي تقوم في ظله. ومع أن علم السياسة كان في وقت من الأوقات تابعاً لعلم الاجتماع والاقتصاد والفلسفة، إلا أنه أصبح علماً مستقلاً فيما بعد وحافظ على ارتباطه مع العلوم الأخرى.

وبالنسبة لعلاقة علم السياسة بالاقتصاد فهناك تداخل كبير وواضح بينهما، لأن قوانين الدولة تهتم كثيراً بقضايا الملكية والعقود والمؤسسات الاقتصادية كما أن التجارة والشؤون المالية تلعب دوراً مهماً في العلاقات الدولية، ويتدخل الاقتصاد بنشاطات الدولة في علاقاتها بالثروة. إلى جانب أن العملة والضرائب والصناعة الحكومية تعتبر أرضاً مشتركة لاهتمامات السياسة والاقتصاد معاً، حيث ينظر إليها علم السياسة كوظائف معينة للإدارة الحكومية، والاقتصاد ينظر إليها كأنواع معينة من نشاط الإنسان مع الثروة.

وعلى الرغم من علاقة الاقتصاد الوثيقة مع السياسة، إلا أن أراء العلماء اختلفت حول مدى هذه العلاقة وطبيعتها وظهرت نظريتان تحدثتا عن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة وهما النظرية السيكولوجية والنظرية الطبقية.

النظرية السيكولوجية:

وهي النظرية التي تبحث في الدافع الأولي عند الإنسان وهو «الدافع الاقتصادي» كأساس لمعظم الأعمال الإنسانية التي لها «قيمة سياسية» والدافع الاقتصادي حسب هذه النظرية هو الرغبة في الحصول على المال على اعتبار أن الرغبة في المال ليس لأن له قيمة بنظرنا بل لأنه يسهل أمامنا التمتع بأشياء أخرى كالطعام والقوة والنجاح. ومن المعروف أن الإنسان يجب أن يضمن أولاً مصدراً يستطيع أن يعيش بواسطته، ومتى ضمن ذلك نشأت عنده رغبات متعددة، ولكن في كلتا

الحالتين نجد أن الدافع الاقتصادي على أهميته في تسيير أمورنا ليس هو العامل الوحيد في ذلك.

والنظرية السيكولوجية في علاقة السياسة بالاقتصاد تتضمن مبدأ مهماً هو أن الدافع النفسي هو من ركائز العمل الإنساني، إلا أن هذه النظرية لم تستطع أن تحدد هذا الدافع وتعين أهميته[1].

النظرية الطبقية:

تعتقد هذه النظرية أن البناء الاقتصادي للمجتمع هو الذي يرتكز عليه بناء جميع المؤسسات في الدولة، وأن هذا البناء هو الذي يحدد الطريقة التي تنظم الإنتاج والتوزيع للمواد المستهلكة وغير المستهلكة التي يتداولها المجتمع والتي تؤثر على جميع تصرفات المواطنين.

ويرى أنصار هذه النظرية بأن أصحاب الصناعات الخاصة ورجال الأعمال يحاولون أن يشكلوا قوى ضاغطة على النخبة الحاكمة لاتخاذ سياسة خاصة تتلاءم مع مصالحهم، ويظهر الصراع بينهم وبين الطبقات الأخرى التي تتعارض معها. وتفسر هذه النظرية جميع تصرفات النخبة الحاكمة وطبقات الشعب على أساس مادي، وحتى العلاقات بين الدول تفسر كذلك على هذا الأساس[2].

البعد السياسي والتكامل الاقتصادي:

تتفق النظريتان الرأسمالية والاشتراكية على أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن «عملية اقتصادية وسياسية في وقت واحد»[3]، إلى جانب أن القرارات السياسية في أكثر الأوقات مضمونها اقتصادي، والقرارات الاقتصادية لها أبعاد سياسية كما أن مشاريع التكامل الاقتصادي التي تمت في العالم كانت لها أبعاد سياسية عديدة، ويتحدث د. لبيب شقير عن العوامل السياسية التي ساهمت في قيام السوق الأوروبية المشتركة، ويقول بأن هناك ثلاثة عوامل هي: ـ

١ ـ الخوف من قيام حرب جديدة بين الدول المشاركة في السوق خاصة بين فرنسا وألمانيا، وأن إقامة السوق سيمهد الطريق لتحقيق السلام بين الدول الأوروبية المشاركة فيها. ولهذا فإن الرئيس الفرنسي ديجول والمستشار الألماني الغربي أديناور كانا من أشد المتحمسين لقيام السوق.

٢ ـ اعتقاد الدول الأوروبية أن تأثيرها على الأحداث في الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد كما كان من قبل ولهذا فمن الأفضل لها أن تجد إطاراً عاماً تعمل من خلاله لكي تستطيع أن تقف في وجه النفوذ المتزايد للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في قيادة العالم بعد الحرب العالمية واستطاعت فعلاً دول السوق الأوروبية أن توحد مواقفها في الساحة الدولية.

وفي الواقع فإن الجنرال ديجول هو الذي أراد أن يكون لأوروبا دور سياسي مهم على الصعيد الدولي، بعد أن وجد أن نفوذ بلاده أصبح ضعيفاً بعد الحرب العالمية الثانية.

٣ ـ بسبب مطالبة الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الأوروبي بالاستقلال الوطني، حيث وجدت الدول الأوروبية أنها تستطيع مجتمعة أن تحافظ على نفوذها في المستعمرات(٤). كما أن العامل السياسي لعب دوراً مهماً في إقامة مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة «الكوميكون» للدول الاشتراكية. بعد رفض الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الدخول في مشروع مارشال الأمريكي.

ومن جهة ثانية نجد أن التكتلات الاقتصادية قد بدأت تخدم أهدافاً سياسية ـ عسكرية، وأصبح السوق الأوروبية المشتركة يقترب من حلف الأطلسي العسكري والكوميكون من حلف وارسو. ولم تعد المصالح الاقتصادية وحدها هي التي تلعب دوراً في التجارب التكاملية الدولية بل ارتبطت تلك التجارب مع أبعاد سياسية وهذه الأبعاد لها علاقة أيضاً بالأمن القومي للدول المشاركة فيها.

وعلى الصعيد العربي فإن ورقة العمل التي قدمتها لجنة العشرين لمؤتمر بغداد عام ١٩٧٨ حول استراتيجية العمل العربي المشترك تحدثت على أن الحافز الأول للعمل الاقتصادي العربي المشترك هو «حافز سياسي قطري وقومي معاً، فالدولة الممولة تتوخى في الواقع تدعيم أمنها من الأخطار الخارجية والمحافظة على جو تفاهمي في الإطار العربي». وسعت ورقة العمل العربية إلى تحقيق بعض الأهداف السياسية مثل تحقيق الأمن العسكري (بناء صناعة قوية لإنتاج السلاح) والأمن الغذائي والأمن السكاني(٥).

ولهذا فإن تحقيق الوحدة الاقتصادية يخدم أغراض الوحدة السياسية أو يؤدي في نهاية المطاف إليها.

التطور السياسي ـ الاقتصادي للأقطار العربية:

عانت معظم الأقطار العربية من الوجود العثماني حوالي أربعمائة عام (١٥١٦ ـ ١٩١٨) وساهم هذا الوجود في تشويه وتجزأة الاقتصاد العربي، حيث شجعت السلطات العثمانية على إنشاء الاقطاعيات الواسعة التي عزلت الفلاحين عن الحكم المركزي، وأبقت رجال الاقطاع في المدن الرئيسية يعيشون من الريع العقاري. وقوت السلطات العثمانية النظام القبلي الذي ما زالت أثاره واضحة للآن مما أدى إلى جمود الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفترة طويلة عند العرب. وسيطر أسلوب الانتاج العشائري والإقطاعي والحرفي على البيئة الاقتصادية العربية، وارتبطت ارتباطاً قوياً مع الاحتكارات الأجنبية في الدولة العثمانية. في الوقت الذي كانت تبحث فيه الدول الأوروبية بعد الثورة الصناعية عن أسواق جديدة من أجل الحصول على المواد الأولية المهمة لمصانعها، وتصريف انتاجها ووقعت بريطانيا مع الدولة العثمانية اتفاقية عام ١٨٣٨ حددت فيه الرسم الجمركي على الصادرات البريطانية بـ ٥٪ و ١٢٪ على صادرات الدول العثمانية لبريطانيا و ٣٪ على التجارة العابرة، وأثرت هذه الاتفاقية على صناعة النسيج والحرير في الأقطار العربية الخاضعة للحكم العثماني، ووقعت بقية الدول الأوروبية اتفاقيات مماثلة مع الاتراك فيما بعد وارتبط الاقتصاد العربي مع الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي قبل أن تدخل الأقطار العربية تحت الاستعمار العسكري الأوروبي بسنوات طويلة أي أن الاحتلال الأوروبي للأقطار العربية جاء لحماية مصالحه الاقتصادية في الوطن العربي، ولم تنشأ تلك المصالح بعد الاحتلال. وبعد أن كانت الدول العربية تشكل سوقاً اقليمية مترابطة خلال الاحتلال العثماني تنتقل السلع وعناصر الانتاج بسهولة فيما بينها، وتطبق عليها تعرفة جمركية موحدة، تغيرت الحالة في ظل الاحتلال الأوروبي، حيث بدأت تجزأة الوطن العربي إلى أقطار وكل قطر أصبح وحدة اقتصادية منفصلة عن الأقطار العربية الأخرى وله علاقات اقتصادية مستقلة مع العالم الخارجي عن بقية الدول العربية. وفرضت الرسوم الجمركية على كل دولة وقامت أنظمة نقدية في كل قطر تابعة للدول الاستعمارية حيث دخل المغرب العربي وسوريا ولبنان مع

النظام النقدي الفرنسي (الفرنك)، وليبيا مع النظام النقدي الايطالي (لير)، ودول المشرق العربي مع النظام النقدي البريطاني (الجنيه الاسترليني)[٦].

كما أقامت بريطانيا وفرنسا الحدود والحواجز الجمركية بين الأقطار العربية التي جزأتها بعد الحرب العالمية الأولى، مع العلم بأن الحكومة البريطانية كانت قد وعدت الشريف حسين من خلال المراسلات بينه وبين مكماهون عام ١٩١٥ على قيام دولة عربية موحدة ولكنها في الواقع كانت قد بدأت في نفس الوقت مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتوقيع معاهدة سايكس ـ بيكو في ١٦ مايو (آيار) ١٩١٦، لتجزأة العالم العربي بينهما. وفي عام ١٩٢٠ قرر المجلس الأعلى للحلفاء المجتمع في سان ريمو بفرض الانتداب البريطاني ـ الفرنسي على الدول العربية في المشرق العربي وإعطاء فلسطين لليهود الذين أقاموا دولتهم عليها عام ١٩٤٨ بتشجيع من الدول الاستعمارية. وأعطي «شرق الاردن» الذي فصل عن فلسطين عام ١٩٢٢ الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٤٦. وفي مصر التي تربطها مع بريطانية اتفاقية عسكرية سياسية موقعة عام ١٩٣٦ طالبت الحكومة المصرية بجلاء القوات البريطانية، ولم تغادر هذه القوات الأراضي المصرية إلا بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وفي الجزيرة العربية، وجد الملك عبد العزيز بن سعود بعد الحرب التي خاضها ضد الشريف حسين أمير مكة والحجاز عام ١٩١٨، الإمارات تحت حكمه وقامت المملكة العربية السعودية وبقيت إمارات الخليج العربي تابعة للاستعمار البريطاني حتى الستينات وقسمت تلك الإمارات إلى عدة دول مستقلة.

وتوج الملك فيصل بن الحسين على العراق من قبل بريطانيا وأصبح العراق تابعاً لها حتى عام ١٩٤٨، حيث استقلت وألغيت المعاهدة الموقعة عام ١٩٣٠ بينهما.

وعقدت سوريا ولبنان معاهدتي صداقة وتحالف مع فرنسا عام ١٩٣٦، بعد أن دخلتا تحت الانتداب الفرنسي تطبيقاً لاتفاقية سايكس بيكو. وحصلت الدولتان على استقلالهما في عام ١٩٤٣.

وفي المغرب العربي دخلت أقطاره تحت النفوذ الاستعماري الفرنسي

الايطالي حيث احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ وتونس عام ١٨٨١ والمغرب عام ١٩١٢، كما احتلت ايطاليا ليبيا عام ١٩١١. وأثر هذا الاحتلال على البنية الاقتصادية التقليدية في تلك الأقطار، لأن الاستيطان لعب دوراً مهماً في تدمير الاقتصاد الوطني في تلك الأقطار وفي تجزئته.

وفي خلال فترت الاستعمار الأوروبي المباشر للوطن العربي ربطت بريطانيا وفرنسا اقتصاد كل قطر عربي بعجلة اقتصادها. كما اعتمدت الدول الاستعمارية على طبقة معينة من أجل حماية مصالحها، كالاقطاعيين وشيوخ القبائل الذين كان لهم مصالح مشتركة معها. وبعد الاستقلال استمرت التبعية موجودة على الرغم من محاولات قامت بها بعض الدول العربية للتحرر من النفوذ للاحتكارات الأجنبية بحكم تكوينها لأنها قائمة على تبادل المواد الأولية العربية بمنتجات مصنعة. وتؤدي هذه الخصائص ـ كما سنرى ـ إلى سوء توزيع عناصر الانتاج وضعف النمو الاقتصادي والدخل القومي وعدم الاستقرار وضيق السوق المحلي.

وفي عهد الاستقلال والتحرر الوطني من الاستعمار بدأت النهضة الاقتصادية في الوطن العربي، إلا أن الاقتصاد العربي بقي مجزأ يتألف من عدة دول تقوم بينها الحدود السياسية والحواجز الجمركية وتشكل كل منها سوق اقتصادي قائم بذاته[٧].

كما أن التبعية المباشرة التي كانت في عهد الاستعمار تحولت إلى تبعية سياسية واقتصادية للدول الرأسمالية. وساعدت التبعية السياسية التي خلفتها الدول الاستعمارية وشجعتها في الوطن العربي على عدم الاستقرار السياسي في الساحة العربية، حيث حاول كل فريق العمل من أجل الاحتفاظ بمصالحه والامتيازات التي حصل عليها من قبل بمساعدة الدول الاستعمارية[٨].

وأنشئت صناعات في الأقطار العربية على أساس قطري من دون ربطها بالتكامل مع الدول الأخرى. وزادت الحماية التي كانت الدول العربية قد فرضتها على اقتصادها، ورفعت الرسوم الجمركية على الاستيراد من الخارج بما فيها الدول العربية.

كما تم بناء العلاقات الداخلية والخارجية والاقتصادية والسياسية لكل قطر عربي من خلال علاقات مباشرة مع الامبريالية وفي خدمتها، مما جعل الاقتصاد العربي غير قادر على الصمود والتطور بعد الاستقلال(٩).

تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك:

رافقت الدعوة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، دعوة المفكرين العرب قبل الحرب العالمية الثانية للوحدة العربية الشاملة، حيث ربطوا التحرر الاقتصادي بالتحرر السياسي والاجتماعي. ونجد في برنامج عصبة العمل القومي التي تأسست عام ١٩٣٣ عدة مطالب سياسية واقتصادية حيث دعا إلى أهمية تطوير اقتصاد الأقطار العربية بإتجاه تحقيق وحدة اقتصادية متكاملة، كما طالب برنامج العصبة برفع الحواجز الجمركية بين الأقطار العربية من أجل انتقال الانتاج الزراعي والصناعي العربي من دون عقبات(١٠).

وفي رسالة الماجستير التي تقدم بها الأستاذ برهان الدجاني عام ١٩٤٤ في الجامعة الأمريكية ـ بيروت ـ تحدث فيها عن الأهمية الاقتصادية للوحدة بين العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن وعن الفوائد التي ستنعكس على الاقتصاد العربي إذا تحققت الوحدة الاقتصادية العربية. إذاً المطالبة بتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ليس بجديد بل تعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية عندما كانت معظم الأقطار العربية ما زالت ترزخ تحت الاستعمار.

وعلى الرغم من الآثار السلبية للاحتلال العثماني على الدول العربية إلا أن العلاقات التجارية بين الأقطار العربية في ذلك الوقت كانت موجودة، وكان يتم التبادل التجاري بين المدن العربية من دون فرض رسوم جمركية على البضائع حيث كانت سوريا(*) تستورد من مصر السكر والبلح والكتان والجلود والأقمشة القطنية والحريرة والأرز والفول والقمح، وتصدر لمصر مواد الصباغة وزيت الزيتون والصابون والفواكه والدخان وغزل الحرير. وعندما كان يحدث نقص في انتاج القطن في مصر فقد كانت تستورده من سوريا، كما أن الصناعات الحرفية في المدن الرئيسية في مصر وسوريا كانت تعتمد على استيراد

(*) سوريا الطبيعية أي بلاد الشام التي كانت تضم وفلسطين والأردن وسوريا.

ما تحتاجه لتلك الصناعة من مواد أولية من المدن العربية الأخرى. حيث كانت بلاد الشام تستورد ما تحتاجه لصناعة الصابون من القلويات من الاسكندرية، وصناعة الحرير في مصر تستورد الحرير الخام وغزل الحرير من سوريا. وكانت تجارة مصر مع الدول العربية أكبر في حجمها من تجارتها مع أوروبا(١١).

ولم تكن الدولة العثمانية هي التي تشجع مباشرة هذا التعاون بين المدن العربية، بل أن الاتحاد الجمركي بين الولايات العثمانية ـ ومنها الأقطار العربية ـ أفاد الأسواق العربية بشكل غير مباشر، حيث كانت ٢٣٪ من صادرات سوريا عام ١٩١٠ مع الأقطار العربيـة، و ١١٪ من واردات مصر في نفس الفتـرة (١٩٠٩ ـ ١٩١٣) من الدول العربية.

ومنذ الحرب العالمية الثانية بدأت الخطوات الأولى نحـو إقامـة تعاون اقتصادي بين الأقطار العربية، ومع أن التحرك نحو تحقيق التكامل الاقتصادي لم يكن واضحاً بالشكل الذي ظهر عليه فيما بعد، فإن العمل الاقتصادي العربي المشترك بدأ من خلال الاتفاقيات الثنائية أو أكثر مع الدول العربية عن طريق معاهدات واتفاقيات من أجـل تنظيم التجـارة أو تخفيض الجمارك أو تـطوير العلاقات الاقتصادية، وكذلك من خلال جامعة الدول العربية.

أ ـ الاتفاقيات الثنائية:

باءت معظم المحاولات الثنائية بين الأقطار العربية للتعـاون الاقتصادي بالفشل لأن تلك المحاولات كانت تتحكم بها الإرادة السياسية والعلاقات بين الأنظمة السياسية، فإن ساءت تلك العلاقات انعكست بشكل سلبي على التعاون الاقتصادي بين الدول المعنية والعكس صحيح. ومن هذه الجارب:

الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان (١٩٤٣ ـ ١٩٥٠)

أوعزت فرنسا التي كانت تسيطر على سوريا ولبنان للبرجوازية التجارية اللبنانية لتوقيع اتفاقية «الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان» عام ١٩٤٣، من أجل أن تبقى أسواق البلدين مفتوحة أمـام البضائـع الفرنسيـة المستوردة من الخارج، والتي ستنافس الانتاج السوري، إلا أن هذه الاتفاقية خدمت الاقتصاد اللبناني على حساب مصلحة الزراعة والصناعة في سوريا. ولهذا طلبت الحكومة

السورية في ١٣ مارس/ أذار ١٩٥٠ بتعديل اتفاقية الوحدة الجمركية، وبتنظيم الواردات بين القطرين لتصبح مقتصرة على البضائع الضرورية واستبعاد السلع الكمالية، كما طالبت سوريا بإعادة النظر بتوزيع الموارد الجمركية، إلا أن الحكومة اللبنانية رفضت ذلك، مما دفع بالسلطات السورية إلى وقف العمل بالوحدة الجمركية بين البلدين[١٢].

ـ الوحدة بين مصر وسوريا (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)

ساهمت الوحدة السياسية بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، في إقامة وحدة اقتصادية على الرغم من التباين في اقتصاد البلدين، فقد كان النظامان الاقتصاديان المالي والنقدي مختلفين جذرياً، ففي سوريا كان النظام الاقتصادي ليبرالي وفي مصر الاقتصاد موجه من قبل الدولة. إلا أنه صدر في شهر أغسطس /أب ١٩٥٨ قانون بخصوص إعفاء منتجات البلدين الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، وارتفع بذلك حجم التبادل التجاري بين القطرين إلى ١١٠ ملايين ليرة سورية عام ١٩٦١، في حين كان قبل الوحدة في عام ١٩٥٧ لا يتجاوز ٤٦ مليون ليرة سورية[١٣]. والواردات السورية من مصر في عام ١٩٦١ بلغت ٦٨ مليون ليرة سورية وهبطت إلى ٣ ملايين ليرة سورية فقط عام ١٩٦٢ بعد الإنفصال وكذلك الأمر بالنسبة للصادرات السورية إلى مصر فقد انخفضت من ٤١٠٧ مليون ليرة سورية عام ١٩٦١ إلى ٥٠٦ مليون ليرة عام ١٩٦٢ بعد الإنفصال أيضاً[١٤].

ومع نهاية الوحدة السياسية بين مصر وسوريا انتهى التعاون الاقتصادي بين البلدين، وهذا يظهر لنا تأثير العامل السياسي على التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية كما سنرى فيما بعد.

الاتفاق السوري ـ العراقي (١٩٦١ ـ ١٩٦٦)

بعد الانفصال بين مصر وسوريا وقعت الأخيرة اتفاقية تجارية مع العراق من أجل إعفاء تجارة الترانزيت من الرسوم الجمركية وتقديم التسهيلات الممكنة للعراق في الموانيء السورية وإعفاء جميع الإنتاج المتبادل بين البلدين من الرسوم باستثناء بعض المنتجات، وتقديم التسهيلات اللازمة للانتقال الحر

للرساميل والأشخاص وتشجيع إنشاء مؤسسات استثمار مشترك. وارتفعت الصادرات السورية للعراق من ١,٤ مليون دولار عام ١٩٦١ إلى ٧ ملايين دولار عام ١٩٦٣، وسرعان ما هبطت إلى ١,١٢ مليون دولار عام ١٩٦٦ بعد تدهور العلاقات السياسية بين دمشق وبغداد، وتغير نظام الحكم في العراق[١٥].

الاتفاق المصري ـ العراقي

بعد أن تحسنت العلاقات السياسية بين القاهرة وبغداد وقع البلدان اتفاق اقتصادي في فبراير/شباط ١٩٦٤، أدى إلى زيادة الواردات العراقية من مصر من ٨٩٦ ألف دولار عام ١٩٦٣ إلى ٣,٣٦ مليون دولار عام ١٩٦٥ م.

الاتفاق بين العراق والأردن

وكذلك الأمر بالنسبة للأردن والعراق، فعندما طرأ تحسن على العلاقات بينهما وقع الطرفان اتفاقاً في ديسمبر/كانون أول ١٩٦٥، وبدأ في تطبيقه في مارس/أذار ١٩٦٦ ارتفعت على أثره الواردات العراقية من الأردن من ٢,٨ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ٤,٢ مليون دولار عام ١٩٦٦. وبقي هذا الاتفاق عرضة للتقلبات حسب المناخ السياسي بين البلدين.

اتفاقية التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان وليبيا

وقعت هذه الاتفاقية بعد إلحاح من القيادة السياسية في ليبيا لتحقيق وحدة سياسية شاملة بين الأقطار العربية الثلاثة. واعتبرت من أهم الاتفاقيات الاقتصادية للتعاون بين الدول العربية في حال تطبيقها، ونصت على: ـ

أولاً: تحقيق حرية تبادل المنتجات الوطنية: ـ

١ ـ تعفى المنتجات الوطنية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب وذلك على مرحلتين سنويتين فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والثروات الطبيعية، ويبدأ سريان التخفيضات من أول يناير ١٩٧١. كما جاء في الاتفاقية أنه يجوز لكل دولة: ـ

أ ـ أن تتقدم بقائمة بالسلع أو الرسوم أو الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم

والضرائب التي تطلب استثناءها من سريان التخفيضات عند بدء العمل بأحكام هذه الاتفاقية.

ب - يجوز خلال هذه الفترة تعديل السلع أو الرسوم أو الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب المستثناة بالحذف والإضافة.

ج - يجوز لأسباب مبررة استمرار الاستثناء لبعض السلع أو الرسوم أو الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب بعد فترة الإعفاء الكامل بشرط طلبه قبل ثلاثة شهور من نهاية فترة الإعفاء الكامل المقررة على أن يتم هذا في أضيق الحدود.

٢ - تحرر المنتجات الوطنية المتبادلة بين الدول الأعضاء من كافة القيود الإدارية والنقدية خلال مدة لا تجاوز ثلاثة سنوات اعتباراً من أول يناير ١٩٧١.

ثانياً: إطلاق حرية النقل والعبور واستعمال وسائل النقل والموانيء المطارات المدنية بين الدول الأعضاء خلال مدة لا تتجاوز سنة.

ثالثاً: تسهيل حرية تبادل البضائع بين الدول الأعضاء خلال مدة لا تجاوز سنة.

رابعاً: إطلاق حرية انتقال الأشخاص بين الدول الأعضاء خلال مدة لا تجاوز سنتين.

خامساً: إطلاق حرية الإقامة والعمل والاستخدام في الدول الأعضاء وذلك خلال مدة لا تجاوز أربع سنوات.

سادساً: ضمان حقوق التملك والأرث خلال مدة لا تجاوز أربع سنوات.

سابعاً: تلافي الإزدواج الضريبي بين الدول الأعضاء خلال مدة لا تجاوز ستة شهور.

ثامناً: تبادل الخبرات الفنية بين الدول الأعضاء بما يكفل الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

تاسعاً: معاملة شركات المقاولات المنتمية إلى إحدى الدول الأعضاء

والقائمة بالعمل في الدول الأخرى معاملة شركات المقاولات الوطنية وذلك خلال مدة لا تجاوز ستة شهور.

عاشراً: التعاون بين أجهزة الاستيراد والتصدير في الدول الأعضاء لتفادي المنافسة بينها في الأسواق الخارجية بهدف تنسيق عمليات استيراد السلع الرئيسية التي تحتاجها الدول الأعضاء.

حادي عشر: تنسيق سياسات الدول الأعضاء إزاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية والتعاون بين وفودها وممثليها في اللجان والهيئات والمؤتمرات الاقتصادية الدولية.

ثاني عشر: العمل على قيام نظام لتسهيل وتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء وتقوم اللجنة المختصة بدراسة ومتابعة هذا الموضوع.

ثالث عشر: الانتهاء من دراسة الخطوات التنفيذية للمشروعات التالية خلال فترة زمنية لا تجاوز ثلاثة شهور.

أ - إنشاء مصرف التكامل الاقتصادي المشترك لتمويل المشروعات الانمائية والحيوية المشتركة.
ب - إنشاء شركة مشتركة لتنمية تبادل المنتجات الوطنية بين الدول الأعضاء على أن توفر لها الإمكانات والتسهيلات اللازمة.
ج - إنشاء شركة ملاحة مشتركة تساهم في إعداد أسطول تجاري.
د - استكمال شبكة الطرق البرية بين الدول الأعضاء على أن يتبعها إنشاء شركة مشتركة للنقل البري تساهم في توفير الوحدات الكافية لربط الدول الأعضاء بما ييسر انتقال الأشخاص والبضائع بينها.
هـ - إنشاء شركة مشتركة للمقاولات الانشائية على أن تعامل معاملة الشركات الأعضاء[١٦].

ومع أن سوريا انضمت لهذه الاتفاقية إلا أنه لم تطبق أي دولة عربية من الدول الأربعة الموقعة عليها أية مادة من مواد الاتفاقية وبقيت حبراً على ورق.

اتحاد الجمهوريات العربية

في الوقت الذي لم تنفذ فيه الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين مصر وليبيا والسودان وسوريا من دون إبداء السبب، وقعت مصر وليبيا وسوريا ميثاق طرابلس في ١٧ ابريل/نيسان ١٩٧١ لإقامة اتحاد باسم «اتحاد الجمهوريات العربية» وتحدث الميثاق عن قضية التكامل الاقتصادي بين الدول الثلاثة، وبأن يتولى الاتحاد تخطيط الاقتصاد القومي ووضع خطط التنمية العامة المشتركة والمؤسسات الاقتصادية. كما اتخذت القيادة السياسية في الأقطار العربية الثلاث قراراً بإقامة مشروعات اقتصادية مشتركة تهدف إلى دعم اقتصاديات الدول الأعضاء وتطوير التكامل والتعاون بينهما، كمصرف الاتحاد للتنمية والاستثمار ومؤسسة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ومؤسسة الاتحاد العربي للتنمية الزراعية. ومؤسسة الاتحاد العربي للتجارة، ومؤسسة الاتحاد العربي للنقل البحري والبري ومؤسسة الاتحاد العربي للمقاولات[١٧]. ولم ترى أي من هذه المؤسسات النور، واتجهت الأنظار إلى اتفاقية جديدة.

الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا

بعد فشل اتحاد الجمهوريات العربية. ومن دون ذكر أسباب فشله، صدر في القاهرة وطرابلس إعلان قيام وحدة اندماجية في أغسطس/آب ١٩٧٢، ودعت القيادة السياسية في البلدين إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام الوحدة بينهما خلال عام. وشكلت لجان مشتركة لدراسة تنفيذ هذه الوحدة، كما صدرت عدة قرارت سياسية في سبتمبر/ايلول ١٩٧٣ من أجل إنشاء منطقة حرة أو محافظة جديدة تشمل بعض المناطق من غربي مصر وشرقي ليبيا على ساحل البحر المتوسط. وهذه القرارات التوحيدية التي صدرت بعد عام واحد على إعلان الوحدة لم تنفذ، مع العلم بأن اعلان الوحدة نفسه الصادر عام ١٩٧٢ أعطى مهلة سنة لقيام الوحدة الاندماجية، وبعد مرور العام صدرت قرارات سياسية جديدة، من دون أن تنفذ أيضاً بسبب المشاكل السياسية التي ظهرت بين القاهرة ـ وطرابلس.

التعاون الاقتصادي بين سوريا والأردن

بعد تطور العلاقات السياسية بين سوريا والأردن عام ١٩٧٥، وقعت اتفاقية

بين البلدين من أجل التعاون الاقتصادي بينهما وإقامة مشاريع مشتركة ومنطقة صناعية حرة، وتوحيد التعرفة الجمركية ومراكز الحدود وتسهيل إجراءات السفر والإقامة كما شكلت لجنة مشتركة مهمتها: -

١ - وضع خطط العمل اللازمة لتطوير برامج التعاون والتنسيق والتكامل بين البلدين في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاعلامية الخ. . .

٢ - الإشراف على أعمال اللجان الفرعية القائمة كلجان الشؤون الاقتصادية والتجارية ولجنة التعاون الصناعي وشؤون الكهرباء والنقل والمواصلات. وأهم ما جاء في اتفاقية التعاون هو التنسيق الصناعي بين دمشق وعمان من أجل تحقيق التكامل الصناعي بينهما واعتماد مبدأ المشاركة في المشاريع الصناعية على أساس وحدة أسواق واحلال السلع المنتجة محلياً بدل مثيلاتها من السلع المستوردة. وإنشاء شركة سورية أردنية مشتركة للصناعة برأسمال قدره ٢٠ مليون دينار يوزع مناصفة بينهما، يكون مهمتها إقامة المصانع في البلدين وتسويق منتجاتها داخلياً وخارجياً.

٣ - إقامة منطقة صناعية حرة مشتركة بين البلدين واعتبر هذا المشروع الأول الذي يقام بينهما وكذلك بين الدول العربية.

٤ - كما وقعت عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي في ميدان قطاع الكهرباء والنقل البري والجوي والبحري والسكة الحديد. إلى جانب تنظيم التبادل التجاري بنيهما[١٨].

ولم تنفذ هذه الاتفاقية، إذ توقف العمل بها في اللحظة التي ساءت فيها العلاقات السياسية بين دمشق وعمان. وعندما تأزمت العلاقات بينهما وضعت العقبات أمام سفر المواطنين في كل بلد، وهو الحد الأدنى من التعاون العربي المشترك. وبعد أن أعيدت العلاقات السياسية الجيدة بين البلدين عام ١٩٨٦ بدأ الحديث مرة ثانية عن احتمال تنفيذ اتفاقية التعاون الموقعة عام ١٩٧٥.

الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر من أهم الاتفاقيات لاقتصادية العربية التي وقعت في السنوات الأخيرة، ووقعتها دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، البحرين،

الإمارات العربية، قطر، سلطنة عمان) في ١١ نوفمبر/تشرين ثان ١٩٨١، وقرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة التي عقدت في البحرين في ٩ نوفمبر/ تشرين أول ١٩٨٢ البدء بالخطوات التنفيذية للاتفاقية، حيث دعت الاتفاقية إلى منح التسهيلات اللازمة لمرور البضائع بطريق الترانزيت (المادة الخامسة) وإعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية منتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات المماثل (المادة الثانية) وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي لمواطني دول المجلس (المادة الثامنة ـ الفقرة ٣) ومنح التسهيلات للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي من الدول الأعضاء ومعاملتها كمثيلاتها الوطنية (المادة العشرون)[١٩].

ومع أنه لم تنفذ جميع مواد الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون إلا أنه بدأ بتطبيق بعض بنودها، والعمل جاري لتذليل العقبات التي تعترض تنفيذ بقية المواد. ويلاحظ إصرار القيادة السياسية على تنفيذ هذه الاتفاقية ولهذا نجد أن تنفيذها بدأ على الفور بعد التوقيع عليها.

تقييم عام للاتفاقيات خارج إطار الجامعة العربية

ويلاحظ في هذه الاتفاقيات ما يلي: ـ

١ ـ أنها عرضة للتقلبات بسبب مزاجية القيادات السياسية، ولهذا فهي لا تخضع لخطط تنموية مشتركة دائمة.

٢ ـ معظم الاتفاقيات لا تنفذ، وهذا يظهر عدم قناعة بعض القيادات السياسية بأهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

٣ ـ التناقضات الواضحة في مواقف القيادات السياسية من العمل العربي المشترك ففي الوقت الذي تريد فيه إحدى الدول أن تكون الاتفاقية خطوة لتحقيق وحدة شاملة، فإن الدولة الأخرى تريدها لذر الرماد في العيون، وإضاعة الوقت، ولهذا فأن المصداقية في تنفيذ الاتفاقيات من قبل القيادات السياسية لم يعد قائماً.

٤ ـ تلعب العلاقات السياسية دوراً أساسياً في تلك الاتفاقيات، فعندما تتحسن نجد أن وسائل الاعلام لا تتحدث سوى عن تصريحات المسؤولين عن

فوائد تلك الاتفاقيات بحيث يقتنع الرأي العام في كل دولة بالفوائد التي سيجنيها من هذه الاتفاقيات. وعندما تتدهور العلاقات السياسية، فإن نفس المسؤولين يتحدثون عن مساوىء تلك الاتفاقيات على بلدانهم وأنه أفضل لشعوبهم وقف العمل بالاتفاقيات.

٥ ـ يلاحظ إدخال العمل الاقتصادي العربي المشترك في لعبة السياسيين، فعندما تسوء العلاقات السياسية بين قطرين عربيين، يحاول كل قطر توقيع اتفاقية اقتصادية مع طرف آخر هو في حالة عداوة مع الطرف الذي اختلف معه، ولو كانت على حساب مصلحة بلده.

٦ ـ قد توقف إحدى الدول تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموقعة مع دول عربية أخرى إذا تدهورت العلاقات السياسية بينهما، حتى ولو كان تنفيذها سيخدم اقتصاد تلك الدولة على المدى البعيد.

٧ ـ تتحكم الإرادة السياسية في تنفيذ أية اتفاقية اقتصادية معقودة بين دولتين عربيتين بشكل كبير من دون النظر لأية اعتبارات أخرى.

ب ـ جامعة الدول العربية

مع أن الجوانب الاقتصادية لم تأخذ نفس الأهمية التي أخذتها القضايا السياسية في ميثاق جامعة الدول العربية، إلا أن تاريخ التعاون الاقتصادي العربي كما يقول د. عبد الحسن زلزله هو «تاريخ الجامعة العربية»[٢٠].

وربط ميثاق الجامعة بين العمل السياسي المشترك وبين العمل الاقتصادي العربي، حيث دعت المادة الثانية من الميثاق الصادر عام ١٩٤٥ إلى «توثيق العلاقات بين الدول المشتركة وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها» وإقامة التعاون المشترك بين الأقطار العربية تدخل فيه الشؤون الاقتصادية والمالية والتبادل التجاري الخ.. ولكن التباين في المصالح بين الدول العربية التي وقعت على ميثاق الجامعة حال دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المشترك، على الرغم من وجود ٢٠ منظمة عربية متخصصة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية، وعشر مجالس وزارية متخصصة و ١٤

اتحاداً نوعياً وأكثر من ٨٠٠ مشروع عربي مشترك، تعمل كلها من أجل تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي المشترك[٢١].

ومرت مسيرة التعاون الاقتصادي العربي الرسمي منذ الحرب العالمية الثانية للآن عبر القنوات التالية: ـ

١ ـ المجلس الاقتصادي العربي:

شعرت الأقطار العربية بعد قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، بأن ضعف الهياكل الاقتصادية العربية يعود إلى انقسامها إلى وحدات صغيرة. وبأن تخلفها الذي أثر على قدراتها في حرب ١٩٤٨ مع العدو الصهيوني كان من الممكن عدم حصوله لو كانت هناك وحدة سياسية واقتصادية بين الدول العربية[٢٢] ولهذا فقد دعت مصر لإقامة تحالف عسكري بين الدول العربية لمواجهة اسرائيل. ورحب الزعماء العرب بالدعوة، ووقعت الدول العربية في ١٣ابريل/نيسان ١٩٥٠ على معاهدة «الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي». وأكدت تلك المعاهدة لأول مرة على العلاقة بين الأمن الاقتصادي والأمن القومي العربي، أي أن القيادات السياسية العربية اعترفت بضرورة قيام تعاون اقتصادي بين دولها من أجل تحقيق الأمن القومي العربي المشترك، ونصت المادة السابعة من المعاهدة على ضرورة «النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية، الزراعية والصناعية وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف»[٢٣]. كما دعت المعاهدة إلى إنشاء المجلس الاقتصادي العربي من وزراء الاقتصاد والمالية العرب من أجل تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الدول العربية وتشجيع المبادلات التجارية وتسهيل تحرك الأشخاص والرساميل. ولم تشر أهداف المجلس إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إلا أنه أشرف منذ قيامه على عقد العديد من الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي بين الدول العربية.

وعقد وزراء المال والاقتصاد العرب اجتماعاً في لبنان في عام ١٩٥٢، حددوا فيه خطوات التعاون الاقتصادي العربي المشترك على أساس: ـ

١ ـ تسهيل تبادل المنتجات الزراعية والصناعية وحركة الترانـزيت بين الدول الأعضاء* (على الرغم من أهمية الاتفاقية إلا أن تأثيرها بقي محدوداً بسبب عدم التوقيع عليها من قبل جميع الدول العربية، كما أن اليمن انسحبت منها. إلى جانب عدم الاتفاق بين الموقعين على الاتفاقية على الجدول الزمني لسريان التخفيضات المقترحة بالإضافة إلى خضوع نظم إجازات الاستيراد والتصدير للسلطات السياسية واختلاف التعريفة الجمركية المعمول بها في الدول المشتركة، كل ذلك أدى إلى عدم نجاح هذه الاتفاقية في تحقيق غاياتها).

(*) . اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور :

عقدت هذه الاتفاقية في ٧ مايو/أيار ١٩٥٣ ، وكانت تهدف إلى تسهيل التبادل التجاري بين الأقطار العربية في الجامعة (مصر ، العراق ، الأردن ، لبنان ، سوريا ، السعودية ، اليمن) التي وقعت على الاتفاقية ومن أهم بنود الاتفاقية : ـ

أ ـ إعفا المنتجات الزراعية والثروات الطبيعية من رسوم التعريفة الجمركية على الاستيراد بشرط أن يكون منشؤها أحد البلدان المتعاقدة .

ب ـ إعفاء المنتجات الصناعية التي منشؤها أحد بلدان الاتفاقية من ربع تعريفة الاستيراد الجمركية العادية المطبقة في البلد المستورد .

ج ـ عدم فرض أي رسوم داخلية في البلدان المستوردة على السلع السابقة تزيد على الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الأولية .

د ـ تعامل البلاد المتعاقدة فيما بينها من حيث تراخيص الاستيراد والتصدير على أساس المعاملة التفضيلية .

هـ ـ تعهد الأطراف المتعاقدة بتسهيل حركة تجارة العبور العربية عبر أراضيها بكافة وسائل النقل .

وعدلت نسبة الإعفاء الجمركي لبعض السلع الصناعية لتصبح ٥٠ ٪ . كما أدخلت السلع التجمعية أيضاً ضمن سلع التبادل التي تتمتع بالتخفيض الجمركي في الواردات وأعطيت تخفيضاً قدره ٢٠٪ عن التعريفة العادية .

د ـ محمد عبد المنعم عفر مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ و د . عبد الهادي يموت ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣٢ ـ ١٣٦ .

٢ ـ تسهيل تسديد المدفوعات الجارية وإجازة انتقال رؤوس الأموال لتيسير المشاركة في مشاريع الإعمار*.

٣ ـ إزالة العوائق أمام حرية انتقال الأشخاص وحرية العمل لهم**.

٤ ـ إنشاء مؤسسة مالية مشتركة للإنماء الاقتصادي العربي من أجل تمويل المشروعات العربية (وكانت كلمة «مشتركة» أول إشارة في قاموس العمل الاقتصادي العربي).

٥ ـ إنشاء شركة ملاحة عربية(٢٤).

(*) اتفاقية تسهيل المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال: وقعت هذه الاتفاقية عام ١٩٥٣ بين العراق ولبنان وسوريا ومصر والأردن والسعودية . وبدأ تنفيذها عام ١٩٥٤ من أجل تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية الموقعة عليها ومن أهم ما جاء فيها : ـ

أ ـ استخدام مواطني الدول الموقعة لحسابهم الدائن من أجل تسديد مدفوعات المعاملات الجارية المستحق دفعها في أراضي الدول المدينة .

ب ـ تحويل حساباتهم الدائنة إلى المقيمين في أي بلد من البلدان المتعاقدة أو أي بلد آخر ، إلا أن هذا الحق قد قصر بعد ذلك على البلدان المتعاقدة فقط ابتداء من عام ١٩٥٩ .

ج ـ انتقال رؤوس الأموال بين دول الأطراف المتعاقدة للاشتراك في مشاريع الإعمار (التنمية الاقتصادية) فيها في نطاق القواعد التي تضعها كل دولة لحماية رؤوس أموالها أو رؤوس الأموال التي انتقلت إليها من التسرب خارج البلدان المشتركة . وإعفاء رؤوس الأموال المنقولة من الرسوم والضرائب الاستثنائية التي تحول دون ذلك الانتقال مع إجازة عودة هذه الأموال مرة أخرى إلى موطنها الأصلي ، وقد أضيف في عام ١٩٥٩ نصاً يعفي رؤوس الأموال المنقولة من الضرائب المفروضة من قبل الدول التي يخرج منها رأس المال والتي يدخل إليها كذلك لإعطاء عوائد رؤوس الأموال المستثمرة من الضرائب . وفي الوقاع لم تنفذ الاتفاقية ولم يتم انتقال رؤوس الأموال العامة . المرجع السابق ص ١٨ .

(**) وقعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي أقرها المجلس الاقتصادي في ١٩٥٧/٦/٣ من أجل تنفيذ ما اتفق عليه الوزراء العرب ، إلا أنها لم تنفذ .

وأشرف المجلس الاقتصادي العربي كذلك على عقد عدة اتفاقيات اقتصادية أخرى كاتفاقية البوتاس عام ١٩٥٦ واتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي عام ١٩٦٧ الذي طبق عام ١٩٧٢. والإتفاق على إنشاء شركة نفط عربية وشركة عربية للنقليات الجوية (١٩٦١). إلا أنه يلاحظ أن معظم تلك الاتفاقيات لم تنفذ بسبب الخلافات السياسية بين الأقطار العربية[٢٥].

وفي محاولة لتطويره من بيروقراطية جامعة الدول العربية صدر قرار في يوليو تموز من عام ١٩٦٢ لكي يصبح المجلس الاقتصادي هيئة مستقلة، يعطي للدول العربية حق الانتساب إليه من دون أن يكون عضواً في جامعة الدول العربية، وبسبب تداخل اختصاصات المجلس وازدواجية أعمالها، أنشأ مجلس الجامعة لجنة من الخبراء العرب في عام ١٩٧٤ للبحث في سلبيات أعمال المجلس الاقتصادي. وأصبح المجلس يتولى مسؤولية وضع السياسة العامة للتعاون الاقتصادي العربي والتنسيق بين المؤسسات الاقتصادية العربية. ويضم المجلس الأن وزراء الخارجية العرب الذين يمثلون الجانب السياسي الذي بيده القرار، إلى جانب وزراء الاقتصاد والمال. ومن أهم إنجازاته إنشاء السوق العربية المشتركة. ووضع استراتيجية جديدة للتعاون الاقتصادي العربي، التي صادق عليها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان ١٩٨٠[٢٦].

اتفاقية الوحدة الاقتصادية:

اعترفت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية عام ١٩٥٦ بأن الوحدة الاقتصادية» من أهم الأهداف التي تسعى إليها جامعة الدول العربية[٢٧]. ودعت الجامعة العربية إلى الأخذ بهذه الحقائق:

١ - إن الوحدة هي أحد جانبي الوحدة العربية الشاملة، وأما جانبها الآخر فهو الوحدة السياسية، وكلا هذين الجانبين يكمل الآخر ويتأثر به كما يؤثر فيه.

٢ - إن الوحدة بين البلاد العربية هي إحدى الحقائق الكبرى في التاريخ العربي، فقد كانت البلاد العربية منذ قرون عديدة حتى إنتهاء الحرب العالمية الأولى تكون مجتمعاً اقتصادياً واحداً، وكان أفراد هذا المجتمع ينتقلون بين أرجاء العالم العربي ويتداولون البضائع والأموال بحرية تامة.

٣ - في أعقاب الحرب العالمية الأولى قسمت البلاد العربية رغم إرادة أهلها، ووضعت كل منها تحت الانتداب الفرنسي أو الانجليزي فانفصلت تلك البلاد اقتصادياً بعضها عن بعض، وكان سبب هذا الانفصال الأطماع الخارجية الاستعمارية ولم يكن استجابة لرغبات أهلها.

٤ - أضر الانفصال بالبلاد العربية ضرراً بالغاً إذ أنها تحولت بسببه إلى وحدات اقتصادية صغيرة لا تقوى على انتاج كبير، ولم يعمل المستعمرون على ترقية شؤونها الاقتصادية أو الاجتماعية، بل جهدوا في استغلالها لمنفعتهم الذاتية، فاتخذوها مصدراً للموارد الزراعية الأولية التي يحتاجون إليها، وسوقاً لمنتجاتهم الصناعية، وقاوموا ازدهار الصناعة الحديثة وأصبح الاقتصاد الأجنبي هو المهيمن على الاقتصاد العربي[٢٨].

وبناء على توجهات مجلس جامعة الدول العربية وضع الخبراء العرب الاقتصاديون في صيف ١٩٥٦ «مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية» وبعد موافقة اللجنة السياسية في الجامعة عليه أحالته إلى المجلس الاقتصادي العربي الذي أقرها عام ١٩٥٧.

ولم توقع سوى أربعة دول فقط على الاتفاقية وهي (مصر، والأردن والكويت والمغرب) وتبعتها (العراق وسوريا واليمن) وتأخر تنفيذها حتى عام ١٩٦٤ وارتفع عدد الدول الموقعة عليها إلى ١٣ دولة، حيث انضمت إليها فيما بعد كل من اليمن الجنوبي والإمارات العربية والصومال وليبيا.

وتعود الأسباب التي أدت إلى رفض بعض الدول العربية الإنضمام إلى اتفاقية الوحدة، لاختلافات الأنظمة الاقتصادية لأن بعضها يطبق النظام الليبرالي غير المشروط مثل لبنان والأردن، والآخر يطبق النظام الاشتراكي الموجه من قبل السلطة كمصر وسوريا والعراق، ولهذا السبب خشيت بعض الدول على أنظمتها الاقتصادية إذا وقعت على الاتفاقية. إلى جانب ارتباط بعض الأقطار للمعسكر الغربي جعل الدول الرأسمالية لا تشجع أصدقاءها الانضمام إليها، لأنها تفضل بقاء الوضع على ما عليه في الوطن العربي من التفكك والتجزأة، لكي تحافظ على مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة. والجدير بالذكر أن هناك بعض الدول التي صادقت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، إلا أنهارفضت

تطبيقها لأسباب سياسية، وهذا يعني أن هناك ازدواجية عند النخبة الحاكمة العربية في اتخاذ القرار السياسي فهم يوافقون وفي نفس الوقت يرفضون تنفيذ ما وقعوا عليه*.

(*) حددت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على أن الأقطار العربية «قد اتفقت على قيام وحدة اقتصادية متكاملة في ما بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية» . وتأتي أهمية هذه الاتفاقية إلى أنها طرحت لأول مرة تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كهدف وسعت إلى تحقيق ما يلي : ـ

١ ـ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
٢ ـ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية .
٣ ـ حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
٤ ـ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانيء والمطارات .
٥ ـ حقوق التملك والإرث .

ومن أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، طالبت الاتفاقية من الدول العربية الموقعة عليها : ـ

١ ـ جعل بلادها منطقة جمركية واحدة .
٢ ـ توحيد سياسة الاستيراد والتصدير وأنظمتها .
٣ ـ توحيد أنظمة النقل والترانزيت .
٤ ـ عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة .
٥ ـ تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعية والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بما يكفل توفير شروط متكافئة لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة .
٦ ـ ٧ ـ ٨ ـ تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعي والضرائب والرسوم الجمركية والسياسات النقدية والمالية وأنظمتها .
٩ ـ توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية .
١٠ ـ اتخاذ أية إجراءات أخرى تلزم تحقيق هذه الأهداف .

د . رياض الشيخ ومجموعة باحثين« دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي تجارب تخطيطية في بعض الأقطار العربية » المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٨ ، ص ص ٨ ـ ٩ وانظر أيضاً مرجع د . عبد الهادي يموت الذي سبق ذكره ص ص ١٥٧ ـ ١٨٤ .

ويلاحظ في هذ ه الاتفاقية أنها طموحة في أهدافها، إلا أن هناك بعض العوامل التي حالت دون تحقيق تلك الأهداف ومن هذه العوامل: -

١ - أنها لم تنص على خطة عمل لتنفيذ الوسائل الضرورية لتحقيق الوحدة، ولم تحدد مرحلة زمنية لتنفيذ الاتفاقية.

٢ - طموح الأهداف التي دعت الاتفاقية إلى تحقيقها وعدم تطابقها مع الواقع الاقتصادي والسياسي العربي.

٣ - لم تتضمن الاتفاقية إنشاء مؤسسات تمويلية ولا مكاتب اقتصادية (فنية واستشارية) لتسهيل تحقيق أهدافها والتغلب على الصعوبات.

٤ - لا يوجد هناك نص في الاتفاقية يدعو إلى عدم تأثر الخلافات السياسية العربية التي من الممكن أن تحدث على مسيرة التعاون الاقتصادي العربي.

٥ - لم تعط الاتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سلطات تشريعية وتنفيذية تساعده في عمله.

٦ - لا يوجد هناك أي إلزام تجاه الأعضاء (الاجماع في التصويت).

٧ - النزعة الاقليمية موجودة في نصوص الاتفاقية حيث اجازت لبعض الدول الخروج عن مبادىء التوحيد الاقتصادي التي تضمنتها الاتفاقية من خلال إعطائها استثناءات خاصة، كما جاء في المادة الثانية(٢٩).

السوق العربية المشتركة:

قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ٣ يونيو/حزيران ١٩٦٤، وضع خطة من أجل التعاون الاقتصادي العربي وتشكيل لجان من أجل تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

واقترح إنشاء «السوق العربية المشتركة» من أجل تحقيق الأهداف التي نادت بها اتفاقية الوحدة الاقتصادية. ووافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على قيام السوق اعتباراً من أول عام ١٩٦٥، وكان من المفروض أن يكون السوق مرحلة تمهيدية لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الدول الموقعة على

اتفاقية الوحدة الاقتصادية, وحدد المجلس الاقتصادي أهداف السوق العربية بأنها: ـ

١ ـ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
٢ ـ حرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية.
٣ ـ حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
٤ ـ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانيء والمطارات المدنية.

وتلك الأهداف هي نفسها التي نصت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية باستثناء البند الخامس من أهداف الوحدة الاقتصادية المتعلق بحقوق التملك والارث. ووقعت ٨ دول عربية فقط على دخول السوق العربية بينما بلغ عدد الدول التي وقعت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ١٣ دولة[٣٠].

وحظر على الدول العربية الأعضاء في السوق زيادة قيمة الرسوم الجمركية أو القيود الادارية خلال الفترة الأولى التي كانت قبل قيام السوق رسمياً (٣ أغسطس آب ١٩٦٤ ـ مطلع عام ١٩٦٥).

وفي المرحلة الثانية كان من المفروض أن يتم تحرير كامل لانتقال السلع بين الدول الأعضاء*.

(*) من أهم الأحكام العامة للاتفاقية حول التحرير الكامل لتبادل السلع للأعضاء : ـ

١ ـ لا يجوز لحكومات الدول الأعضاء فرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات الحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة فيما بينها تفوق الرسوم والضرائب الداخلية المفروضة على المنتجات المماثلة أو على موادها الأولية .
٢ ـ لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الأعضاء إلى رسوم تصدير جمركي .
٣ ـ لا يجوز إعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة إلى خارج السوق إلا بعد الحصول على موافقة الدولة المصدرة ما لم يكن قد أجريت لها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية في الدول المستوردة .
٤ ـ لا يجوز إعادة تصدير أي نوع من المنتجات الوطنية المتبادلة بين دول السوق إلى =

ومن خلال مقارنة لحجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في السوق خلال السنوات السبع السابقة لقيام السوق (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) مع السنوات السبع التي تلت قيامه (١٩٦٥ ـ ١٩٧١)، يتضح أن حجم المبادلات التجارية بين الأقطار العربية قبل دخولها السوق بلغ ٢٧٠ مليون دولار أمريكي بمعدل سنوي بقيمة ٣٨ مليون دولار، بينما بلغ حجم المبادلات بين نفس الدول والدول الأجنبية ما قيمته ٤٧٦٤ مليون دولار بمتوسط سنوي قدره ٦٨١ مليون دولار أي بنسبة ٩٤,٤٪ من قيمة التبادل التجاري للدول العربية. وفي السنوات السبع لدخول الدول العربية للسوق بلغ مجموع المبادلات التجارية ما قيمته ٣٠٥ ملايين دولار بمتوسط سنوي بلغ ٤٤ مليون دولار أي بزيادة قدرها ٣,٥٪ عما كانت عليه قبل سبع سنوات من قيام السوق، بيما ارتفعت مع الدول الأجنبية لتصل إلى ١١٠٪ عن فترة السنوات السبع السابقة لقيام السوق حيث بلغت ٩٩٩٦ مليون دولار بمعدل سنوي ١٤٢٨ مليون دولار. أي أن حجم التبادل بين الدول العربية انخفض من ٥,٦٪ في فترة ٥٨ ـ ١٩٦٤، إلى ٣,١٪ في الفترة ٦٥ ـ ١٩٧١[٣١].

وأسباب فشل السوق العربية المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين المشاركين فيها يعود كما يقول د. لبيب شقير إلى أنه أريد للسوق أن يكون «كمدخل تبادلي» وليس من ضمن استراتيجية عربية لزيادة الطاقات الإنتاجية للدول المشاركة فيه وتقويتها من أجل تحقيق ترابط عضوي أكثر بينها [٣٢]، إلى

= أي دولة طرف فيه إذا كان سبق للدولة المصدرة أن منحت دعماً لتلك المنتجات وكان هناك إنتاج محلي مماثل في البلد المعاد التصدير إليه .

٥ ـ لا يجوز لأية دولة من الدول الأطراف المتعاقدة منح أي دعم مهما كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية إلى الأطراف الأخرى المتعاقدة عندما يكون هناك إنتاج مماثل في البلد المستورد .

٦ ـ تطبق حكومات الأطراف المتعاقدة بينها من الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية على أن يستثنى من هذا الحكم الاتفاقيات القائمة أثناء وضع الاتفاقية .

أنظر د. عزت عجاج ، مرجع سبق ذكره ص ٧٧ و د سمير التنير «تطور السوق العربية المشتركة» معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص ٦٣ ـ ١٤٦ .

جانب وجود استثناءات عديدة في نصوص مواد السوق. فقد نصت المادة (١٤) من اتفاقية السوق على منح كل دولة الحق باستثناء بعض المنتجات من الإعفاء أو التخفيض، وعلى مجلس الوحدة الاقتصادية أن يوافق على الاستثناء. ولهذا فإن بعض دول السوق تقدمت باستثناءات كثيرة حتى أصبح الاستثناء هو الأصل.

ومع أنه شكلت لجنة خاصة من السوق لحصر الاستثناءات بأمرين فقط هما حماية الصناعات المحلية، وخاصة الناشئة منها وحماية الايرادات الجمركية، إلا أن قضية الاستثناءات استمرت داخل السوق. كما أنه لم تدخل جميع الدول العربية إلى عضوية السوق. وحتى الدول التي دخلت فإنها لم تنفذ جميع الاتفاقيات داخل السوق التي سبق ووقعت عليها. وهذا تأكيد على أن توقيع الاتفاقية الاقتصادية شيء وتنفيذها شيء آخر في الوطن العربي، ولو نفذت جميع الدول الأعضاء داخل السوق الاتفاقيات التي وقعت عليها، لاستطاع السوق العربية المشتركة أن يخدم التعاون الاقتصادي العربي المشترك، ولكن كما يبدو فإن لكل دولة عربية اعتبارات سياسية خاصة هي التي تتحكم بممارستها الفعلية في ساحة العمل العربي المشترك.

استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك

مع أن المجلس الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة حاولا أن يكونا إطاراً ناجحاً للعمل الاقتصادي العربي المشترك، فإن كل الجهود التي بذلت لتحقيق ذلك لم تنجح. ووجدت جامعة الدول العربية أنه «بعد سنوات قليلة» من قيام السوق العربية المشتركة، أتضح أن أسلوب تحرير التبادل التجاري لا يكفي وحده كأداة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية، ذلك أنها بلاد آخذة في النمو يعوزها الجهاز الانتاجي المتقدم وضعف مقدرتها الانتاجية وعدم كفاية منتجاتها[٣٣].

ووضع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أول تصور شامل لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في قراره الشهير في الخامس من يوليو/تموز ١٩٧٣. وجاء في مقدمة القرار أن التكامل الاقتصادي العربي لا بد أن يكون قائماً على مبادىء أساسية وليس فقط مجرد قرارات تصدر عن المؤسسات الاقتصادية العربية.

وجاء في القرار أنه «في ضوء التجارب السابقة في حقل العمل الاقتصادي العربي ورغبة في إقرار مبادىء أساسية في مجال التكامل الاقتصادي العربي يقرر (المجلس) إصدار هذا البيان الذي يتضمن دعم القوة الذاتية للأمة العربية».

وحدد المبادىء الأساسية لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي على أساس أن تحقيق التنمية العربية المعتمدة على القدرة الذاتية العربية يستلزم تحقيق التكامل الاقتصادي الشامل وهذا بحاجة إلى خطة موحدة وشاملة من أجل خدمة الأهداف القطرية والقومية للأقطار العربية. وهذا الخطة لا بد أن تأخذ بالتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية القطرية والسياسات الاقتصادية العربية في المجالات المالية والنقدية والضريبية والتجارية وحشد الموارد المالية وتنسيق سياسات الاستثمار والادخار العربية. وكذلك العلاقات الاقتصادية العربية الخارجية والسياسة العربية مع المنظمات الاقتصادية الدولية. وايجاد عملة عربية موحدة (دينار عربي) قابل للتحويل مع العملات الوطنية العربية وتطوير استخدامها عربياً ودولياً. وإيجاد سياسة اقتصادية نفطية موحدة بالنسبة للأقطار العربية النفطية وأخيراً تنسيق الهياكل الاقتصادية الأساسية اللازمة للنمو الاقتصادي العربي.

ومع أن هذا القرار يعتبر من الناحية النظرية أول قرار عربي رسمي وجماعي يتخذ حول استراتيجية العمل الاقتصادي العربي، إلا أنه لم يطبق وبقي حبراً على ورق(٣٤).

واتخذ المجلس الاقتصادي العربي بعد ذلك عدة قرارات تتعلق باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك أهمها القرار الصادر في ٨ يناير/كانون ثاني ١٩٧٥ م، والمتعلق بتكليف الأمانة العامة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاعداد تصور عن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك «على ضوء المعلومات والبيانات والدراسات التي أعدتها حكومات الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية»(٣٥).

وشكلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لجنة مكونة من عشرين خبيراً اقتصادياً عربياً أطلق عليها «لجنة العشرين» لاعداد تقرير للأمانة العامة عن خطوات وسير العمل الاقتصادي العربي ووضع تصور استراتيجي للتكامل

الاقتصادي. وطلب من الدول العربية التعاون مع لجنة العشرين لتقديم تصوراتها الخاصة عن استراتيجية العمل العربي[٣٦].

وعقد «المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك» في بغداد في مايو/أيار ١٩٧٨ للبحث في الصيغة المقدمة من لجنة الخبراء العرب، حيث قدمت «لجنة العمل الثلاثية» المنبثقة عن لجنة الخبراء العرب «العشرين» صيغة لكي يتبناها المؤتمرون وكان المؤتمر الذي شارك فيه مائة وعشرين مشاركاً بمثابة أول «تجربة جادة لمشاركة شعبية وفعالة في أطر العمل الجماعي العربي الرسمي»[٣٧].

وأكدت ورقة عمل لجنة الخبراء العرب على المنطلقات التالية : ـ

١ ـ اعتبار العمل الاقتصادي العربي المشترك نوعاً من الامتداد لمجهودات التنمية القطرية.

٢ ـ التأكيد على الدور القيادي للأموال النفطية في قطاع العمل العربي المشترك.

٣ ـ التأكيد على ضرورة الاستبدال التدريجي للحوافز السياسية بالحوافز الاقتصادية في مجال القطاع التمويلي[٣٨].

كما تحدثت الورقة عن المشاكل التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي، وذكرت بأنها: ـ

١ ـ حرص الدول العربية على سيادتها كما تفهمها وتراها.
٢ ـ سياسات الحماية القطرية في البلدان المختلفة.
٣ ـ إن قوى الضغط الاقتصادية في الأقطار العربية ليست دائماً مع الوحدة العربية والتكامل العربي.
٤ ـ إن مصالح الطبقة الحاكمة من البيروقراطية العربية لا تلتقي مع التكامل بل تجدها تفرض قيود وعقبات في وجه التكامل[٣٩].

وبعد أن استعرضت الورقة الوضع الاقتصادي العربي وضرورة التعاون المشترك بين الأقطار العربية للخروج من الظروف الغير طبيعية التي تمر بها الدول العربية، تحدثت الورقة عن الأهداف والمبادىء التي تسعى إليها وهي :

١ ـ تحقيق الأمن العسكري والغذائي والسكاني.
٢ ـ توطين التكنولوجيا وإقامة هيئة عربية عليا للتنمية والتكامل الاقتصادي من أجل ترجمة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي إلى مشاريع وتنسيق التحرك ضمن الاستراتيجية وتنشيط مؤسسات التمويل القطري والمؤسسات العربية والأجنبية المشتركة والتنسيق بين الخطط والمشاريع القطرية من جهة والتصور العام للتنمية القومية والتكامل من جهة أخرى(٤٠).

وأصدر المؤتمر وثيقة في نهاية اجتماعه بعنوان «الوثيقة الصادرة عن المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك»* وطلب بإدخال بعض التعديلات التي قدمت من خلال المؤتمر إلى ورقة الاستراتيجية الاقتصادية. ورفعت فيما بعد إلى مؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي عقد في عمان في نهاية شهر نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٨٠. وكان أول مؤتمر قمة عربي يركز اهتمامه على القضايا الاقتصادية المشتركة في الوطن العربي «ويربط الجانب الاقتصادي والسياسي مع الأمن القومي عن طريق الاتحاد الاقتصادي. وتؤكد القيادات السياسية على أهمية مبدأ التخطيط القومي كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك ضمن تصور شمولي تنموي مترابط ومتكامل». ولأول مرة ينطلق العمل المشترك كما يقول. عبد الحسن زلزله «بمفهوم جديد تم الانتقال بفضله من مرحلة التشتت إلى مرحلة الترابط، ومن مرحلة العفوية إلى مرحلة التخطيط، ومن مرحلة الجزئية إلى الشمولية. ولأول مرة يتبنى مداخل إضافية جديدة للتكامل الاقتصادي ينطلق من مفهومها التنموي

(*) وجاء فيها على أن استراتيجية العمل العربي «ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتشخيص أمراض الواقع الاقتصادي العربي والتي على رأسها غياب ترابط وتناسق خطط التنمية القطرية واتسامها بالجزئية والعفوية وعدم قدرة العرب على التحكم في مكانة اقتصادهم في مجمل الاقتصاد العالمي وارتباط الهياكل الإنتاجية العربية بحاجات الأسواق الخارجية.. ولا بد أن نأخذ بعين الاعتبار واقع الوطن العربي والأخطار المحدقة به وفي مقدمتها الخطر الصهيوني الذي يمثل خطراً حضارياً إضافة لأخطاره العسكرية والسياسية والاقتصادية. وكذلك أخطار تعميق التبعية في مجالات الاستهلاك والإنتاج والتسويق والغذاء والتكنولوجيا والثقافة وخطر تعميق التجزئة من خلال مسارات خاطئة للتنمية القطرية» د. لبيب شقير مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٦ وجامعة الدول العربية «مجموعة» قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي العربي» ص ص ١١٨٨ ـ ١١٩٦.

والتخطيطي بما ينسجم وظروف المنطقة العربية. ولأول مرة يتم إقرار مبادىء للسلوك القومي تعكس طبيعة الانتماء المشترك في إطار ميثاق العمل القومي الاقتصادي العربي وتجسد طريقها إلى التطبيق الفعلي في عدد من الاتفاقيات والمشاريع كمبدأ المواطنة الاقتصادية والتعامل التفضيلي المتبادل والتكافل القومي»[٤١].

ووافق مؤتمر القمة العربي الحادي عشر على ثلاث وثائق هامة هي: ـ

١ ـ وثيقة ميثاق العمل الاقتصادي القومي التي دعت إلى تحييد العمل الاقتصادي وإلى المواطنة الاقتصادية العربية والتنمية المتناسبة في إطار التكامل الاقتصادي وتحرير المبادلات التجارية في إطار جهد تنموي مشترك، وإعطاء الأولوية للمصلحة العربية في علاقة الأقطار العربية مع الخارج، ومنح المعاملة التفضيلية للمشروعات العربية المشتركة الإنمائية التكاملية وتطوير الهيكل التنظيمي للمؤسسات العربية[٤٢].

٢ ـ وثيقة عقد التنمية العربية لإقامة مشاريع تمويلية مشتركة في الدول العربية الأقل نمواً خلال فترة زمنية مدتها عشر سنوات. ومع أن لجنة الخبراء العرب اقترحت في الوثيقة التي رفعتها لمؤتمر القمة العربي أن تكون الخطة خمسية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) بقيمة ١٥ مليار دولار، فإن مؤتمر القمة خفض القيمة إلى خمسة مليارات على عشر سنوات موزعة على السعودية والعراق والكويت والإمارات وقطر[٤٣].

٣ ـ وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، التي تحدثنا عنها من قبل والتي اعتبرت أول وثيقة شاملة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وطالبت الوثيقة التي وافقت عليها أعلى القيادات السياسية والعربية بتحقيق الأهداف السبعة التالية من أجل القضاء على التخلف والتبعية والتجزئة في الوطن العربي*:

(*) تناولت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في القسم الأول خمسة أبواب هي المنطلقات والأهداف والأولويات والبرامج والآليات ، وفي القسم الثاني المخاطر المستقبلية لتحدي الصهيونية .

وعالج باب المنطلقات موضوعين أساسيين هما : ـ

١ ـ تحرير الإنسان العربي وتحرير قدراته المبدعة.
٢ ـ تحقيق وتعـزيز الأمن القـومي بجميع جـوانبه فكـرياً وعسكـرياً وغـذائياً وتكنولوجيا.
٣ ـ مجابهة التحدي الصهيوني بطبيعته الاستعمارية الاستيطانية التوسعية.

---

١ ـ بيان المشكلات الأساسية التي يواجهها الوطن العربي .
٢ ـ الإشارة إلى بعض العوامل والمبررات الضرورية لدعم العمل الاقتصادي العربي المشترك .

وتناول الباب الثاني الأهداف السبعة التي تسعى الاستراتيجية لتحقيقها ، والتي ذكرناها أعلاه .

والباب الثالث شرح الأولويات المفروض على العمل الاقتصادي العربي المشترك أن يحققها وهي : -

١ ـ تحقيق الأمن العسكري للوطن العربي بتعزيز القدرة العسكرية العربية في مختلف الميادين المتعلقة بهذا الأمن .
٢ ـ تنمية وتطوير القوى البشرية والعاملة في الوطن العربي .
٣ ـ اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة .
٤ ـ تحقيق الأمن الغذائي لكي لا تبقى الدول العربية تعتمد في سلعها الغذائية على الدول الأجنبية .
٥ ـ زيادة الاهتمام بالطاقة عن طريق اتباع سياسة نفطية عربية موحدة .
٦ ـ دعم العمل العربي المشترك من أجل إعداد القواعد الأساسية للتصنيع .
٧ ـ توفير العناصر الجوهرية في البنى التحتية كالمواصلات ووسائل النقل .
٨ ـ تنسيق العـلاقات الاقتصـادية العـربية التجـارية والنقـدية والمـالية مـع العـالم الخارجي .
٩ ـ توجيه قطاع المال ليصعب احتواؤه في السوق المالية الدولية ويسمح بتوجيه المدخرات العربية في داخل الوطن العربي لأغراض التنمية .
١٠ ـ تخطيط التنمية العربية قومياً .

وعالج باب البرامج الذي وضعته الأستراتيجية ، الأولويات العشر التي ذكرناها من قبل .

وحددت الوثيقة في الباب الخامس الآليات أي « متطلبات تنفيذ استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك » وحددتها الوثيقة بخمس متطلبات .

٤ - التسريع بالتنمية الشاملة المستقلة المتوازنة المستمرة المتسمة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد القومي على الذات.

---

١ - دعوة الأقطار العربية إلى الاقتراب بالقرارات والإجراءات المتعلقة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك » من مركز القرار السياسي .

٢ - إزالة العوائق أمام تنفيذ الاتفاقية الجماعية القائمة .

٣ - دعم المنظمات وغيرها من المؤسسات العربية الجماعية لكي تؤدي دورها في تنفيذ الأستراتيجية .

٤ - إزالة الازدواج الضار بين المنظمات العربية .

٥ - إعادة النظر في السياسات الاقتصادية مع العالم الخارجي وتوظيفها في خدمة العمل الاقتصادي العربي المشترك .

وعالج القسم الثاني من الاستراتيجية « المخاطر المستقبلية للتحدي الصهيوني » حيث تضمن النقاط التالية : -

١ - بياناً لطبيعة الوجود الصهيوني والموقف العربي تجاهه .

٢ - بياناً بوسائل احكام الحصار حول الكيان الصهيوني وذلك عن طريق : -

أ- ممارسة الضغط على الدول المساندة للعدو الصهيوني وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لإيقاف دعمها المالي والسياسي والعسكري له .

ب- العمل على مراقبة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين والحد منها بشتى الوسائل .

٣ - الحد من سياسات التفريغ السكاني للأراضي المحيطة بواقع الاحتلال الصهيوني في فلسطين .

٤ - العمل على توظيف القوة الاقتصادية والاستراتيجية للوطن العربي في خدمة المصير العربي وفي مقدمتها تحرير التراب الفلسطيني من خلال الربط بين المواقف السياسية والمصالح الاقتصادية .

٥ - دعوة الأقطار العربية إلى الالتزام الكامل والجدي والفعال بمبادىء المقاطعة العربية وأحكامها في ضوء قرارات مؤتمر بغداد والمؤتمر الثاني والأربعين للمكاتب الإقليمية للمقاطعة العربية .

٦ - تقوية أجهزة المقاطعة وإعادة النظر جذرياً بمهامها وأدائها وكوادرها وميزانيتها وأماكن وجودها في ضوء المتغيرات الناجمة عن اتفاقيات الاستسلام في كامب ديفيد .

٧- السعي لتكوين رأي عام عربي واع بأهمية المقاطعة العربية وأحكامها ضد إسرائيل .

٨ - تحريك أجهزة الإعلام العربية باتجاه نشر أهمية المقاطعة .

٥ ـ تقليص الفجوة التنموية داخل الوطن العربي وبين قطاعاته المختلفة الجغرافية والاقتصادية والمجتمعية وفي داخل كل قطر.
٦ ـ تحقيق التكامل الاقتصادي على درب الوحدة الاقتصادية العربية.
٧ ـ المساهمة العربية الفعالة في إقامة نظام اقتصادي دولي وتقسيم عمل ملائم في داخل الوطن العربي يحقق التطور السريع والمتكافىء لأقطاره(٤٤).

وعلى الرغم من مصادقة الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة الحادي عشر على وثائق استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وتوقيعهم عليها، إلا أنهم لم ينفذوا ما اتفقوا عليه ليس فقط من حيث رفض الدول النفطية دفع مبلغ خمسمائة دولار الذي كان من المقرر أن تدفعه سنوياً لمدة عشر سنوات، بل أيضاً تنفيذ ما جاء في وثائق الاستراتيجية من أهداف مهمة جداً في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، التي لو تحققت خلال السنوات الخمس الماضية، لحدث تطور مهم في الاقتصاد القومي للدول العربية، واقترب التكامل الاقتصادي العربي من تحقيق غاياته. ونظرة سريعة للعمل الاقتصادي العربي المشترك الآن نجد أنه ما زال يراوح مكانه، وأن قضية الاتفاق على توقيع الاتفاقيات الاقتصادية المشتركة وعدم تنفيذها أصبح أمراً مألوفاً في السياسة العربية، مع العلم بأنه من الناحية القانونية كما يقول. د. لبيب شقير، فإن الاتفاقية تصبح ملزمة للجميع ولا يجوز التهرب من الالتزام بها وعدم تنفيذها «استناداً إلى ما تحتويه من أوجه القصور فكما أنه لا يجوز أن تكون أوجه

= ٩ ـ اتخاذ موقف عربي مشترك من قيام (أو محاولات) بعض الدول العربية بإصدار قوانين مضادة للمقاطعة العربية .

١٠ ـ دعم الصمود العربي في الأراضي المحتلة للتمسك بالأرض .

١١ ـ إعطاء الأولوية القصوى لبرامج دعم المقاومة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية .

١٢ ـ اتخاذ الخطوات والإجراءات الفورية لتشديد المقاطعة على نظام السادات ومؤسساته في ما ينسجم والتوصيات الصادرة عن مؤتمر ضباط المقاطعة الثاني والأربعين تنفيذاً لقرارات مؤتمري بغداد . د . محمد لبيب شقير ، مرجع سبق ذكره الجزء الثاني ص ص ١٠١٧ ـ ١٠٥٥ ، وملاحظات د . إسماعيل صبري عبد الله حول « استراتيجية العمل العربي المشترك » مجموعة باحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٢ ، ص ص ١٨٩ ـ ١٩٦ .

القصور سنداً لعدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية عموماً فإن المبدأ نفسه ينطبق على استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي صادق عليها رؤساء الدول العربية»(٤٥). وعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل أربعين سنة تقريباً، وهي «حالة غياب أي استراتيجية لتوجيه الترابط بين أجزاء العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحقيقه»(٤٦). والطريف أن الأقطار العربية التي رحبت باتفاقية استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك عند عرضها على الزعماء السياسيين العرب، في مؤتمر القمة الحادي عشر، لم تنفذ ما أتفق على تنفيذه من وثائق الاستراتيجية الاقتصادية العربية. وخلال مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك بعد الحرب العالمية الثانية، يلاحظ أن جامعة الدول العربية كانت الإطار الفعال في وضع خطط التعاون المشترك بين الأقطار العربية وفي الوقت الذي كانت فيه القيادات السياسية توقع عليها وتتبناها، فقد كانت ترفض تنفيذها فيما بعد.

ويوجد هناك ٨٥٦ قراراً صدر عن ٤١ دورة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع لجامعة الدول العربية خلال ٢٠ سنة، إلا أن معظم تلك القرارات لم تنفذ كما أن وثائق استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي وضعها علماء الاقتصاد العرب لو طبقت لتغيرت سلبيات عديدة في الاقتصاد العربي، حيث أنها وضعت الحلول المناسبة لكل مشكلة قطرية أو قومية تواجه الوطن العربي. ولكن وثائق الاقتصاديين العرب جوبهت بعدم تطبيقها من قبل القيادات السياسية العربية على الرغم من فائدتها العامة على الصعيدين القطري والقومي. وهذا يثبت من جديد تحكم النخب السياسية الحاكمة العربية بمصير العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولهذا فمن دون الإرادة السياسية لا تستطيع مسيرة التعاون العربي أن تتم. والسؤال الذي سنحاول الإجابة عليه في الصفحات القادمة هو عن العوامل التي تقف وراء عدم نجاح العمل الاقتصادي المشترك والدور الذي تلعبه القيادات السياسية في ذلك.

عوامل ضعف العمل الاقتصادي العربي المشترك.

مما لا شك فيه أن عوامل التكامل الموجودة في الهياكل الاقتصادية العربية تفوق كثيراً العقبات التي تقف أمام تحقيق التكامل ، ومع ذلك نجد أن التكامل

ما زال تحقيقه بعيداً. وقبل الحديث عن تلك العقبات لا بد من الإشارة إلى عوامل التكامل العربية التي لو استغلت بشكل جدي لخدمت التعاون الاقتصادي العربي المشترك ولكان الوضع أفضل مما هو عليه الأن، وأهم هذه العوامل:

١ ـ القوة البشرية، حيث بلغ عدد السكان العرب عـام ١٩٨٥ حوالي ٢٠٨ ملايين نسمة، وهـذا يعني اتساع حجم السـوق الاستهلاكي في الـوطن العربي والأيدي العاملة.

٢ ـ الموارد الطبيعية فقد وهب الله الأرض العربية تنوعاً في المناخ وخصوبة في التربة والثروات المعدنية الهائلة وخاصة النفط ومساحة شاسعة (١١ مليون كم^{٢}). ولم تستغل هذه الموارد لخدمة التكامل الاقتصادي العربي.

٣ ـ القوة المالية، حيث تضاعفت قيمة الموارد المالية العربية في السنوات القليلة الماضية وبلغت حتى عام ١٩٨١ ما يعادل ١١,٥٪ من الاحتياطي النقدي الدولي، وذلك بسبب عائدات النفط خاصة بعد عام ١٩٧٣. وإن كانت تلك العائدات قد بدأت تنخفض في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض أسعار النفط*.

إلى جانب هذه العوامل الرئيسية للتكامل العـربي. فهناك وحـدة اللغة والجنس والتاريخ والعادات والموقع الاستراتيجي المميز الذي يتمتع به الوطن العربي.

إذاً ما دامت هذه العوامل تخدم العمل الاقتصادي العربي المشترك فلماذا هناك عقبات تعترض نجاح التكامل الاقتصادي العربي؟

في الواقع لا توجد هناك عوامل لا تكاملية طبيعية في الأقطار العربية تمنع تحقيق التكامل، بل توجد عقبات سياسية وايـديولـوجية واجتمـاعية وتنـظيمية واعلامية وهيكلية وإدارية واقتصادية وقطرية. اتفق معظم الاقتصاديين العرب على أنها من الأسباب التي تحول دون نجاح خطط التكامل العربية، وجميع هذه

---

* بلغت قيمة العائدات النفطية للدول العربية عام ١٩٧٣ ما قيمته ١٣,٢ مليار وقفزت عام ١٩٨٠ لتصبح ١٩٠,٢ مليار دولار وهبطت عام ١٩٨٥ لتصل إلى ٧٦,٥ مليار دولار.

العقبات تتحكم بها الإرادة السياسية في الأقطار العربيـة. ومن المعروف أن النخبة الحاكمة التي بيدها السلطة وصاحبـة السيادة هي التي تمتلك الإرادة السياسية التي تؤهلها لإتخاذ القرار السياسي الملزم لمؤسساتها. ولهـذا فإن عملية التكامل الاقتصادي تتطلب من وجهة النظر السياسية وجود دول تتمتع بالسيادة الوطنية، لكي تكون قادرة على التنازل عن بعض اختصاصاتها القطرية لهدف أشمل وأعم وهو تحقيق الوحدة السياسية مع دول أخرى.

وكما يقول د. علي الدين هلال، فإن التكامل الاقتصادي يعني «تنازل من كـل دولة طـرف عن قدر من سيـادتها في بعض المســائل، لسلطة تمـارس اختصاصاتها بواسطة مؤسسة أو مؤسسات تقيمها هذه الدول بالاتفاق بينها لتكون سلطة فوق وطنية Supra - national في مسائل التكامل»(٤٧).

ولهذا فإن العوامل السياسية تؤثر على عملية التكامل الاقتصادي، وكذلك العكس، ولقد أشار بلابالاسا في كتابه «نظرية الكامل الاقتصادي» إلى العوامل السياسية كأحد الأسباب لفشل المشروعات التكاملية في أوروبا، وأن التكامل الاقتصادي يتم عادة لأهداف سياسية(٤٨).

كما أن القضايا الفنية في التكامل الاقتصادي أو في الهياكل الاقتصادية لكل قطر لها أبعاد سياسية، فمثلاً فإن بناء مستشفيات أو التوسع في النقـل الجوي أو البري له أيضاً جوانب سياسية، بل إن بناء مدرسة حضانة للأطفال، يكون لها جوانب سياسية من حيث موقعها، وتوقيت بنائها عند السلطة السياسية. والمشاريع الاقتصادية والموافقة عليهـا لها أبعـاد سياسيـة حتى على الصعيد المحلي أو القطري، وتزداد أبعادها السياسية عندما تكون تلك المشاريع مشتركة مع أقطار عربية أخرى تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ونعود ثانية للبحث في قضية العقبات التي تواجه مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك وإلى دور النخب الحاكمة في الوطن العربي في تلك العقبات، التي لها أبعاد سيـاسية، والتي أدت إلى التجـزئة السيـاسية وعـدم الاستقرار السياسي والصراعات السياسيـة بين الأنظمـة والأزمات السيـاسية والاقتصـادية والاجتماعية والتفاوت في مستوى التنمية بين الأقطار العربية.

ويمكن اختصار تلك العقبات إلى:

أولاً: التبعية السياسية:

من المعروف أن الأقطار العربية عانت لفترات طويلة من الاستعمار والاحتلال الأجنبي. وخلال تلك الفترة نشأت طبقة ربطت مصالحها وقوتها مع النفوذ الأجنبي في الوطن العربي، وهذه الطبقة هي التي سيطرت على السلطة في بعض الدول العربية. ومع أنها متشابهة ومتجانسة إلا أن العلاقات بينها لم تكن على ما يرام بل سيطرت عليها الخلافات والنزاعات مما أثر على العمل العربي المشترك السياسي والعسكري والاقتصادي.

واستمرت تلك الطبقة بتبعيتها للاحتكارات الأجنبية بعد الاستقلال لكي تحافظ على مصالحها، ولاعتقادها بأن وجودها سيبقى مهدداً من الأخطار المحلية التي من الممكن أن تواجهها. كما أن القوى الأجنبية غذت تلك التخوفات لتبقى المنطقة تحت سيطرتها، وتستمر النخب الحاكمة بحاجة إلى مساعدتها. وكان ارتباط الأنظمة مع القوى الأجنبية في حالات كثيرة من الارتباط مع دول عربية أخرى على الرغم من الشعارات السياسية التي يرفعونها. ولهذا فهي لم تتحمس للعمل الاقتصادي العربي المشترك، ومن مصلحتها أن يبقى الاقتصاد العربي مجزأً، لأن مصالحها تتضرر عند تطبيق التكامل الاقتصادي.

إلى جانب أن الاحتكارات الرأسمالية ليس من مصلحتها أيضاً تحقيق الوحدة السياسية أو الاقتصادية العربية وهي تفضل التعامل مع العالم العربي المجزأ على التعامل مع مجموعة عربية موحدة اقتصادياً.

وكانت وكالة التنمية الدولية الأمريكية قد أصدرت وثيقة هامة عام ١٩٧٩ تحت عنوان «وثيقة التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط» دعت فيه الدول العربية إلى إنهاء العمل بالتعاون الاقليمي العربي على أسس قومية. بل أن يحل نظام التعاون الاقليمي الغير قائم على أسس قومية لاعتبارات جغرافية مثل تعاون دول وادي النيل والمغرب العربي ودول الخليج، وأن تدخل اسرائيل في التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط، بحيث تكون مع دول عربية أخرى وايران وتركيا[٤٩].

ويلاحظ أن الوثيقة الأمريكية قد صدرت في الوقت الذي كان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يقوم باعداد وثائق استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك التي عرضت على الملوك والرؤساء العرب في مؤتمرهم الحادي عشر في عمان. وقد جاءت تلك الوثيقة لتنسف نظرية التكامل الاقتصادي العربي. كما أن التبعية للولايات المتحدة والاحتكارات الأجنبية زاد من النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية إلى حد وصل إلى التدخل في تشكيل القرار السياسي(٥٠). ولهذا فإن خطورة التبعية السياسية على العمل الاقتصادي العربي، تأتي من الطرفين، النخب الحاكمة التي ليس من مصلحتها تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، لأنها لا تريد أن تتنازل عن بعض سلطاتها واختصاصاتها لصالح المؤسسات التكاملية، حتى لا تتقلص قوتها ونفوذها داخل دولها مما يؤثر على وجودها والقوى الاستعمارية التي ليس من مصلحتها قيام تكامل اقتصادي عربي يؤدي إلى الاعتماد على الذات بدلاً من الاعتماد عليها.

كما أن التبعية السياسية، أدت إلى اعتماد الأقطار العربية في تجارتها وغذائها وسلاحها واقتصادها على الدول الرأسمالية. فمعظم التجارة الخارجية العربية تعتمد في تعاملها على استيراد المنتجات الغذائية والمصنوعة وانتاج المواد الأولية لخدمة صناعة البلدان الغربية المصنعة(٥١). إلى جانب أن تزايد الفجوة الغذائية في الأقطار العربية واعتمادها على السلع الغذائية المستوردة من الدول الأجنبية أثر على الأمن الغذائي العربي، حيث يستورد العالم العربي أكثر من نصف احتياجاتهم الغذائية (بلغت عام ١٩٨٥ ما قيمته ٢٥ بليون دولار)* من الدول الأجنبية، وهذا يؤثر على الأمن القومي العربي، خاصة إذا علمنا أن الدول الغربية هي التي تسيطر على تجارة القمح والمواد الغذائية الأخرى، وهذا يزيد من تبعية الدول العربية لها.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى التسلح، حيث تعتمد الدول العربية على الدول الأجنبية في تسليحها، وهذا يعني استمرار تبعيتها لتلك الدول مما يؤدي إلى تأثيرها في اتخاذ القرار السياسي. كما أن الدول الغربية تشجع بعض الأقطار العربية لشراء السلاح من مصانعها، ليس للدفاع عن نفسها وأعداء العرب بل لخدمة مصالح الدول الامبريالية في المنطقة، مما يزيد أيضاً من تبعية الأقطار العربية للقوى الأجنبية.

والقضية الأخرى من قضايا التبعية هي قضية الديون الخارجية، حيث تبين أن حجم المديونية العربية للخارج حتى شهر اكتوبر/تشرين أول ١٩٨٦ قد بلغ ١٥٤ مليار و ٣٨٩ مليون دولار، موزعة على جميع الدول العربية باستثناء السعودية والكويت. وهذه من أخطر القضايا التي تواجهها الدول العربية التي بدلاً من أن تعتمد على نفسها وعلى مساعدة الأقطار العربية التي تستثمر أموالها في الدول الأجنبية، أصبحت تعتمد على القوى الرأسمالية التي تتحكم باقتصادها وبهياكلها الانتاجية(٥٢).

وتلك التبعية المتداخلة فيها أبعاد عديدة كما لاحظنا، أثرت في إتخاذ القرارات السياسية للنخب الحاكمة العربية، بما يتعلق بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، وتنفيذ القرارات المتخذة في المسيرة الطويلة للعمل العربي. حيث تتحكم بها الإرادة السياسية بقدر ما تؤثر التبعية السياسية عليها.

ثانياً: القطرية:

لقد زادت نزعة القطرية في البلدان العربية بعد الاستقلال، وخاصة في السنوات العشرين الماضية. ومع أن الاستعمار الغربي هو الذي قسم الوطن العربي إلى أقطار مختلفة ليسهل عليه السيطرة والمحافظة على مصالحه فيها، إلا أنه كان من المفروض أن يحدث نوع من الاتحاد أو الوحدة بين الأقطار العربية بعد الخروج الأجنبي المباشر من العالم العربي كرد فعل لإزالة آثار المخططات الاستعمارية في المنطقة العربية، إلا أن ذلك لم يحدث بل على العكس فقد وجدت النخب الحاكمة بالتجزئة التي أحدثها الاستعمار في الوطن العربي فرصة للاستمرار والبقاء. ولهذا فإن القطرية زادت وخلفت وراءها سلسلة من القوانين القطرية والشعور القطري التي فرضتها الأنظمة الحاكمة، وركزت كل دولة كما يقول د. يوسف صايغ على «مفهوم الدولة القومية في حدودها القطرية» كما أنها سخرت وسائل الاعلام الرسمية التي تمتلكها لتخدم النزعة القطرية واستخدم مفهوم السيادة كتبرير وسند قانوني ودستوري للقطرية(٥٣). ولهذا فإن الأقطار العربية التي شجعت «القطرية» على «القومية» فرضت سلسلة قوانين من أجل خدمة التعاون بين أقتصادها واقتصاديات الدول الأجنبية، على حساب التعاون مع الدول العربية الأخرى. وركزت على ذريعة «السيادة والمصلحة الوطنية كمبرر مشروع للانفصالية»(٥٣). كما أن الدول العربية بنت هياكلها الاقتصادية

على أساس قطري وانكمشت على نفسها وفضلت بناء اقتصاد قطري يعتمد على ارتباطه بالاحتكارات الأجنبية، على حساب التعاون الاقتصادي العربي المشترك، وساد شعور بالخوف والحذر والمحافظة على الاقليمية الضيقة في الخطط الاقتصادية التي وضعتها الأقطار العربية. واعتمدت بعض الأقطار على المستشارين الأجانب في وضع الخطط الاقتصادية، وهؤلاء لا يهمهم بالتأكيد قيام تعاون عربي مشترك، بل على العكس أوهموا الحكومات العربية بأن التكامل العربي يشكل خطراً على كيانها واقتصادها من أجل اتخاذ موقف العداء منه.

ولم تشجع الأقطار العربية الروابط التي تربط بين الشعوب العربية باعتبارها أمة عربية واحدة، بل أغلقت الحدود على نفسها في وجه أبناء الدول العربية الأخرى ودعت إلى الانكماش والتقوقع داخلياً، ووضعت العقبات في وجه مصالح أبناء الدول العربية الأخرى بحجة المحافظة على مصالح المواطنين فيها. مما ولد نوعاً من النزعة القطرية حتى لدى المواطنين.

ويرجع الدكتور لبيب شقير الأسباب التي أدت إلى تعميق القطرية في الوطن العربي إلى الأسباب التالية: ـ

١ ـ ما أحدثته الأوضاع النفطية في العالم العربي خاصة بعد عام ١٩٧٣ من تغييرات في توزيع الثروة والدخل بين الأقطار العربية، وتغيير في موازين القوى داخل الوطن العربي وانقسام الدول العربية بين دول غنية ودول فقيرة.

٢ ـ دخول «المفهوم الجزئي المجزأ» الذي يدعو إلى احلال المظلة الخارجية محل المظلة الذاتية العربية فضلاً عن استبعاد البعدين التحرري والقومي للأمن العربي ليحلا محلهما مفهوم مشبوه يجمع بين الأمن النفطي من وجهة نظر مستهلكيه ومصلحتهم من جهة وأمن السلام والاستسلام مع الكيان الصهيوني من جهة أخرى إلى جانب عودة النظام الاقليمي الشرق أوسطي الذي تهيمن عليه دول غير عربية وكيانات أجنبية محيطة به كبديل للنظام الاقليمي القومي العربي في ظل انحسار المد القومي وتعرض الشرعية القومية إلى التشكيك. وظهور هذا المفهوم الجديد للأمن القومي بدلاً من

المبدأ السابق «الأمن العربي بواسطة القوة الذاتية العربية المتكامل على أساس القومية العربية» أدى إلى أن تهتم كل دولة بنفسها على حساب التكامل العربي ومحاولة إيجاد تحالفات خارجية على حساب التحالفات العربية الذاتية.

٣ ـ تراجع الفكر القومي الوحدوي في السنوات الأخيرة (منذ حرب ١٩٦٧) وغياب المضمون القومي في منهج السياسة العربية مما أدى إلى ظهور دعوات انعزالية طائفية واقليمية(٥٥).

كما أن القوى الاستعمارية التي غذت التبعية السياسية والاقتصادية في الوطن العربي شجعت على القطرية، من أجل زيادة التفكك في العالم العربي وإحياء الدعوات القومية القطرية كالقومية الفرعونية والفينيقية والأشورية والبربرية والأفريقية والسورية(٥٦).

وساعد انتشار النزعة القطرية في الأقطار العربية على تقليص العمل الاقتصادي العربي المشترك، وعدم الجدية عند النخب الحاكمة في تنفيذ القرارات التي تتخذ على مستوى جامعة الدول العربية أو مؤسساتها، لأن تلك القرارات تتعارض بشكل واضح مع القوانين والإجراءات القطرية التي تنفذها القيادات السياسية في أقطارها على الرغم من التصريحات العلنية التي تعلن عكس ذلك.

ثالثاً: غياب المشاركة الشعبية العربية الحقيقية:

أثر غياب المشاركة الشعبية للجماهير العربية في شل دورها في صنع القرار السياسي ومراقبة تنفيذ القرارات السياسية التي تتخذها النخبة الحاكمة. ويعتبر غياب تلك المشاركة من أخطر المشكلات «التي يعاني منها الوطن العربي في مجموعه وعلى مستوى أقطاره أياً كانت المصطلحات التي نعبر بها عن ذلك ـ أزمة الديمقراطية وأزمة المشاركة السياسية»(٥٧).

وللمشاركة الشعبية دور مهم وفعال في تحقيق التعاون الاقتصادي العربي المشترك والوحدة العربية لأن للجماهير الشعبية مصلحة أساسية في تحقيق الوحدة العربية بكل أبعادها من أجل أن تحل مشاكلها الرئيسية التي تعاني منها.

وعلى تلك الجماهير أن تدرك أهمية دورها الأساسي في تحقيق ذلك، ومن دون مشاركتها فلن تستطيع أن تصل إلى غاياتها.

كما أن غياب الديمقراطية في الوطن العربي مرتبط مع غياب المشاركة الشعبية لأن عدم وجود مؤسسات دستورية ديمقراطية يستطيع المواطنون أن يشاركوا فيها لكي يكونوا قوة ضاغطة ومؤثرة في صنع القرار السياسي.

يبقى الأمر في يد النخب الحاكمة التي تتصرف كما تريد من دون الاحساس بوجود من يراقبها في صنع قراراتها السياسية، وتشعر النخب الحاكمة بما يفكر فيه المواطنون وبمصالحهم.

رابعاً: تعارض مصالح بعض الفئات مع قضية التعاون المشترك

تكونت قوى محلية في كل قطر عربي (البيروقراطيات والتقنوقراطيين ورجال أعمال) كان من مصلحتها بقاء التجزئة الموجودة في الساحة العربية على ما هي عليه الآن وبقاء أسواقهم القطرية خلف أسوار الحماية المحلية، لأن مصالحهم الخاصة تتعارض مع عملية التكامل الاقتصادي العربي. ولهذه الفئة تأثير فعال في صنع القرار السياسي العربي، كما أن مصلحتها مرتبطة مع مصالح النخبة الحاكمة في محاربة التكامل الاقتصادي العربي، ولهذا تجدها متحمسة لقضية «السيادة الوطنية» التي تنتجها القيادات السياسية في وجه التعاون العربي المشترك. كما أنها تعرقل تنفيذ القرارات المتخذة في هذا المجال من المؤسسات العربية المشتركة ولأنها تتحكم بحكم موقعها في التخطيط الاقتصادي في بلدانها في إتخاذ القرارات أو الاقتراحات المتعلقة بالتعاون العربي. وتستند القيادات السياسية إلى مواقف تلك الفئة المعارضة للتعاون المشترك، كذريعة في مقاومة هذا التعاون.

الخلاصة:

يلاحظ البعد السياسي الواضح في العوامل الأربعة السابقة التي أضعفت العمل الاقتصادي العربي المشترك. ونظراً للقرار السياسي الذي تتحكم فيه القيادة السياسية في الوطن العربي على مختلف الأصعدة بما فيه الاقتصادي،

فإن مصير التعاون الاقتصادي العربي مرهون بالإرادة السياسية العربية من حيث المضمون والكيفية ومدى جدية وإيمان القائمين عليها بالتعاون العربي.

وتتميز الإرادة السياسية من حيث علاقتها بالعمل الاقتصادي العربي بأنها مركبة أي أنها لا تتكون من عنصر واحد بل من عدة عناصر، كالالتزام من قبل القيادة السياسية بالصورة التي تحددها تلك الاتفاقية بما يتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي والالتزام بإصدار القرارات التنفيذية التي تلتزم بها الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاقية وكذلك الالتزام الفعال والتطبيق لتلك القرارات التنفيذية التي تصدر عن الدولة أو عن الأجهزة الجماعية العربية ومن ثم متابعة تطبيق القرارات من قبل القيادة السياسية وإزالة الصعوبات التي تواجهها.

ومن جهة ثانية فإن الإرادة السياسية المتعلقة بالعمل الاقتصادي المشترك لا بد أن تكون ذات «طبيعة استمرارية» أى لا تنتهي بزوال الاتفاقية الموقعة، بل يجب أن تظل متوافرة باستمرار بعد ذلك ما دامت عملية التعاون الاقتصادي مستمرة في التطبيق[٥٨].

كما أن اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية وزيادة الحديث عن «السيادة الوطنية» أثار المخاوف عند البعض بشأن التناقض بين التنمية القومية والقطرية مما أدى إلى ضعف الإرادة السياسية.

ولا نبالغ إذا قلنا بأن الإرادة السياسية هي التي تتحكم في مصير الأمة العربية، بيدها القرار السياسي المهيمن على جميع أمور الدولة بما فيها السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية وما يصدر عنهما من قرارات. وذلك لوجود تلك الإرادة في يد النخبة الحاكمة فقط من دون أن يكون لأي سلطة أخرى في الدولة أية مشاركة أو فعالية، خاصة مع غياب الأطر الديمقراطية المعمول بها في الدول الأخرى التي لها حق مراقبة تصرفات السلطة التنفيذية والمشاركة في صنع القرار السياسي في السلطة. ولهذا ففي ظل التبعية والردة القطرية وعدم المشاركة الشعبية يصبح للبعد السياسي تأثير أوسع وأخطر في العمل الاقتصادي العربي المشترك لأن اتخاذ القرارات وتنفيذها يتمركز في يد النخبة الحاكمة من حيث مصلحتها الخاصة وليس لاعتبارات قومية. والمطلوب إعادة التركيز على أهمية القومية العربية والوحدة العربية ـ بعد أن خف الحماس

لهما في السنوات الماضية خاصة بعد رحيل الزعيم جمال عبد الناصر ـ كإطار لحل المشكلات التي تواجه الأمة العربية على الصعيدين الاقليمي والدولي. وأنه لا حل لمشاكل التنمية القطرية إلا من خلال حلول قومية مشتركة عن طريق الاعتماد على الذات في التنمية بدلاً من التبعية المطلقة للقوى الاستعمارية. وكذلك تحقيق الديمقراطية والمشاركة الشعبية في السلطة وتشجيع المواطنين على فكرة التعاون الاقتصادي العربي المشترك. وذلك للخروج من المأزق الذي تمر به الأمة العربية الآن على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. وحتى يتحقق ذلك يبقى العامل السياسي بكافة أبعاده يتحكم ـ كما قلنا من قبل ـ بالعمل الاقتصادي العربي المشترك.

الهوامش

(١) د . ملحم قربان (مقدمة عامة للدراسات السياسية) الجامعة اللبنانية ، بيروت ١٩٦٤ ، ص ٥٨ ـ ٦١ .

(٢) د . أحمد سعيد نوفل « مبادىء علم السياسة » محاضرات لطلاب العلوم السياسية في جامعة اليرموك ، أربد ، الأردن ١٩٨٣ ـ ص ص ٢٥ ـ ٢٦ و د . ملحم قربان المرجع السابق ، ص ٦٤ ـ ٦٥ .

(٣) د . محمد لبيب شقير « الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها » الجزء الأول ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٧٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٥) د . يوسف صايغ « الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية » مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية رقم ٦ شهر مارس « آذار » ١٩٧٩ م ، ص ٣٤ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

(٧) عزت عجاج « واقع التعاون الاقتصادي العربي في إطار الوحدة الاقتصادية العربية والسوق

العربية المشتركة » ، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ دمشق (من دون تحديد عام للنشر) ص ٧ .

(٨) د . عبد الهادي يموت « التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية » ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٧٦ ، ص ٧٣ .

(٩) د . أحمد فارس مراد « بعض قضايا التعاون الاقتصادي العربي » دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ١٩٧٤ ، ص ٤٢ .

(١٠) وليد قزيها « الأسس الاجتماعية السياسية لنمو الحركة القومية المعاصرة في المشرق العربي » مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت السنة الأولى العدد السادس مارس/آذار ١٩٧٩ .

(١١) د . لبيب شقير ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٥ .

(١٢) د . عبد الهادي يموت « التعاون الاقتصادي العربي » مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١٢ ـ ١١٣ . وأنظر عزت عجاج « واقع التعاون الاقتصادي العربي » مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .

(١٣) د . سمير التنير « تطور السوق العربية المشتركة » معهد الإنماء العربي ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ص ٤٨ ـ ٥١ .

(١٤) د . عبد الهادي يموت ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٣ .

(١٥) المرجع السابق .

(١٦) د . محمد عبد المنعم عفر « تقييم الخطوات التي اتخذت حتى الآن لتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية » ، معهد التخطيط القومي ـ القاهرة إبريل ١٩٧٥ ص ص ٤١ ـ ٤٤ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ص ٤٥ ـ ٤٧ .

(١٨) عزت عجاج . مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٢ ـ ٢٩ .

(١٩) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أمل يتحقق ، وزارة الإعلام ـ دولة الكويت نوفمبر/تشرين ثان ١٩٨٤/ص ص ١١١ ـ ١٢٤ .

(٢٠) د . عبد الحسن زلزلة « الدور الاقتصادي للجامعة العربية » بحث ألقي في ندوة مركز

دراسات الوحدة العربية عن « جامعة الدول العربية الواقع والطموح » ونشر عن المركز - بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢١٧ .

(٢١) د . عبد المحسن زلزلة « العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات » محاضرة د . زلزلة في الحلقة النقاشية التاسعة للمعهد العربي للتخطيط ، الكويت إبريل/نيسان ١٩٨٦ ، ص ٥ .

(٢٢) د . محمود الحمصي « خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي ١٩٦٠ - ١٩٨٠ » مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٣٠ .

(٢٣) ميثاق جامعة الدول العربية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات ، دار النشر للجامعات المصرية .

(٢٤) د . محمد محمود الإمام « دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة » ندوة مركز دراسات الوحدة العربية في عمان عن « التنمية المستقلة في الوطن العربي » عمان ٢٦ - ٢٩ إبريل/نيسان ١٩٨٦ ، ص ص ١١ - ١٢ .

(٢٥) د . عبد الهادي يموت ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٣ .

(٢٦) د . عبد الحسن زلزلة « الدور الاقتصادي للجامعة العربية ، مرجع سبق ذكره ص ٢١٥ .

(٢٧) د . محمود الحمصي ، مرجع سبق ذكره ص ٢٩ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٣٠

(٢٩) عزت عجاج مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٣٠) د . عبد الحميد براهيمي « أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل » مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ، ١٩٨٠ ص ص ١٣١ - ١٣٤ .

(٣١) د . عبد الهادي يموت ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠١ - ٢١٥ .

(٣٢) د . محمد لبيب شقير ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦٩ .

(٣٣) د . محمود الحمصي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(٣٤) د . لبيب شقير ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

(٣٥) جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة « مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي/ والاجتماعي العربي ١٩٥٣ - ١٩٨٠ » ص ٣٨٣ .

(٣٦) المرجع السابق ، ص ص ٤٠٢ ـ ٤١٨ .

(٣٧) د . لبيب شقير ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٤ .

(٣٨) للمزيد من المعلومات عن المؤتمر القومي وورقة عمل لجنة الخبراء العرب أنظر : ـ « المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الأول » ، بغداد ١٩٧٨ عن كتاب د . محمود عبد الفضيل » الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة « مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٢ وأنظر أيضاً بحث د . إسماعيل صبري عبد الله الذي ألقاه في المؤتمر القومي ونشر في « دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي » مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٢ ص ص ١٨٩ ـ ٢٣٠ .

وبحث د . يوسف صايغ (أحد أعضاء لجنة العشرين ولجنة العمل الثلاثية) عن « الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية » مرجع سبق ذكره ص ص ٣٣ ـ ٤٢ .

(٣٩) د . يوسف صايغ ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٥

(٤١) د . عبد الحسن زلزلة « الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية » مرجع سبق ذكره ص ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ .

(٤٢) د . عبد الوهاب حميد رشيد ، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة النظرية والتطبيقات الدولية والتجربة العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٨٤ .

(٤٣) للمزيد من المعلومات عن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر أنظر الأستاذ برهان الدجاني « الأبعاد الاقتصادية لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر ، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٢ ص ص ١٩٧ ـ ٢٣٠ .

(٤٤) د . عبد الحسن زلزلة « العمل الاقتصادي العربي المشترك على ضوء مؤتمر القمة العربي » المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ص ١١٧ ـ ١٢٤ .

(٤٥) د . محمد لبيب شقير ، مرجع سبق ذكره ، الجزء الثاني ص ١٠٦٥ .

(٤٦) المرجع السابق ، ص ١٠٧٨ .

(٤٧) د . علي الدين هلال وجميل مطر « النظام الإقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية » مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ١٩ .

(٤٨) بلابالاسا « نظرية التكامل الاقتصادي » ترجمة راشد البداوي ، القاهرة ، ١٩٦٤ ص ص ١١ ـ ١٥ من مرجع د . شقير الجزء الثاني ص ٨٣٥ .

(٤٩) خالد الناصر « أزمة الديمقراطية في الوطن العربي » من كتاب« الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي » مجموعة من الباحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ص ٤٧ .

(٥٠) د . لبيب شقير ، مرجع سبق ذكره ، الجزء الأول ، ص ٣٢٧ .

(٥١) يستورد العالم العربي ما قيمته ١٨٪ من كل ما يدخل السوق العالمية من الحبوب واللحوم و ١٣٪ من القمح .

(٥٢) للمزيد من المعلومات أنظر محاضرة د/رمزي زكي عن « الاعتماد على الذات » في الحلقة النقاشية التاسعة للمعهد العربي للتخطيط ، فبراير/شباط ١٩٨٦م ص ص ١٢ ـ ١٤٥ .

(٥٣) د . يوسف صايغ « الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ .

(٥٤) المرجع السابق .

(٥٥) د . لبيب شقير ، مرجع سبق ذكره ، الجزء الثاني ص ٩٣٠ ـ ٩٣٤ .

(٥٦) د . حربي عريقات « التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق » المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ٧٤ .

(٥٧) د . لبيب شقير ، مرجع ذكره ، الجزء الثاني ص ١١٤٦ ، وجلال عبد الله معوض « أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي » تأليف مجموعة باحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٦٣ وخالد الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٥ ـ ٦١ .

(٥٨) المرجع السابق ـ ص ٩١٨ .

الحوار مع الدكتور أحمد سعيد نوفل

(رئيس الجلسة : دكتور رمزي زكي)

د. رمزي زكي

شكراً للدكتور أحمد سعيد نوفل على هذا التلخيص للأفكار والخطوط العريضة التي جاءت في دراسته التي قدمها لنا، والتي وزعت على حضراتكم. والآن نفتح باب الحوار معه.

د. محمد صادق ـ (المعهد العربي للتخطيط)

بداية أود أن أتوجه بالشكر للدكتور أحمد نوفل على هذه الدراسة القيمة التي ستتيح لنا المجال لمناقشة سبب من أهم الأسباب التي حالت دون تمكين الدول العربية من تحقيق وضع أفضل، اجتماعياً، واقتصادياً، اقليمياً، ودولياً. أولاً قبل أن أبدي بعضَ التساؤلات والهوامش، أرجو أن يسمح لي الـزميل الفاضل بأن أتساءل عن مدى صحة ما جاء في مستهل هذه الدراسة عن أن الاقتصاد علم والسياسة علم. الوضع الذي نحن عليه في الدول العربية يقول، لم يكن لدينا القدرة على التحكم ولا التنفيذ بالإرادة السياسية ولا بالأوضاع الاقتصادية، على أقل تقدير فيما له علاقة بأوضاعنا العربية. وعلى ما يبدو أن

الاقتصاديين والاجتماعيين والتنمويين والمختصين بالإدارة السياسية، أو ما يتعلق بها، من الصعب جداً أن نقول أننا تمكنا من القرب إلى ما يسمى بالعلم ـ فلا يوجد علم بالمرة. في أثناء شرح الأسباب التي حالت دون تمكين الدول العربية من تنفيذ بعض الاتفاقيات الجماعية في إطار الجامعة العربية، كان يدور في ذهني التجربة العالمية فيما له علاقة بالتكامل أو الإندماج الاقتصادي والسياسي. تشير التجارب العالمية أن النجاح يتوقف على ثلاثة عوامل. العامل الأول، هو ظروف نشأة هذا التجمع بغض النظر عن عدد الدول المشتركة فيه، العامل الآخر، هو عملية التجمع نفسها، والعامل الثالث هو النموذج. وهذه العوامل الثلاثة، ظروف النشأة والعملية والنموذج. تجعلنا نقول أولاً أن النموذج الذي اتبع إلى الآن كان هو نموذج توسيع السوق. وأنت تساءلت أيضاً قبل الوحدة الاقتصادية وقبل الاتفاقيات، كان حجم التجارة أكبر. في الواقع وبمزيد من الأسف أنه لا يوجد ما نتاجر به بيننا، بالرغم من وجود الموارد المتكاملة قبل أن نبدأ في العملية الانتاجية، لكن مع الأسف أن هياكلنا الانتاجية ما زالت متشابهة. وهذا ينطبق بشكل أساسي على دول مجلس التعاون. متشابهة في عوامل الوفرة وعوامل الندرة. فالمطلوب لزيادة التجارة البينية في إطار الدول العربية أن نخلق إنتاجاً متكاملاً في ظل الموارد المتاحة. ما هو العامل الآخر الذي يمكن أن يكون قد حد من ذلك؟ الحقيقة إذا رجعنا إلى ظروف النشأة يبقى العامل الأساسي هو فعلاً الإرادة السياسية. وهنا يأتي السؤال: إذا كانت الدول العربية فعلاً تشعر بأهمية العمل كشركاء في التنمية أو شركاء في التكامل، ما الذي دعا إلى ضعف الإرادة السياسية أو ضعف الالتزام السياسي؟ نحن في كل أحاديثنا عن العمل العربي المشترك وعن التنمية المشتركة وعن المؤسسات العربية المشتركة، دائماً نتصور ما هو جيد وما هو صحيح، لك ولي وللمواطن العادي، هو أيضاً صحيح للنظام السياسي. ولكن علينا أن نفرق بين النظام السياسي ومشغلي النظام السياسي. السؤال المطروح في إطار العالم العربي: هل يا ترى يوجد اتفاق أو قدر من الاتساق بين مصلحة المواطن العادي فيما له علاقة بالتكامل والتنمية، ومصلحة النظام أو مشغلي النظام؟ الواقع يقول غير ذلك. لأنه ربما حصل تغيير، وهذا التغيير يطرح تساؤل عن مدى القدرة على استمرارية النظام أو مشغلي النظام أو كليهما معاً، ولذلك في خلال كل الفترات الماضية، كنا نفترض شيء غير موجود، وكنا ندور حوله أثناء الحديث. كنا نتكلم عن التنمية

الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وتنمية التنمية، ولم نتكلم، ربما بطريقة مباشرة، عن التنمية السياسية، لأنه إلى أن تحصل تنمية سياسية بالمعنى الواسع لتنسق مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لم يتوفر الحد الأدنى من الإرادة السياسية القادرة على أن تقبل بالتغيير، ولو كان هذا التغيير سيؤثر عليها سلبياً. أتصور هذا كان عاملاً مهماً جداً في تأخير مسيرة التكامل. وهنا نأتي إلى السؤال: ثم ماذا في هذا الاطار؟ والحق لا يوجد اطار رسمي لخطة تنموية ولا توجد رؤية عربية لهذا المعنى لتنمية حقيقية. لأن كل شخص تصور التنمية كما يريدها. فإذا لم تكن هناك رؤية عربية واضحة، وفي إطار هذه الرؤية العربية يوضع ما يسمى باستراتيجية البرامج والخطط التي يصعب أن نكون قادرين على تنفيذها دون توافر هذه الإرادة السياسية. لأنه بدون الإرادة السياسية لا يمكن تحقيق أي شيء. ليس فقط في إطار البعد العربي ككل، بل حتى في إطار الدولة الواحدة، لأن قضية الإرادة السياسية أو القرار السياسي النهائي بشكل نهائي في عملية تخصيص واستخدام الموارد. وعمليةالتخصيص واستخدام الموارد تؤثر في الجانب الاقتصادي وفي الجانب الاجتماعي وتؤثر في الجانب السياسي نفسه، وتؤثر في كل فرص التغيير الممكنة. ومن هنا ينبع التساؤل: كيف يمكن الإفلات من هذا الواقع الصعب نسبياً؟

د. مجيد مسعود: المعهد العربي للتخطيط

شكراً سيدي الرئيس، وشكراً للأخ أحمد سعيد نوفل على المحاضرة والورقة المقدمة لنا. من خلال العرض تحدث الدكتور عن النظرية السيكولوجية والنظرية الطبقية. ولكن لم يقل لنا على ضوء أي من النظريتين اعتمد في معالجة البعد السياسي للعمل العربي المشترك، أم أن له نظرية ثالثة تختلف عن ما جاء به من نظريتين.

وبالنسبة للنظرية الطبقية اعتقد أن هناك تبسيط مبالغ فيه، في عرض هذه النظرية. فالمحاضر يرى أن أنصار هذه النظرية، وهم أصحاب الصناعات الخاصة ورجال الأعمال، يحاولون أن يشكلوا قوى ضاغطة على النخبة الحاكمة، لإتخاذ سياسات خاصة.. الخ. أهل النظرية أولى بتطبيقها. أذا طبقنا هذه النظرية في البلدان الاشتراكية فلايمكن تطبيق مثل هذا الكلام، لأنه لا

يوجد أصحاب مشاريع خاصة. وحتى كلمة النخبة السياسية. فأنا لا اعتقد بوجود سلطة سياسية، كنخبة قائمة فوق الطبقات. هناك طبقات تضغط عليها. وإنما هناك رابطة بين الاقتصاد والسياسة، وهي المصالح. وفي الحقيقة هو اقتصاد مصالح سياسية، فأي سلطة سياسية موجودة هي تعبير عن مصالح طبقات، أو طبقة معينة مهما قالت هذه السلطة أنها تعبر عن إرادة المجتمع.

ومن خلال المحاضرة تحدث المحاضر عن غياب المشاركة الشعبية وبالتالي كأنه أجاب، بأن السلطات القائمة في الوطن العربي ليست سلطات القوى الشعبية، لأن إرادتها بالمشاركة غائبة، فإذاً سلطة من هي القائمة؟ وعن مصالح من تعبر هذه السلطات؟.

وأيضاً عندما قال بأن النظريتين الرأسمالية والاشتراكية تتفق على أن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن عملية اقتصادية وسياسية في وقت واحد. أيضاً هنا يجب أن لا نخلط. عن مصالح من تعبر هذه العملية؟ دائماً يجب أن لا يغيب عن العمل السياسي إجابة السؤال: لمصلحة من؟ وفي الورقة يقول أن القوى الاستعمارية التي غذت التبعية السياسية والاقتصادية في الوطن العربي شجعت على القطرية من أجل زيادة التفكك في العالم العربي، وإحياء الدعوات القومية والقطرية، كالقومية الفرعونية، والفينيقية، والآشورية، والبربرية، والأفريقية والسورية. أنا أعتقد هنا أنه يوجد خلط وعدم وضوح، وهو ما نعاني منه نحن العرب. حكامنا ومسئولينا الذين لهم الإرادة السياسية في أقطارنا هم الذين وضعونا في هذا الوضع المفكك وليس الآشوريين ولا الأفريقيين ولا الفراعنة، وشكراً.

أ. نظمي سالم:

الحقيقة، الأخوة الذين تحدثوا سبقونا في الكثير من النقاط التي كنت أريد أن أثيرها، لكن تظل هناك نقطة. إذا أخذنا السوق الأوروبية المشتركة، فقد قامت على مبررات معينة، وحققت إلى حد ما مكاسب من هذه المبررات. أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي العربي المشترك فلا بد أن له مبرراته، وأهدافه، وله مصلحة عامة لكل المجتمع العربي بشكل عام. ولكن باقي القرار السياسي الذي يمكن أن يصادر هذه المكاسب يبقى ويوقفها.

ما دامت الإرادة السياسية هي الأساس بالنسبة للمنطقة، يبقى العنصر الأساسي وهو أهم عنصر مؤثر على عدم تنفيذ اتفاقية العمل المشترك، أو التكامل الاقتصادي العربي المشترك وهو غياب المشاركة الشعبية.

أ. عبد الرحمن العوضي:

شكراً سيدي الرئيس، وشكراً للمحاضر، والحقيقة لي تساؤل صغير. ما دامت القيادات والزعامات والسلطات العربية لا تنفذ هذه الاتفاقيات التي تعقدها. فما هو التعليل من تلاحق هذا الكم من الاتفاقيات وراء بعضها البعض؟ يبدو لي إذا جاز لي أن أحاول أن أجيب من جانبي على السؤال، إن كل هذه المؤتمرات واللقاءات والتجمعات ما هي إلا مجرد ديكور. إذا أخذنا الاوابك كمثال نجد أنهم لم يتفقوا إلى الآن على أي موقف، في الوقت الذي نجدهم يناقشون قضايا البترول وتجد موقف الدول مختلف. ويبدو لي أن هناك لقاءاً واحداً أو تجميع واحد دائماً يكون فيه اتفاق، وهو اللقاءات التي تتم بين وزراء الداخلية فقط.

أ. محمد علي موسى: متدرب بالمعهد العربي للتخطيط

الحقيقة هناك سؤال وهو: هل استقلالية الوطن العربي كاملة؟ لأن الاستعمار له عدة أشكال، استعمار عسكري، استعمار اقتصادي.. الخ. أما السؤال الثاني هو هل موارد الوطن العربي موجهة من الداخل أم من قوى خارجية؟

أ. محمد يوسف: القطاع الخاص

شكراً للسيد المحاضر، هناك تعليق ذو شقين، الشق الأول أنني لمحت انزعاجاً في المحاضرة من سيطرة القرار السياسي على النشاط الاقتصادي، وتصوري أن ليس هناك مجال للانزعاج على الإطلاق، لأن الترابط بين السياسة والاقتصاد والعسكرية، ترابط حقيقي وموضوعي وعضوي، وممارسة الحقيقة لن تتأثر كثيراً إذا انزعجنا أم لم ننزعج. ولا يمكن على الاطلاق ممارسة السياسة إلا بحقائق اقتصادية وعسكرية، ولا يمكن على الإطلاق ممارسة السياسة إلا بحقائق اقتصادية وعسكرية، ولا يمكن ممارسة اقتصاد إلا بأداة سياسية. ولا

تكـن ممارسة الاثنان إلا بقوى عسكرية. العلاقة الجدلية بين الثلاثة عوامل أو الثلاثة أنشطة حقيقـة ثابتة في الوجود. والتعامل فيها منذ فجر البشرية سوف يظل. ومن ثم ليس هناك داعي للإنزعاج. لأنه من الطبيعي أن تؤثر الأوضاع الاقتصادية في القرار السياسي في كل قطر غربي، وفي المنطقة العربية في تعاملها مع الدول الأخرى. وشيء طبيعي أن تدهور القوى العسكرية في المنطقة العربية وتجعلها مطمع للقوى الاستعمارية، والتخلف أو التبعية السياسية التي تم الإشارة عليها، من الممكن أن يترتب عليها احتلال عسكري أو احتلال اقتصادي في نفس الوقت.

النقـطة الثانيـة أن السيد المحـاضر وضـع العلة في التبعية السيـاسية. وتصوري أن التبعية السياسية تسبقها علة أخرى، ومن وجهة نظري أنها أهم، وهي حينما يذوب الحس القومي أو التوجـه العام في المنطقة العربية فكل شيء يجوز. حينما كان هناك مرحلة تاريخية معينة كان المواطن العربي فيها منشغلاً بأداء دور قومي محدد في مواجهة التنين الاستعماري الامبريالي الصهيـوني، وحينما توفرت قيادة تاريخية معينة مثلت، رمزاً لهذه العملية الشاملة التي أداها المواطن العربي ـ كان هناك ما تمناه السيد المحاضر من قومية عربية، ذات بعد قومي تقدمي، ووحدة عربية حقيقية. وإذا غاب هذا الدور القومي، فكل شيء يجوز. مثلاً عندما كانت الجزائر تتعرض إلى اعتداء تتحرك القاهرة. وحينما كانت بور سعيد تتعرض إلى اعتداء تتحرك بغداد ودمشق وخلافه. المواطن في هذه الحالة خرج عن اطار ما يسمى بالمؤسسات الرابعة، ومارس دوره القومي الذي يتفق تماماً مع حقائق حياته. ومثلما ذكرت في المحاضرة أن القوميـة العربية أو الوحدة العربية أو التكامل العربي، أو الوجود العربي، والمصير العربي الواحد هذه حقائق تاريخية غير قابلة للمكابرة والنقد. المشكلة الحقيقية، من وجهة نظري، أن التبعية السياسية هي نتيجة. أمـا السبب فهو غيـاب الدور القومي، وغياب القيادة التي تستطيع أن تكون دور التجمع، ويرتبط بها دور الإنسان العربي في صراعه، باعتباره أداة، وباعتباره مادة الثورة العربية، ولاجتياز التخلف في مـواجهة الثـورة المضادة، التي على رأسهـا الحركـة الامبريـالية والاستعمار.

أ. عبد اللطيف محمد سعيد: متدرب بالمعهد العربي للتخطيط

الحقيقة شكراً لاعطائي الفرصة للتعليق، هناك تعبيران وردا في المحاضرة واتمنى أن أكون مخطئاً في فهمها. الأول أن السيد المحاضر ذكر أن اختلاف الأنظمة ليس السبب الرئيسي في مشاكل العمل الاقتصادي العربي المشترك. والعبارة الثانية هي أنه إذا تغيرت القيادات يمكن أن يستمر وينجح العمل الاقتصادي المشترك. وهنا أعتقد أن السيد المحاضر بهذين العبارتين قد فضل الربط بين العمل الاقتصادي والسياسي. لأن العمل الاقتصادي لا يمكن فصله عن العمل السياسي، كما ذكر كثير من الإخوان الذين سبقوني في الحديث. وهنا يجب أن لا نتحدث عن العمل السياسي وأثره على العمل الاقتصادي أو العكس، لأنهما مترابطان مع بعضهما البعض. إذن غياب التعامل العربي بشكله المترابط هو أنه لا توجد أهداف محددة، ولا مصالح محددة، لأي عمل إذا كان اقتصادياً أو سياسياً بين الدول العربية، لأنه يجب أن نسأل أنفسنا أي عمل اقتصادي نريد؟ وأي نوع من التنمية؟ ولمصلحة من؟.

أما النقطة التي ذكرتها عن ضغط رجال الأعمال أو التجار على النخبة الحاكمة في أي قطر من الأقطار، فهذا التعبير يجعلنا نفهم أن السياسين هم طبقة مفصولة عن رجال الأعمال. لكن الحقيقة غير ذلك وهي أن هؤلاء السياسيين يمثلون رجال الأعمال والتجار طالما أنهم يرضخون لضغوطهم. فإذا كان الأمر كذلك فإن المصلحة هي مصلحة هذه الطبقة وليس هناك مصالح للرجل العادي في الدول العربية. لذلك لا بد من تحديد الأهداف، وإعادة تحديد المصالح خاصة نحو الطبقات الفقيرة التي تمثل أغلبية الشعب العربي.

أ. عثمان نصر صالح: متدرب بلمعهد العربي للتخطيط

شكراً للسيد الرئيس، وشكراً للمحاضر. لقد ذكر المحاضر بأن هناك أربع أسباب اضعفت العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولكن هناك سبباً آخر وهو الوعي، الوعي بأهمية العمل الاقتصادي المشترك. فاقترح لكل المشتغلين والمهتمين بالعمل الاقتصادي العربي المشترك، إدخال حوار العمل العربي المشترك في المراحل التعليمية المختلفة في الدول العربية. وأيضاً إدخال كورسات العمل الاقتصادي العربي المشترك، في الجامعات على غرار ما يحدث

في الجامعات الغربية من تدريس كورسات السوق الأوروبية المشتركة. إذا ما تم هذا الوعي فسوف نعمل على استحداث قاعدة واعية تعمل على المساعدة في تحقيق العمل العربي المشترك وشكراً.

أ. أشواق السعود (جامعة الكويت)

الحقيقة لي تعقيب بسيط حول تقييم الاتفاقيات. لقد أبدى السيد المحاضر رفضه للربط بين العلاقات السياسية وخطط التنمية الاقتصادية، واعتقد أن إيقاف مخطط التنمية الاقتصادية عند نقطة معينة من النجاح، يمكن أن تكون قد وصلت لها بفضل الوفاق السياسي، لأن استمرار الخطط الاقتصادية حتى في ظل عدم الوفاق السياسي هي ضرورة ملحة، لذلك نتمنى أن تستمر خطط التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي حتى إذا حدث تدهور في العلاقات السياسية بين الدول العربية وشكراً.

أ. عادل حسونة

نشكر الأخ الباحث على جهده والمعهد العربي للتخطيط في إعداد هذا العمل العلمي النبيل. وسوف أبدأ حديثي عن السلبيات، لأن الوقت لا يتسع لذكر الايجابيات ثمة ملاحظات في الشكل والموضوع معاً ثم ملاحظات في الموضوع. المحاضرة أجابت عموماً على عدة أسئلة يقتضيها البحث العلمي مثل، ماذا؟ متى؟ ما هو واقع العمل العربي المشترك؟ وكيف؟.. الخ.

لكن من الملاحظ أن المحاضرة أسهبت في الإجابة على هذه الأسئلة التي لا تعنينا كثيراً، واقتضبت كثيراً في سؤال هام وهو، كيف؟ فقد استغرق الحديث عن واقع العمل العربي المشترك وتطوره حوالي ٣٢ صفحة، بينما منح الكيف أو العلاج صفحتين ونصف. كما أن العوامل التي وقف عندها الباحث قد أخذت منه ثماني صفحات. وكنا نود النقيض حتى تستنفد المحاضرة جل الوقت في كيفية العلاج، وكذلك في كافة العوامل والأسباب، التي جعلت العمل الاقتصادي العربي المشترك يعاني من الخلل والمرض. لأن حذف أي عامل إذا كان هناك قضية معينة يتطلب حلها خمسة عوامل. فإن إغفال الباحث لعامل

واحد من الخمسة قد يؤدي إلى نتائج غير سليمة. هنا معظم الورقة كانت عبارة عن تاريخ للواقع العربي وللاتفاقيات واستعراضها.

أما عن العلاج الذي هو جزء من الموضوع، فنجد أن البحث كان في التغيير لأن عنوان البحث هو البعد السياسي والعمل العربي الاقتصادي المشترك، هذا إذاً بحث في التغيير. المأزق العربي الراهن كلنا نعيشه سياسيون ومفكرون وباحثون، وكذلك الطبقات الشعبية من عامة الناس. كلنا نركب هذا القارب العربي الذي يسمى المأزق العربي الراهن الذي تحدث فيه كثير من الكتاب. ولم يجدوا له حلاً. لا السياسيون وجدوا حلاً لهذا المأزق، ولا الدارسون والباحثون والمفكرون ولا الطبقات الشعبية التي غالباً، ما تقع المسئولية عليها عندما يقع السياسيون وغيرهم في الفشل.

إذاً هناك إغفال لعامل من معادلة تتكون من عدة عوامل. القى البحث المسئولية على عاملين، الاستعمار، في حديثه عن التبعية السياسية. على القيادات السياسية، في حديثه عن الاقليمية وعن غياب المشاركة الشعبية السياسية وعن وجود قوى اجتماعية ذات مصالح خاصة. وكأن المحاضر يقول لنا أن آثار الاستعمار أضافة للقيادات السياسية الراهنة هي التي أدت إلى هذا المصير السيء للعمل العربي المشترك الذي نحسه جميعاً. وأنا أقول هذا نصف قانون وليس قانوناً كاملاً. ونصف القانون لا يمكن أن يصل إلى حل، ونصف القانون هو الحل الأسهل. لأنه عندما نسأل: أين المسؤلية؟ فالجواب يكون المسؤلية في الاستعمار. لذلك هذا الحل السهل لم نجد له نتائج إيجابية. لأننا القينا المسئولية على الاستعمار والقيادات السياسية منذ ٤٥ سنة مضت. ولم نخرج بنتائج حتى الآن، وما زلنا نتدهور في المأزق العربي الراهن. منذ ١٩٥٠ حتى ١٩٧٥ كانت معظم البحوث تنصب في وضع المسؤلية على عاتق الاستعمار، ولا يوجد بحث في التغيير وإلا ركزت على الاستعمار وأثر الاستعمار، وهي نفس النغمة التي يرددها السياسيون في أي فشل اقتصادي، ولم نستطيع أن نخرج من هذا المأزق إلا بطرد الاستعمار. وعندما طرد الاستعمار، جاء الاستعمار الفكري، ثم أتى الكلام عن الاستعمار الحديث. منذ ١٩٧٥ حتى الآن تركزت البحوث أيضاً على السلطة السياسية وعلى القيادة السياسية والحكومات. لكن نجد نحن أنفسنا أن المصير المجهول الذي نقترب منه ليس

هو على إطالة المدى أو الفترة الزمنية بالحديث عن الاستعمار وعن القيادات السياسية، وإن كانت تعتبر من العوامل ولكنها عوامل ثانوية. السؤال المطروح هل يمكننا أن نقول أن المحاضرة قد تجاهلت عاملاً أساسياً في المعادلة السابقة؟ نعم وهو العامل الذي يتمثل في النخبة المفكرة والمثقفة في العالم العربي. وأقصد بها السلطة الأدبية. إذا كان هناك حكومة سياسية فهناك في العالم العربي حكومة أدبية. وهذا ليس من أفكاري ولكن من المعلوم أن في القانون الدولي أن الاقليم يتألف من أرض وسكان ومن حكومة، الأرض معروفة والاقليم هو حدود والسكان هم الشعب، وَالحكام هي القيادة السياسية والقرار السياسي، إذن أين حل المشكلة؟ المشكلة أن هناك سلطة أخرى موجودة ضمن الشعب التي هي أصلاً تفرز كل القيادات أو معظم القيادات السياسية. وإذا بالغنا يمكن أن نقول أن القيادات السياسية في العالم العربي، تعتمد استشارة ونصحاً على هذه النخبة المفكرة المثقفة. وهم الأساتذة، والمدراء، والمسئولون الاقتصاديون، والمستشارون، والخبراء، والموظفون، كلهم ينتمون إلى النخبة المفكرة وهي التي تتعامل وهي التي تنقد القيادات السياسية في أبحاثها وتلقي المسئولية على القيادات السياسية ثم بعد ذلك تنسى ملفها. وأنا أتكلم عن نفسي وعنكم وعن كل الطبقة المثقفة التي تصنع الجماهير الشعبية طموحاتها وحلها وعلاجها في هذه النخبة المثقفة التي تمثل ١٥٪ من الشعب. قد تسألون لماذا ركزت على هذه النخبة الفكرية؟ لأن هذه النخبة الفكرية تكون في حقيقة الأمر طبقة مثقفة متجانسة، لا نريد أن نقول أن هناك مثقف مصري ومثقف سوداني، ومثقف سوري، وجزائري. بل هناك مثقفون ينتمون إلى الفكر والعقل ويعرفون الأحكام السليمة ويفرقون بين الخطأ والصواب لذلك هي طبقة متجانسة والتهرب من التجانس كالتهرب من وضع النقاط فوق الحروف.

والمعادلة تقول السلطة الأدبية، القيادة الأدبية، الحكومة الأدبية، والتي هي جزء من العمل، إضافة للسلطة السياسية. وقد زرت مرة دولة عربية ووجدت معظم المثقفين انتقلوا صيفاً إلى أوروبا، وهؤلاء لا بد وأن يكونوا قد انفقوا مئات وآلاف الدولارات في العالم الغربي، بينما هم يطالبون بالعمل العربي المشترك. العمل العربي المشترك، عبارة عن اتفاقية، تقول مصر تعطي الجزائر قميص من القطن، والجزائر تعطي مصر أحذية، المفكر في مصر لا يلبس

الحذاءالجزائري لأنه يريده غربياً، وكذلك المفكر الجزائري لا يلبس القميص المصري، إذاً أي تكامل نريد؟ لذلك أود أن أنبه بأننا نحن الجالسون هنا جزء من الحل، لذلك فإن إلقاء المسئولية على الآخرين خطأ فادح. ونحن نسمع كثيراً بما يسمى أعادة ترتيب البيت العربي اقتصادياً وسياسياً، لكن لم نسمع بما يسمى إعادة ترتيب البيت العربي فكرياً. أريد أن أقول الحوار الفكري أو حوار المفكرين، ولينتقل مفكرو العرب من الحديث عن السياسيين والاستعمار إلى الحوار فيما بينهم، والذي يعتبر مفتاح الحل للسلطة السياسية، وبالتالي للعمل الاقتصادي العربي المشترك. الحوار القائم على الاتفاق الجاد على مجموعة من القيم العليا والاعتبارات الإنسانية كاحترام حقوق الإنسان العربي، وأبدأ بنفسي قبل البدء بالآخرين حتى نستطيع أن نصل إلى المطلوب. ويبدو أن دور المفكرين والمثقفين كقيمة فكرية ونخبة متجانسة يجمعها العقل والمأزق الراهن والمصير المجهول. دور المفكرين يبدو أساسياً في مرحلتين، عندما يكون الوضع إيجابياً وصالحاً. وهنا دورهم إطالة مدة الصلاح والوقاية من الإنحراف. فإذا فشل الأمر وقعنا في المأزق، وعندما يكون الوضع سلبياً ذو خلل، فأولاً نرجع الأمر إلى الصلاح وثانياً تقصير مدة الإنحراف، ونحن منذ أربعين سنة لم نستطع قصر مدة الانحراف، أو حتى نوقفها بالمرة، لأن المفكرين لم يكونوا جزءاً من الحل. أخيراً أن الاختلاف في العقيدة لا يمنع من الاتفاق كمواجه للمصير الواحد. ولا بد أن يعتبر المفكرون أنفسهم كجزء كبير من الحل، ثانياً أن يلتزموا بالخروج من نمط المعيشة الغربي لأن النخبة المثقفة تعيش في حياتها الخاصة نمطاً غربياً استهلاكياً ١٠٠٪ وأخيراً أريد أن أذكر كلمة قالها الدكتور روبرت هيربرونز يقول فيها «إن المفكرين المخلصين تكون أفعالهم أكثر حسماً بالنسبة للتاريخ من تلك الأفعال التي قام بها الساسة» وشكراً.

رد الدكتور أحمد سعيد نوفل

في الواقع أشكر جميع الزملاء على ملاحظاتهم القيمة جداً التي أثاروها وإن شاء الله سوف أضعها بعين الاعتبار في المستقبل. ولن أستطيع أن أرد على كل تساؤل على حدة، ولكن سوف أحاول أن أعطي إجابة عامة على جميع هذه التساؤلات وإن كان العديد منها قد تشابه إلى حد بعيد.

بالنسبة للدكتور محمد صادق عندما أشار إلى علم اقتصاد عربي وعلم سياسة عربي، حقاً لا يوجد ذلك، ولكن لقد تكلمت نظرياً، وبشكل عام وليس هناك علم سياسة عربي، ولكن نحن نحاول الآن أن نضع علم سياسي عربي، وعليكم كعلماء اقتصاد أن تضعوا علم اقتصاد عربي أما بالنسبة للإنتاج المشترك فهو من المشكلات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي لأن الإنتاج المشترك متشابه في الأقطار العربية، وهذا أيضاً يؤدي إلى ضعف العمل الاقتصادي العربي. فعندما يأتي السياسيون في الاتفاقيات الاقتصادية يعرضون أن هناك تشابه في الإنتاج المشترك ولكن بالرغم من ذلك يوقعون على هذه الاتفاقية، وهناك خبراء اقتصاد يشيرون لهم بتوقيع هذه الاتفاقية، وهناك بعض الاتفاقيات لا داعي للخوض فيها ولكن هناك قضايا أساسية يجب الاتفاق فيها، مثل القضايا الجمركية وفتح الحدود بين الدول العربية، وهذه ألف باء العمل الاقتصادي العربي المشترك التي يجب أن تطرح ويتفق عليها. بمعنى أنه إذا لم تقام وحدة عربية شاملة، فإنه يمكن أن نمهد لهذه الوحدة عن طريق حل هذه القضايا، وعلى الأقل يمكن فتح الحدود أمام الفرد العربي كمواطن، ولا نقيم أمامه العقبات لدخول هذا القطر أو ذاك مثلاً هناك قطر عربي موقع اتفاقية مع قطر آخر، وعندما تنشب الخلافات بين هذين القطرين، فإن أول ما يؤخذ، هو قرار بقطع العلاقات فيما بينهما.

بالنسبة للدكتور مجيد، فإن الجدل حول النظرية السيكلوجية والنظرية الطبقية موضوعنا الآن. ولكن لا بد من الناحية النظرية أن أشير إلى ذلك بشكل عرضي. أما إذا أردت أن أتحدث عن هاتين النظريتين فإن هذا بحث آخر ليس مجاله الآن. وأنا لم أختر لا النظرية السيكولوجية ولا النظرية الطبقية. وللآن لا توجد لي نظرية خاصة بي، ولكن بالتأكيد أن كل باحث يؤيد أو يتأثر بإحدى النظريتين ومن دراسته أو بحثه يمكن أن نتعرف إلى أي النظريتين يميل أكثر.

أما عن غياب المشاركة العربية فأني أتفق معك كل الاتفاق، وأن القوميات الموجودة خلقتها الأنظمة العربية، هذا صحيح، ولكن أيضاً القوة الأجنبية هي التي ساهمت في خلق هذه المشاكل التي تواجه الأمة العربية الآن. وإلى الآن الفراعنة والآشوريين موجودين، وأيضاً الفينيقيين.. الخ. ولكن هل هؤلاء لهم ارتباطات خارجية بعيدة كل البعد عن أي توجه قومي عربي؟ أما المشاركة الشعبية

التي أشرت إليها، وإن الأنظمة العربية موجودة وما إذا كانت وصلت إلى السلطة من خلال المشاركة الشعبية فإن هذا موضوع آخر.

الأستاذ نظمي سالم اتفق معه على أن غياب المشاركة الشعبية هو من أهم العوامل التي أضعفت التكامل الاقتصادي العربي، لأن المواطن العربي قد شلت قدراته الفكرية والسياسية والنضالية، من أجل العمل في سبيل الوحدة السياسية والتي نجد أن الوحدة الاقتصادية العربية جزء منها.

أما الأستاذ عبد الرحمن العوضي فقد تحدث عن الاتفاقيات التي يوقعها وزراء الداخلية العرب، وأيضاً أضيف بعض الاتفاقيات توقع ولا تنفذ، حتى في اتفاقيات وزراء الداخلية العرب بالنسبة لتسهيل تنقلات المواطنين. وفي الفترة الأخيرة عندما اجتمع وزراء الداخلية العرب في تونس وافقوا على تسهيل تنقل المواطنين العرب. ولم تطبق هذه الاتفاقية.

الدكتور محمد رشيد تحدث عن الإنتاج الزراعي في السوق الأوروبية المشتركة، وعدم دخول اسبانيا إلا فيما بعد، وفعلاً هذا حدث في فترة لاحقة. ولكن في بداية ظهور فكرة قيام السوق الأوروبية المشتركة بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك أسباب وراء هذه السوق، وهي أن يكون هناك موقف أوروبي مشترك خاصة بعد ظهور قوتين عظيمتين.

وهناك نقطة أخرى وهي أن فشل المشاريع العربية المشتركة لعدم وجود دراسات علمية، فإن هذا أمر صحيح ولكنه ليس أمراً كافياً لإيضاح هذا الفشل، فهناك اتفاقيات أو حوالي ٨٠٠ مشروع عربي، مجرد اتفاقيات، ولكن لم تنفذ، رغم وجود دراسات علمية لها. وإذا أخذنا الجوانب السهلة في هذه الاتفاقيات مثل تنقل المواطنين بين الدول العربية وتنقل البضائع العربية، فمثلاً لماذا نستورد بضائع من أوروبا، طالما أنها تنتج في الدول العربية. وهنا يمكن أن نقول إن الاستيراد المتزايد من الغرب يعد من الأسباب الرئيسية التي فاقت مشكلة المديونية، والتي تحدث فيها الدكتور رمزي زكي في كتاباته، ثم كيف يكون للدول العربية أموالاً بالخارج وفي نفس الوقت تستدين من هذه الدول. في الوطن العربي توجد التبعية القطرية، والتبعية السياسية فإذا افترضنا هذه قضايا قديمة، أما قضية المديونية العربية فقد تفاقمت في العقود الأخيرة، في الوقت

الذي قامت بعض الدول الغربية بتدوير فوائض البترول في الغرب، إذاً لماذا يحدث هذا؟

الأخ عمر يسأل عن المستقبل العربي، وأقول إن مستقبل العالم العربي سوف يكون زاهراً بمزيد من المشاركة الشعبية وبعدم التوجه تجاه الغرب والحد من القطرية، التي بدأت تتفشى ليس فقط في الأنظمة العربية بل حتى بين المواطنين العرب. لأن كل دولة عربية قد وضعت قوانينها ودساتيرها بحيث أن كل مواطن عربي يمكن أن يحقق بعض المكاسب التي يمكن أن يحققها من خلال هذه القطرية. وإذا ألقينا هذه الدساتير وطالبنا بوحدة شاملة سوف نجد أن هذا المواطن سوف يخسر هذه المكاسب التي حققها تطبيق القطرية في وطنه. وهنا نخلص إلى أن المشاركة الشعبية ضرورية وأن التوجه الديمقراطي في الوطن العربي أيضاً شيء أساسي.

الأستاذ محمد علي موسى تحدث عن استقلالية الوطن العربي. وأن الدول العربية فعلاً استقلت سياسياً ولكن ما زال العديد من الدول العربية مرتبطة بقوة احتكارية خارجية ما زالت قائمة إلى الآن.

الأستاذ محمد يوسف تحدث أيضاً عن غياب الدور القومي، وقد قيل أنه في فترة العصر الذهبي، كانت القومية العربية شيء أساسي، وكان لنا طموح كبير في ذلك ولكن الآن أصبح الحديث عن الوحدة العربية مهزلة. وعندما نتحدث عن القومية العربية أو نطالب بها، أو عن الوحدة السياسية العربية، نجد أن الرد على ذلك بأن هناك قضايا أهم من هذا الموضوع، لماذا يحدث هذا؟ لذلك علينا نحن كمفكرين أن نركز على ضرورة العودة إلى هذا المفهوم القومي العربي لحل مشاكلنا، وأن من المستحيل حل هذه المشاكل التي تعترض الأمة العربية على الصعيد القطري دون أن تحل هذه القضايا بشكل قومي وبشكل شامل.

الأستاذ عبد اللطيف محمد سعيد يقول أن اختلاف الأنظمة السياسية ليس مهماً في التعاون، اعتقد أن هناك بعض الأنظمة العربية لا يوجد بينها خلاف سياسي، وبالرغم من ذلك لا يوجد تكامل بينهم. وهناك الاتفاقيات الثنائية بين هذه الأنظمة، فهل هذه الاتفاقيات نفذت؟ بالتأكيد الجواب لا. إذن العامل

الايديولوجي ليس له تأثير فعال ولكن هناك عوامل أهم من هذا العامل ولذلك أشرت بان اختلاف الأنظمة السياسية هي ليست بالبعد المهم جداً في التعاون الاقتصادي العربي إذا كانت هناك الإرادة السياسية الحقيقية متوفرة عند النخبة السياسية.

الأستاذ عثمان نصري صالح يقول هناك سبب آخر يضعف العمل العربي وهو الوعي إذن هناك سؤال آخر مرتبط به، وهو الذي يتحكم بالوعي؟ القيادة السياسية هي التي تتحكم في الوعي، وهي القادرة على تدريس قضية التكامل العربي أو الوحدة السياسية القومية العربية في جامعاتها. وهي القادرة على تجهيز الطفل والتلميذ والطالب الجامعي في إتجاه الثقافة التي تريد أن توجهه لها سواء كانت ثقافة قطرية أو ثقافة قومية. إذن أيضاً قضية الوعي تتحكم بها النخبة السياسية العربية.

اتفق مع الأخت أشواق في المفهوم الذي طرحته، أما الأخ عادل حسون فقد تحدث بشكل مفصل عن عديد من القضايا وأشكره عليها. وأنا تحدثت عن العامل الاقتصادي أكثر من العامل السياسي. أما عن العلاج فقد تحدثت في البداية عن المشاريع أو الاتفاقيات، لكن في كل اتفاقية أوضحت أثر العامل السياسي، وفي النهاية وضعت خلاصة شاملة عن العوامل التي أدت إلى ضعف التكامل الاقتصادي العربي كخلاصة ومن ثم نهاية للبحث. ولكن لم أتحدث عن هذه الاتفاقيات بشكل تاريخي، وأوضحت الأسباب التي أدت إلى عدم إنجاح هذه الاتفاقيات سواء كانت ثنائية أو على صعيد جامعة الدول العربية. أما دور المثقفين العرب هذا موضوع في صميم قلب كل مفكر عربي. ولكن المثقفين العرب أيضاً بشر وقدراتهم في العطاء محدودة. ولكن اتفق معك أن لهم دوراً فعالاً يستطيعون أن يؤدوه. وهناك في أوروبا العديد من المثقفين العرب الذين يتنزهون، وهناك العديد منهم يعانون من عدم وجود دولة عربية يستطيعون أن يعيشوا فيها. فما بالك في مواطن عربي يعيش خارج وطنه مجبراً، ولا يستطيع أن يعيش في وطنه كمواطن عادي وليس كمفكر يريد أن يوعي مواطنيه. لذلك أنا دائماً أربطُ ذلك بالعمل السياسي الذي له دور فعال في كل القضايا.

وأنا قد أشرت إلى نقطة، وهي أنني وجدت أنه كلما غابت حريات، وغابت الديمقراطية وعدم وجود مشاركة شعبية كلما كانت قضية البعد السياسي

لها تأثير فعال أكثر من أي عامل ـ لأن التحكم يبقى في يد فئة معينة، وهذه الفئة المعينة ليست هي فقط السلطة الحاكمة، بل أيضاً هناك فئات مرتبطة بها والتي أشرت لها كعامل رابع في البعد الاقتصادي، وشكراً لكم.

د. رمزي زكي

في نهاية هذا اللقاء نتوجه باسمكم وباسم المعهد العربي للتخطيط وباسمي للدكتور أحمد سعيد نوفل على هذه المحاضرة وعلى هذا الحوار الطيب الممتع الذي أجريناه معه، وإلى الملتقى في جلسة أخرى.

الإعلام والعمل
الاقتصادي العربي المشترك

دكتور محمد الرميحي
رئيس تحرير مجلة العربي

توطئة

بداية لا بد منها أن نعترف أن موضوعاً مثل أثر الإعلام ودوره في التكامل الاقتصادي العربي موضوع جديد، لا يحظى بتراكم الكتابات السابقة، مثل غيره من الموضوعات التي كثر الحديث حولها.

ويرجع هذا ـ في تقديري ـ إلى حالة الفصل التعسفي بين الدراسات والمعارف الإنسانية المختلفة التي تجعل من باحث الاقتصاد مجرد اقتصادي، ودارس الإدارة مجرد باحث في النظم الإدارية، ورجل الإعلام يقصر دوره على الأداء الحرفي والمهني في نقل المعلومات وإذاعتها، وكانت النتيجة أننا نشهد على امتداد ساحة الوطن العربي تراجعا في الثقافة العامة، وانخفاضاً في مستوى الأداء المهني ـ كل حالة تعزز الأخرى ـ وذلك نتيجة اندفاعنا وراء الفهم القاصر «للتخصص» بشكله الضيق الذي من جرائه افتقدنا الكتابات ذات النظرة الشمولية التي تربط الجزء بالكل، والخاص بالعام، وتنتقل من الفرعي إلى الرئيسي، ومن الثانوي إلى الجوهري، وتظهر العلاقة بين النتائج والأسباب، وبين الثمار والجذور، وبين العارض والأصيل.

ولا أدعي لنفسي فضلاً بأنني في هذه الورقة سوف أقدم إجابات وتصوراً شاملاً مانعاً كاملاً، فأنا واحد من الذين يدركون أن الواقع العربي على مدى الثلاثين عاماً الأخيرة كان (ديناميكي) ومعقداً بشكل يفوق قدرتنا على ملاحظته ورصده، وأننا نفاجأ اليوم بنتائج وحالات قد تصدمنا أو تدهشنا ونكتشف أن جذورها اينعت في السنوات التي مرت بنا، وكنا فيها نرصد ونحلل، ولذا فإن واقع اليوم رغم سكون سطحه يمتلىء بالتفاعلات والعلاقات المتشابكة، والمصالح المتعارضة التي يصعب علينا فيها أن تصدر حكماً على المستقبل.

وعلى سبيل المثال هل يستطيع واحد منا أن يتنبأ بموقف الإعلام العربي تجاه قضية ما؟ وهل في مقدور واحد منا أن يحدد ـ من قبيل الرصيد العلمي ـ ردود الفعل في الإعلام العربي أو في الشارع العربي على امتداده تجاه موقف أو حدث يفترضه مسبقاً كنوع من الرياضة الذهنية؟ للأسف لا نستطيع هذا لأسباب كثيرة، واحد الأسباب التي قد نتعايش معها لكن قد لا تلفت نظرنا أنه ليس لدينا إعلام عربي؟ بل لدينا إعلام قطري، وليس لدينا نقاط اتفاق أساسية حول قضايا مبدئية وإن الإعلام العربي يرتبط في هذا القطر أو ذاك بارباكات الوضع الظرفي الآنية، وليس بروح المصالح المصيرية وبأسباب كثيرة وعديدة، ليس مكان سردها هذه المقدمة، لكن على نفس المنوال مثلاً أتساءل. من جهة أخرى هل نحن جادون وراغبون حقاً في التكامل الاقتصادي العربي؟ وهل أفكارنا وتصوراتنا عن التكامل الاقتصادي اليوم هي نفسها عنه في حقبة الستينيات، يوم أن صيغ مشروع الاتفاقية الاقتصادية العربية، وأنشىء مجلس الوحدة الاقتصادية وهل هي أفكارنا حتى في قمة عمان الاقتصادية عام ١٩٨٠، أم أن أفكارنا تطورت وتعدلت؟ وهل كان تطورها نحو فهم العصر، والمصالح والصراعات والحقائق، أم كان قفزاً إلى الأمام، يمثل تشبثاً بالمثاليات والاحلام، ويضع كل الممكن طلباً للمستحيل أم تراجعاً إلى الخلف اسقاطاً لايماننا بالتعاون العربي وإبداله بالتنمية القطرية؟ واستمراراً لنفس التساؤلات التي تشكل مدخلاً لموضوع الورقة أي إعلام نعني ونقصد؟ هل هو وسائط الاعلام المسموعة والمقروءة والمرئية كالإذاعة والصحافة والتلفزة؟.. وهل هو الاعلام الذي يشكل وعي وثقافة ورأي عام الغالبية العظمى من مجتمعاتنا العربية.

لكن هل لدينا ـ في وطننا العربي ـ هذا الإعلام ذو المصداقية الذي ينجح في تكوين رأي عام ضاغط يوجه صناعة القرار؟

وهل ينفصل الإعلام عن المجتمع الذي يتلقى الرسالة الإعلامية؟ وهل المدن والقرى العربية على امتداد وطننا مؤهلة، ولديها القدرة الذاتية كي تنصرف عن قضايا همها اليومي والتفكير بعذابات حياتها في الغد، كي تسمع لإعلام يتحدث عن قضايا الوحدة والتكامل.. و... و... حتى لو فعل هذا الإعلام؟

هذه التساؤلات وأكثر منها دارت في ذهني وأنا أعد هيكل الورقة وكانت كل هذه التساؤلات تمثل صعوبات أمامي، وهي صعوبات يدركها أي باحث جاد يود في النهاية أن يثير من تساؤلات العقل والمناقشة أكثر مما يحلم بأن يطرح حلولاً، فليس في مقدور واحد منا أن يقدم حلاً جاهزاً لأية مشكلة في وطننا العربي، لكن في مقدورنا أن نثير نقاشاً، ونتفق على بديهيات جديدة محتملة من الممكن أن تقودنا إلى طريق الحل.

ولذا فقد قسمت هذه الورقة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

الأول: عن الإعلام من حيث أنه نسق ونظام داخل المجتمع.

القسم الثاني: عن واقع التكامل الاقتصادي العربي، وقد قدمته في عجالة، ودون توسع، إدراكاً مني أن هذا الموضوع ليس هو موضوع الورقة الرئيسي، وإن كان هو إطارها.

وفي القسم الثالث: (الأخير) حاولت مناقشة علاقة الإعلام بالتكامل الاقتصادي.

هذه هي أقسام الورقة الثلاثة التي حاولت فيها من موقع جهد المقل تقديم تصور وطرح تساؤلات أكثر من التعلق بأوهام طرح الحلول، فواقعنا العربي يقول أن الذين يحاولون أن ينصبوا من أنفسهم منظرين لتقديم حلول كاملة مانعة للمشكلات العربية المعقدة... إنما يخدعون أنفسهم قبل قرائهم، لأن الواقع أكثر تعقيداً وتشابكاً مما نظن أو نتصور.

القسم الأول

الإعلام العربى
إعلام من ؟ وكيف ؟

شهدت العقود الثلاث الماضيـة - فى وطننا العـربى - اهتمامـاً متزايـداً بالإعلام ، إلى حد كدنا فيه أن نربط أي نشاط إنساني يجري على أرضنـا بالإعلام . ولعل تفسير ذلك - في تقديري - يعود إلى سببين ، أولهما مجاراة التوجه العالمي الذي يعطي للإعلام ودوره أهمية ومكانة بين القوى الاجتماعية المختلفة في المجتمع ، وثانيهما إدراك مراكز صناعة القرار في وطننا العربي أهمية « إقناع الرأي العام » وإدراكها أن هذا الإقناع قد أصبح ضرورة فاعلة في استتاب السلام الاجتماعي أو تهديده ، ولقد شهد العالم وخبر قوة الرأي العام عندما يتمرد ، وكيف أنه - إذا كانت هناك ظروف مواتية - لا يمكن وقف تمرده ذاك حتى بالقوة بمعناها المطلق وأشكالها المختلفة .

فالإعلام إذاً المسموع والمرئي والمقروء وحتى المتداول له قوة في عصرنا ، تفوق أي قوة أخرى منفردة من قوى أية سلطة ، بل هو اليوم قد قلب مقولات تقليدية تمسكنا بها زمناً طويلاً ، مثل مقولة ابن خلدون .

« إن الدول عندما تقوم وعندما تضعف تعتمد على السيف ، وفيما بينهما تعتمد على القلم » ، وإذا كانت تلك الفكرة صحيحة جزئياً حتى اليـوم في

شطرها الأول ـ عندما تقوم ـ فإنها ـ الدول ـ بعد ذلك وبالتأكيد تحتاج إلى القلم بمعناه الخلدوني والإعلام بالمعنى الحالي المتعارف عليه .

وهنا يجدر بنا أن نحدد معنى للمفاهيم المتداولة في هذه الورقة ، وأتصور أن أكثر المفاهيم احتياجاً إلى اتفاق حولها هو مفهوم الإعلام ، ونحن هنا سوف نتبنى مفهوم وسائط الإعلام ، بمعنى أنها تلك الآليات التي تنتقل من خلالها الأفكار والمعلومات والآراء إلى الجمهور العريض من الناس ، ونعنى بالوسائط الأساسية والأكثر شيوعاً وهي الصحافة والتلفزة والإذاعة ، فوسائط الإعلام لها دور في أي مجتمع تتواجد فيه ، ولكن دورها يختلف باختلاف توقعات المجتمع منها ، فالإعلام هو صوت يقع على النسيج الاجتماعي ، ويحدد عناصر ذاك النسيج الاجتماعي وتكويناته مدى تأثير الإعلام فيه ، كما يتحدد هذا التأثير بنوع الرسالة الإعلامية .

وإذا كنا في وطننا العربي قد أدركنا أهمية الإعلام بمعناه العصري ، متأخرين بعض الوقت عن العالم ، وبعد أن استقرت هناك مؤسسات قياس الرأي العام ، ومؤسسات توجيهية ، فإننا لم نأخذ عن العالم الشكل المستقر للإعلام كصناعة ونسق ومناخ، وعمل مؤسسي كامل، لذلك فإن الإعلام سلاح ذو حدين يمكن أن يفيد إذا استخدم بشكل عقلاني متوازن ، أما إذا أسيء استخدامه فالأمر يحوى قدراً من الخطورة ، فعلى سبيل المثال عندما يربط الإعلام بالتنمية فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر أهمية هذا ، فالتنمية تتطلب قدراً كبيراً من الجهود الشعبية الذاتية ، وقدراً مماثلاً من إدراك الشعب بما تنتويه حكومته وأهدافها ومشروعاتها ، كي يساهم فيها بالقدر الواجب والمطلوب ، لكن هل تمثل هذه المشروعات وهذه الخطط حاجات الأغلبية العظمى ومتطلباتها ؟ وهل أولويات المشاكل هي نفسها عند الحكومة والجماهير ؟ وهل تنحاز الحكومة لمصالح الأغلبية أم الأقلية ؟ وإذا كانت تنحاز لمصالح الأغلبية فما حاجتها إلى إعلام لإقناع الجماهير بصدقها وضرورة التضحية والتحمل ؟

وهكذا فإن الأمر في داخله يحمل قدراً من الأزدواجية والخطورة علينا أن ندركه ، وأن نضع الإعلام ووسائطه في موقعه الصحيح ، من حيث علاقته بالسلطة وأهدافها ، ومن حيث تبعية رسالته النهائية لمواقف السلطة وأهدافها ومصالحها .

ولا خلاف في أننا نحيا في عصر سمته المثقف العام الذي يستقي ثقافته ومعلوماته من وسائط الإعلام ، وإذا كان التربويون يطلقون على (التلفاز) لقب « الوالد الثالث » ، فإن الاجتماعيين يطلقون على وسائط الإعلام ـ في معظم دول العالم الثالث « ماريشالات القهر » فهي التي تدير حركة المجتمع لقهر عقل المواطن ، وإعادة تكوينه وتشكيل فكره وآرائه وثقافته .

والأمر الآخر الذي لا جدال فيه أن الإعلام هو وجه من وجوه السياسة فإذا كانت الرسالة الإعلامية ـ بغض النظر عن وسيلة نقلها ـ هي من يقول ماذا ؟ ولمن ؟ فإن مدخلات هذه الأسئلة ومخرجاتها عمل سياسي بالدرجة الأولى ، ترتبط بخصوصية المجتمع ، وأي قوة أو قوى في المجتمع هي التي تقوم ببث الرسالة الإعلامية ، ولمن تبث هذه الرسالة ؟ ولأي هدف ؟

وارتباط الإعلام بالسلطة السياسية لا يحتاج إلى بحث وراء أدلة كثيرة لإثباته ، فقد تنبه له الباحثون الغربيون ـ قبيل الحرب العالمية الثانية وإبانها ـ إن أردنا توثيق ذلك (أكاديميا) فقد كان الكتاب المعادون للنازية والفاشية من أوائل من بحثوا ارتباط الإعلام بالسلطة السياسية ، ولعل أبرز الظواهر التى جعلتهم يتنبهون لهذا الموضوع هو تطور وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة في ذلك الوقت ، ووقوعها بشكل منظم تحت سلطة الاشتراكية القومية في أوروبا (الفاشية والنازية) ويعد (هارولد لاسكى) من أوائل من أوضحوا شدة ارتباط الإعلام بالسلطة السياسية ، يقول لاسكي : « إن جمع الأخبار ونشرها عمل لا يراعي فيه العرض الموضوعي للوقائع ، فالأخبار سرعان ما تصبح دعاية عندما تتمكن مادتها من التأثير في السياسة ، كما يميل مضمون الأخبار في المجتمع المتفاوت إلى إفادة من بيدهم مقاليد السلطة الاقتصادية ، ومعظم الأفراد يعتمدون على الصحف في استقاء معلوماتهم ، وهذه الصحف تعتمد في بقائها على الإعلانات التي تستطيع الحصول عليها ، كما أن إصدار الصحف عموماً باهظ التكاليف ، إذ لا يستطيع أن يؤسسها إلا الأغنياء فقط ، وبما أنها تعتمد على المعلن يتحتم عليها ـ غالباً ـ أن تنشر الآراء والمعلومات التي ترضى أولئك الذين تعتبر قدرتهم على الطلب الحقيقي والفعال عظيمة ، وبذلك تكون النتيجة تحيزاً صريحاً في نقل الأخبار والحوادث الصحيحة التي قد تقلق الطبقات الغنية أو قد تحرجها[1] » .

هذه المقولات المبكرة لهارولد لاسكي تطورت بمرور الزمن ، وأضيفت إليها إضافات جوهرية ، لكن الأسس بقيت ـ تقريباً ـ كما هي ، ومفادها ببساطة أن المسيطر على الرسالة الإعلامية في المجتمع له هدف يحرص على توصيله ، ومن هنا كلما توازنت قوى المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية كلما قربت الرسالة الإعلامية إلى التوازن ، وكلما رجحت كفة فئة في المجتمع أو قوة على الصعيد الدولي أو سيطرت فئة سياسية على حركة المجتمع كلما مالت الرسالة الإعلامية تجاه تلك الفئة ، أو تلك المجموعة المسيطرة . وفي وثيقة جديدة مثلاً ـ عن الإعلام في الاتحاد السوفييتي وصف للإعلام بأنه منظم جماعي ، أي ينظم القراء والمشاهدين نحو أداء أمور ملموسة فتقول الوثيقة :

«إن الاختلاف بين أجهزة وسائل الإعلام الجماهيري السوفيتية لا يقوم على أن الأولى حزبية والثانية لا حزبية ، كما تحاول تأكيد ذلك الدعاية الغربية أحياناً بل يكمن الفرق في أمر آخر هو أن وسائل الإعلام الجماهيرية السوفيتية تعترف صراحة بأنها تذود عن مصالح (الشغيلة) الطبقية ، في حين تقوم الأغلبية الساحقة لأجهزة وسائل الإعلام الجماهيرية الغربية بالإعلان عن حياديتها وموضوعيتها ، بينما هي في الواقع تدافع عن مصالح طبقات الملاك المتربعين في السلطة ، وعن معالم (البرجوازية)[٢] ، ولعل هذا الاتجاه العام بعدم حيادية الإعلام يؤكده (هربرت أ . شيللر) في كتابه الذائع الصيت (المتلاعبون بالعقول)[٣]

ومن هذه الدراسات وغيرها ـ الشرقية والغربية ـ نستطيع أن نقول ـ وعلى درجة كبيرة من اليقين ـ أنه من الخطأ أن نتصور أن النظام الإعلامي ـ في أي مجتمع كان ـ هو نظام مستقل ، فواقع الحال يقول ببساطة أن النسق الإعلامي هو نسق تابع ، تتحدد نسبة تبعيته نتيجة لظروف المجتمع فقط كما أن دوره يتحدد بمدخلات كثيرة ، منها مصالح صاحب الرسالة الإعلامية ، وطبيعة تكوين السلطة في المجتمع المعني . وإذا كان من المتفق عليه الآن لدى دارسي العلوم الاجتماعية أن النسق الاقتصادي في المجتمعات هو النظام المستقل نسبياً وأن كل ما عداه من الأنساق مساعدة وتابعة ، وبدون الإغراق في تحليل تفاصيل هذا التفاعل بين الانساق الفاعلة في المجتمع الذي يحدد القوانين الاجتماعية للمجتمعات فإننا نذكر فقط أن المجتمعات بعد أن يستقر شكل التفاعل هذا

داخلها تعزز فئاتها الاجتماعية ، وهي التي تحدد في النهايـة قانونية الملكية وعلاقات الإنتاج السائدة ونظام القيم .. الخ من الأنظمة الاجتماعية .. وفي إطار هذا الفهم يأتي دور الإعلام ـ كنسق تابع من جهة ومتغير من جهة أخرى ، وكأداة للضبط الاجتماعي التي تستخدمها المجتمعات في تدعيم استقرارها وبقاء أوضاعها ، أو أداة لتغير هذه الأوضاع وفقاً لما ارتضته الصفوة ، ووفق قواعد الملكية لأدوات الإنتاج ووسائله، ووفق شدة أو ضعف الصراع الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية المختلفة أيضاً .

نظريات الإعلام

لا شك أن الجدلية بين الفكر والمادة وبين الرأي ومحاولة تغيير الواقع إلى أفضل هي التي حكمت الصراع البشري الطويـل في كبت الرأي من جهـة المجموعات البشرية أو الأفراد الذين لهم مصلحة في ذلك ، والدفاع عن التعبير عن الرأي لمن لهم مصلحة في التغيير ، ونضال الإنسانية الطويل على هذه الأرض هو ببساطة جزء من عملية التطور والصراع الإنساني ، فمضطهدو الأمس الذين طالبوا بأن تتاح لهم حرية إبداء الرأي في البداية هم المضطهدون لغيرهم اليوم ، والمطالبين بإسكات الأصوات الناشزة .

وفي عصرنا هذا يحكم نظريات الرأي والإعلام ما يصنفه علماء الإعلام بالنظريات الثلاث ، ورغم قناعتي الذاتية بأن هذا التقسيم (أكاديمي) ، ويبتعد عن الواقع المعاش ، إلا أن خطوطه العريضة تفيد النقاش حول القضية التي نحن بصددها ، وهذه النظريات[٤] هي : ـ

أ ـ النظرية (الليبرالية) .
ب ـ النظرية الشمولية .
جـ ـ النظرية المختلطة .

١ ـ النظرية (الليبرالية) :

تـأخذ هـذه النظريـة تسميتهـا من تسميـة النـظام الاقتصـادي الحـر أو (الليبرالي) ، وهذه النظرية هي وعاء الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية

وأوروبا الغربية ، واليابان ، وكل من يأخذ من الدول المتقدمة بالنظام الاقتصادي الحر ، ولقد نشأ المفهوم الغربي للحرية في مجال الإعلام في حماية المفهوم الرأسمالي للحرية في مجال الاقتصاد ، وكما تطور مفهوم الحرية الاقتصادية من حماية الفرد إلى حماية الاحتكارات تطور مفهوم الإعلام أيضاً من حماية الحقوق الديمقراطية إلى حماية المكاسب الاحتكارية .

ولقد بدأت هذه النظرية كتعبير عن ثورة النمو الرأسمالي الناشىء في أوروبا بشعارات الحرية في وجه أنظمة الحكم الاستبدادية الإقطاعية التي كانت تسد طريق التطور الصناعي والتبادل التجاري ، وكان مفهوم الحرية آنذاك منصباً على تأكيد قيمة الفرد ، من حيث هو فرد ، ومن حيث حقه في ممارسة نشاطه الاقتصادي بأقل قدر ممكن من تدخل الدولة ، إلا أن هذه النظرية ـ رغم ما تبدو عليه من لمعان ـ ليست كاملة التطبيق في الواقع ، فعلى الرغم من ترسخ جذورها في القرن التاسع عشر بعد كفاح مرير وطويل استغرق ثلاث قرون على الأقل[٥] مع القوى المؤثرة في المجتمع الإقطاعي الأوروبي القديم ، إلا أنها مع تغير المجتمع أصبحت تحت ضغوط ليست بالقليلة ، فالحرية الإعلامية المطلقة هي فكرة (طوبائية) حيث أن العوامل الاقتصادية (ملكية وسائل الإعلام ، والعوامل السياسية ، ومصلحة الدولة العليا ، أو مصالح الاحتكارات المختلفة) تجعل من حرية الإعلام مقولة نظرية .

٢ ـ النظرية الشمولية :

تنص دساتير دول المنظومة الاشتراكية على حرية الإعلام ، تماماً كما تنص على ذلك الدساتير (الليبرالية) ، لكن الاختلاف يقع في فهم كل منهم للحرية ، فالحرية في النظرية الشمولية تأتي بوضع وسائل الإعلام في يد المنظمات الشعبية التي تسيرها لخدمة المجتمع ، وبدون أي وجه من أوجه الاستغلال ، وترتكز ملكية وسائل الإعلام في نطاق الملكية العامة ، حتى تكون تعبيراً عن مصلحة المجتمع ، وأهدافه ، لأن الملكية العامة لهذه الوسائل تؤدي إلى إتاحة حرية التعبير على نطاق شعبي عريض ، إلا أن السؤال يبرز من

جديد ، وهو : من يقرر مصلحة المجتمع ، ومصالح المجموعات المشكلة له ؟ والنظرية الشمولية تجيب على ذلك : بأنه الحزب !

٣ ـ النظرية المختلطة :

ونحن نطلق عليها إسم نظرية من قبيل الاصطلاح العلمي ، وليس من قبيل تقرير حالة ، لأنه بيز النظرتين اللتين تحكمان نصف العالم يأتي العالم الثالث بمحاولاته المستمرة في إيجاد نوع من التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، وقد أصبحت تجارب هذا العالم النامي تحوي خليطاً من النظم السياسية المعاصرة ، ومن النظم الاقتصادية ، بجانب النظم الأبوية والتيوقراطية . القائمة على الملكيات والمجتمعات القبلية والعشائرية ، وتملك الأجانب للأرض والتجارة والإعلام ، وكل هذه النماذج ما زالت تحتل مواقع على خريطة العالم الثالث ، ولقد انعكست هذه الظروف والتعقيدات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية على إعلام العالم الثالث ، وعلى أشكاله المختلفة ، وتطبيقاته المتباينة .

وكما وقفت هذه البلدان في نقطة بين النظام الاقتصادي الحر وبين النظام الاشتراكي وفي بعض الأوقات تجمع ما بين الأسوأ في النظامين ـ كذلك تفاوتت أشكال الملكية ، والأطر النظرية التي تحكم وسائل الإعلام ، وتسيطر عليها وترسم لها فلسفتها وتوجهاتها .

هذه هي النظريات التي تحكم وسائل الإعلام في عصرنا الحديث ، وبرغم الاختلاف الجوهري في أطرها ومضمونها وأدواتها إلا أنها تتفق جميعاً على تحقيق هدف واحد ، وهو كسب الرأي العام ، وتوجيهه لما تبثه وتنقله من أخبار وقضايا ، لمصلحة فئة اجتماعية أو دولة أو إقليم .

ولأن الإعلام ـ كما أسلفنا ـ ليس نسقاً مستقلاً بشكل نهائي ، كما أنه ليس نسقاً قائداً ، فإنه لا يمكن قراءة دوره وأهدافه إلا إذا تعرفنا على المجتمع الذي يتوجه إليه في الإطار الدولي أو الإقليمي ، أو في إطار دولة بعينها .

الإعلام في الإطار الدولي

الإعلام بعد الحرب العالمية الثانية : الموجة الكاسحة

شهد عصرنا الحالي أضخم ثورتين غيرتا خريطة العالم بعد الثورة الصناعية الكبرى ، ونعني بهما ثورة عالم (الأليكترونات) ، وثورة الاتصال (الإعلامي) ويتفق كثير من الباحثين على أن ثورة الاتصال أخطر وأعمق أثراً ، وأنها سوف تبقى سمة للعصر الذي نعيشه .

كان من أبرز آثار الحرب العظمى الثانية ونتائجها ظهور دور الولايات المتحدة الأمريكية ، وبداية تقلص عصر (الأمبراطوريات التقليدية ، وبالفعل شهدت السنوات التالية للحرب ملامح تقسيم عالمي جديد ، تقف الولايات المتحدة فيه على رأس جانب تتزعم أوروبا الغربية (المنهارة) اقتصادياً وقتئذٍ ، واليابان ، وتتحرك طموحاتها وأحلامها نحو إفريقيا وآسيا ، فيما سمي . بعد ذلك بملء الفراغ الناشىء عن جلاء القوتين التقليدتين (بريطانيا وفرنسا) ، وعلى الجانب الآخر كان يقف الاتحاد السوفياتي يعي تماماً تجربة الحرب وبداية تفجر الخلافات بينه وبين الولايات المتحدة ولكن ليس بدون طموحات (إيديولوجية) .

كان المناخ العالمي وقتئذٍ مليء بتوالي الأحداث التي شكلت ولفترة طويلة تالية مساراً جديداً .

كان العالم الخارج من الحرب قد شهد أهمية الإعلام من خلال (ماكينة) الإعلام النازية ، فبدأ يؤمن ويعطي مزيداً من الاهتمام للإعلام ، خاصة بعد أن خاض تجربة مثيرة ، عانت فيها شعوب العالم ونظمه من أثر الدعاية الألمانية ، وابتكر إنسان الغرب طرقاً وأساليب جديدة لمواجهتها.

ومن هنا فقد بدأ الاهتمام المفرط بالإعلام كأداة ضرورية لدعم النظم السياسية والاقتصادية التي يبشر بها كل فريق ، فنالت مشاريع « مارشال » لإعادة تعمير أوروبا ، وتبني حقوق الإنسان وفكرة التحرر والديمقراطية نصيباً واسعاً ،

وبدأ العالم كله يسمع عن أمريكا سيدة العالم الحر ، وبدأت أجهزة الإعلام تقدم نموذج الإنسان الأمريكي المتفوق البطل النبيل الذي هو ابن طبيعي لنظام اقتصادي واجتماعي وسياسي يحقق له هذا التفوق .

وفي الوقت الذي كانت فيه وسائل الإعلام الغربية تمارس دورها في إطار التبشير والدعاية لنظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بما يضمن لها استمرار مصالحها في المجتمع العالمي ، في ذلك الوقت كان الإعلام في دول المنظومة الاشتراكية يسير وفق إطار فلسفي تم تحديده منذ أيام (لينين) ، ويتلخص هذا الإطار في مقولة قالها « ستالين » وهي أن الصحيفة ما هي إلا جهاز تنظيم جماعي بين أيدي الحزب والدولة السوفياتية ، وأن الصحافة ما هي إلا وسيلة لربط العلاقات مع الجماهير العاملة لبلداناً ، والتفافها حول الحزب والدولة السوفياتية ، ففي هذا تتمثل المهمة المباشرة للصحافة[٦] .

ومع استمرار زيادة التوتر والصراع على مناطق النفوذ في العالم ظهر التباين والاختلاف في إدارة الصراع بين القوتين وتبعاً لاختلاف المنهج في إدارة الصراع فقد اختلفت أدوار وسائل الإعلام ، انطلاقاً من الاختلاف الجذري بين مفهومي الإعلام في كلا المعسكرين .

فبينما اقتصر إعلام دول المنظومة الاشتراكية على دوره الداخلي وفق إطاره الفلسفي حتى السبعينات من هذا القرن انطلق الإعلام الغربي يمسح خريطة العالم ، ولأن دول العالم الثالث لم تكن ـ وما زالت ـ غير قادرة على التوصل إلى نموذج اقتصادي واجتماعي وسياسي وإعلامي يعبر منها ، ويساهم في تطورها ، ونموها ، فإن إعلامها ظل مخترقاً من قبل وسائل الإعلام الغربية .

ولعل أكثر الأدلة على اختراق إعلام العالم الثالث هو ما ذكرته مصادر (اليونسكو) من أن نسبة المسلسلات والمواد التلفازية الأمريكية في برامج العالم الثالث تصل إلى ما بين ٤٠ ـ ١٠٠٪ من البرامج المعروضة ، وأن أرباح شركات التلفزة الأمريكية قد بلغت في عام واحد حوالي (١٧٥) مليون دولار أمريكي .

ولقد ساهمت عوامل ومتغيرات كثيرة في أن تتحول علاقات التبعية الاقتصادية إلى تبعية سياسية وإعلامية[٧] . وهذه التبعية الإعلامية أو الاختراق

الإعلامي هي في واقع الأمر تعبير عن فجوة حضارية هائلة ، وفي نفس الوقت أطماع غير محدودة من عالم الغرب ، وكما يقول التقرير رقم (٢٣) للجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام « اليونسكو » : أن الفجوة الحضارية الرهيبة بين الدول المتقدمة والدول النامية هي التي مكنت مجموعة الدول الأولى من السيطرة على مصادر الإعلام والثقافة في مجموعة الدول الثانية ، وهي التي تجعل في النهاية الدول النامية في موقف الاعتماد الكلي على ما تبثه وسائل الإعلام في الدول المتقدمة ، وهو وضع يعكس ملامح السيطرة الاقتصادية التي تمارسها الدول المتقدمة على الدول النامية .

وقبل أن نتعرض لأثر هذا الاختراق الإعلامي وأهدافه فإنه يجدر بنا أن نعود مرة ثانية إلى قراءة الإطار المرجعي لوسائل الإعلام الغربية ومغزاه وفق فلسفتها التي حددتها نظم الملكية .

يستند الاتجاه (الليبرالي) في الاقتصاد إلى إعلاء قيم الفردية من حيث تأكيد دور الفرد وحريته ، وقيم المنافسة والمغامرة والربح ، ولقد كانت هذه القيم الإنسانية أساساً جوهرياً لفلسفة الاتجاه (الليبرالي) في ظل المنشأ التاريخي للاتجاه نفسه ، ففي مواجهة عصر الاستبداد والإقطاع وتدخل الدولة كان لا بد من قيم جديدة ، تتصارع مع القيم القديمة ، وتحل محلها ، لتساهم في أحداث التغيير ، ولقد كان هناك توازن دقيق بين صراع القيم هذا وبين تغير شكل النشاط الاقتصادي الأساسي .

ومع تطور المجتمعات الرأسمالية والتعقيد الذي صاحب تطور الثروة - خاصة في أوائل القرن التاسع عشر - بدأت مرحلة ظهور الاحتكارات ، وعصر الشركات العملاقة ، وإن كان هذا التطور له أسبابه الاقتصادية ، مثل الرغبة في تكتل رؤوس الأموال الخاصة في وحدات كبيرة ، والتوسع الضخم في الإنتاج ، وخفض تكلفته ، وقد صاحب هذا التطور تغير في الإطار النظري ، من حيث تجاهل احترام المنافسة التي سرعان ما وجد منظرو الاتجاه تبريراً جديداً قالوا عنه أن « السلاسل تجنب الهزات الاقتصادية » ولقد واكب هذا التطور إضافة جديدة ، تصب في مجرى القيم ، خاصة بعد دخول هذه التكتلات إلى سوق امتلاك وسائل الإعلام وإدارتها ، وكانت القيم الجديدة هي قيم الاستهلاك غير المحدود ، ليقابل التطور في الإنتاج الوفير ، وقيم تحقير العمل اليدوي

ليواكب عصر التطور التقني ، وسيطرة الآلة ، وزيادة المتاعب التي تسببها نقابات العمال .

ولقد ظل شبح أزمة الكساد الكبير في عام ١٩٢٩ يؤرق النظام الاقتصادي العالمي كله وظل دائماً له للبحث عن سبل تأمين ضد تكرار الأزمة ، خاصة تلك السنوات العصيبة التي كانت الثمار فيها ملقاة في الحقول ، لا تجد من يجنيها ، لأن تكلفة العمالة والنقل أكثر من ثمنها في السوق[٨] .

كان هذا المأزق سبباً آخر لتكثيف الجهد وراء نشر قيم الاستهلاك والرفاهية ، ووجد الإعلام الغربي الذي ارتبط في مرحلة تالية بالشركات العملاقة في سوق العالم الثالث أرضاً خصبة لا ينبغي تركها ، وبدأ هجوم منظم استبدل فيه الغرب الجندي بالإعلان الجذاب ، وطلقة الرصاص بالسلعة الجديدة ، وأصبح هذا الموقف شديد الملاءمة مع الفلسفة السياسية والاقتصادية التي تهدف إلى جعل العلم الثالث ـ إجمالاً ـ مجرد نسق اقتصادي تابع ، وبالتالي ، فإن العالم الرأسمالي سوف يصبح مطلق الحرية في التحكم في خريطته الاجتماعية والسياسية .

وفي ظل هذا الوضع الغريب من التبعية أصبحت حالة البلدان النامية في وضع « المكشفين إعلامياً » ، فقد كان النموذج الذي تقدمه وسائل الإعلام الغربية من خلال هذا الاختراق نموذج إنسان معوق للتنمية التي هي الخلاص الحقيقي للعالم الثالث من مشاكله .

ولم يقتصر الأمر على هذا فقط ، بل لقد دخل إعلام العالم الثالث سوق منافسة غير محايدة وغير عادلة ، فاستخدام النظم (الليبرالية) لوسائل إعلامها التي تخدم مصالحها بما تملكه من تمويل ضخم وتقنية متقدمة و (كوادر) فنية عالية التدريب والمهارة حقق لها اكتساحاً حقيقياً في مواجهة وسائل إعلام لا تملك إطاراً فلسفياً يكفل لها المقاومة ، ولا تمويلاً ضخماً تواجه به المنافسة .

ولكي تتضح لنا خطورة أثر التراكم الكمي الذي يتحقق من هذا الاختراق في عصر سمته القارىء العام ، والمثقف العام الذي تساهم وسائل الإعلام في تكوين شخصيته وثقافته وسلوكه ، فإن سيلاً من المسلسلات التلفازية الأمريكية مثل « كوجاك » و « عالم الفضاء » و « عالم شيلي » و « الواجب الخطر » و

« دالاس » وغيرها من الرصيد الهائل من المسلسلات المعدة إعداداً فنياً بالغاً ، تقوم بمهمة غسيل المخ لشعوب بلدان العالم الثالث ، فهي تقدم البطل النبيل الإنساني الذي يسعى إلى مساعدة الغير ، ويتخلص من المأزق بسهولة ، ويتحلى بالشهامة والبطولة والعمل الدؤب ، كما أن نموذج البطل الثري الذي يستخدم ، والذي يتمتع بكل ما في العصر من تقدم تقني يجعل إنسان العالم الثالث يشعر بأنه مسحوق أمام هذا الامتياز والرفاهية البالغة ، وبجانب غسيل المخ هذا الذي يتم عن طريق ترك عقل المشاهد العادي يقوم بالمقارنة البسيطة بينه وبين البطل النموذجي فإن وسائل الإعلام لا تتحرج أن تدس أخباراً كاذبة تماماً ، وهي بذلك تسير في خط مواز لنفس الخط الأول ، فعلى سبيل المثال أذاعت إذاعة « إسرائيل » الناطقة بالعربية في شهر اكتوبر ١٩٨٣ خبراً قالت عنه أنه منقول عن الإذاعة البريطانية ، مفاده أن رئيس إحدى الجمهوريات العربية المحاذية لأسرائيل قد أطلق عليه الرصاص ، ونقل إلى المستشفى في حالة خطيرة ، وقد سبب هذا الخبر في ساعاته الأولى كثيراً من الاضطرابات ، إلا أنه تبين بعد فترة أن الإذاعة البريطانية لم تذع الخبر![٩] .

وعلى نفس المنال نشرت إحدى الصحف البريطانية في شهر ديسمبر ١٩٨٤ أن أحد وزراء الإعلام العرب السابقين قد اعتقل بتهمة معرفته بمحاولة انقلاب في بلده وعدم إبلاغه للسلطات عنها ، وقد نشر الخبر في نفس الوقت الذي كان فيه الوزير يقوم فيه بزيارة خاصة لإحدى البلدان المجاورة ، وعلى مرأى ومسمع من صحافة العالم كله وإعلامه .

في هذين المثلين يتضح خيط واحد ، يربط بينهما ، وهو الإعلام الكاذب القريب من التصديق ، وهو أحد أساليب الاختراق للعالم الثالث ، وإثارة البلبلة ، وليس هذا فقط بل إنه على نفس المستوى كان الاختراق الإعلامي لوسائل إعلام الغرب ليس عادلاً البتة ، ولا محايداً ، ففي الوقت الذي يرفع فيه الإعلام (الليبرالي) شعارات حرية المعلومة ، والبحث عن الحقيقة ، وبث قيم الفضيلة والخير ، كان يقع في نفس الوقت في تناقض هو عكس ما ينادي به .

ولعل أمثلة بسيطة ننعش بها الذاكرة تؤكد صحة ما ذهبنا إليه ، فمصير تقرير لجنة (وارين) في مقتل الرئيس الأمريكي (جون كينيدي) ، ومناقشة

احتمال تورط المخابرات الأمريكية في تدبير اغتياله ، ثم اغتيال قاتله ، في سلسلة صدف عجيبة ، لم يحظ هذا كله من وسائل الإعلام الغربية بقدر من الاهتمام والتحليل مثلما حظي مقتل الرئيس المصري أنور السادات ، ومثال آخر هو تقرير لجنة (السيناتور جون تشرش) عن أزمة الطاقة التي أذاعت تقرير أعمالها في مارس ١٩٧٤ ، وأدانت فيه شركات البترول الأمريكية نتيجة موقفها الاستغلالي تجاه أزمة النفط لم يذع تفصيلاً ولم يتناوله المحللون والمعلقون بمثل إمعانهم في ترويج معلومة لا أحد يجزم بصحتها عن أطماع السوفيات في نفط الخليج ، ولم تعالج قضية ديون العالم الثالث التي تهدد بعض الدول النامية بالإفلاس مثل ما عولجت قضية فرض ضرائب على العاهرات ، فبينما أفردت الصحافة وشبكات التلفزة والصفحات والساعات لمناقشة القضية ، وأغرقت في شرح تفاصيل نسبة الحسم من الربح مقابل استهلاك « الآلة البشرية » لم تفكر مثلاً في أن تتيح نصف هذا المساحة الإعلامية لمائتي مليون كائن بشري مهددين بشبح الموت جوعاً في منطقة حزام الفقر والجوع في إفريقيا وآسيا ، وفي الوقت الذي تبكي فيه وسائل الإعلام الغربية على مسلمي أفغانستان لا يذكر أحد مسلمي الفلبين الذين يذبحون وهم نيام في منازلهم[١٠] .

في إطار هذه المستويات تعمل وسائل الإعلام الغربية لبث القيم التي تبشر بها وتعمل على ضرب القيم الإيجابية في مجتمعات العالم الثالث التي لو نمت لساعدت المجتمعات على التوجه نحو الاعتماد على الذات .

فمن خلال تقديم نموذج إنساني للبطل الغربي يتم خلق نموذج إنساني مشوه معوق مسحوق بأحلام الرفاهية والاستهلاك و (السماحة الأخلاقية) للحرية والفردية والمغامرة ، ويتم دعم هذا النموذج المنهار بترويج الأخبار الكاذبة القريبة من التصديق ، وفي نفس الوقت على مدى زمني أطول يتم تقديم جزء من المعلومة له ، وهو الجزء الذي يتواءم مع أهداف النظام الرأسمالي العالمي كله ومصالحه ، وفي ضوء هذا كله فإن أي باحث موضوعي وأي مثقف ينتمي إلى العالم الثالث لا يملك إلا أن يدق جرس إنذار ، لينبه إلى ضرورة تدارك هذا الاختراق الإعلامي الذي يؤدي مع عنصر الزمن إلى نتائج فادحة يصعب تداركها .

الإعلام في الإطار العربي

في الواقع لا توجد نظرية إعلامية متكاملة في الوطن العربي ، ذلك بسبب الاجتهادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وفي بعض الأوقات المتضاربة التي أثرت في المجتمعات العربية وما زالت تؤثر ، وحتى في نطاق الإطار السياسي الواحد فإن الاجتهادات الإعلامية التي غالباً ما تنتج عن الاختلاف في الاجتهادات السياسية نجدها تختلف ـ ربما إلى النقيض ـ بين فترة حكم إلى فترة حكم أخرى في البلد الواحد .

ورغم وجود مؤسسات (أكاديمية) ذات تاريخ ليس بالقصير في وطننا العربي تدرس الإعلام وتدرسه إلا أن فكرا إعلامياً نابعاً من حاجات الوطن العربي وتطلعاته لم يبرز على السطح بعد ، حتى في خطوطه العريضة ، وقد رصدت إحدى الكتابات الأخيرة في هذا الموضوع فقالت : « مما تجدر ملاحظته خلو الميدان (الأكاديمي) في مجال الدراسات الإعلامية العربية من أي محاولة لدراسة الواقع الإعلامي العربي ، ترصد تطوره ، والمؤثرات العديدة التي يخضع لها ، سواء من جانب السلطة السياسية أو القوى الاقتصادية أو أشكال التبعية المختلفة للإعلام الغربي[١١] » .

ولعل هذه التساؤلات نابعة أيضاً من موقف نظري و (أكاديمي) متأثر بما هو موجود في الكتابات الغربية ، أو في محاولات بعض منظري العالم الثالث ، وتقديمهم لنظرية التبعية الإعلامية قياساً على مسار النظرية نفسها في المجال الاقتصادي ، إلا أن هناك خطوطاً عريضة تحكم الإعلام العربي يستطيع أن يحددها المراقب بالآتي : ـ

أولاً : رغم تعدد الاجتهادات الاقتصادية والسياسية المطبقة في أقطار الوطن العربي إلا أن هذا لا يمنع أن تكون معظم وسائل الإعلام الرئيسية خاضعة لتحكم الدولة ، فحتى الدول التي تتيح حرية العمل السياسي ، وتقبل تعدد الأحزاب نجد أن جهازي الإذاعة والتلفزة ، وكذلك وكالة الأنباء الوطنية ـ إن وجدت ـ خاضعة لإدارة الدولة ، وتدار من قبل السلطة التنفيذية .

ثانياً : الصحافة من وسائل الإعلام الرئيسية هي التي تخرج فقط عن هذا

الشمول في بعض الأقطار العربية ، فبعضها مملوك ملكية خاصة ، أو تابع لمؤسسات لها علاقة بأحزاب سياسية قائمة ، ولكنها ـ أيضاً ـ خاضعة للسلطة التنفيذية من خلال قوانين الرقابة ، ووسائل السيطرة الأخرى ، مثل التصريح بالإصدار أو الإلغاء بعد الإصدار ، أو الحرمان من الاشتراكات الحكومية . . الخ من تلك الخطوات .

ثالثاً : شهد الوطن العربي ـ خلال ربع القرن الماضي ـ مرحلة نشطت فيما بينه « حرب الإذاعات والصحف » ، كوسيلة من وسائل التأثير في الجماهيرية عبر الحدود ، وكان المؤثر الأساسي لهذه الحروب الكلامية والإعلامية هو الموقف من القضية الفلسطينية ، والموقف من الاستعمار ، والموقف من ملكية الثروة وتوزيعها ، وكانت هذه القضايا كلها مجال استقطاب جماهيري عربي واسع ، وعندما انخفضت مصداقية القضايا المطروحة انفكت الجماهير عن القبول بدون مناقشة لأطروحات الحروب الإعلامية الإذاعية الصحفية .

إن قدراً كبيراً من الثبات والحركة والركود والتغير والالتزام واللامبالاة التي قد تبديها الجماهير العربية تجاه القضايا السياسية والاجتماعية القومية يمكن إرجاعها إلى التذبذب في مصداقية الإعلام العربي خلال ربع القرن الماضي .

فكلما كان الإعلام معبراً حقيقياً عن طموحات الجماهير ، ويطرح بوضوح الأهداف القومية ، كلما استجابت له الجماهير ، والعكس صحيح ، فالجمود واللامبالاة المشاهدة على ساحة الوطن العربي اليوم رغم عمق تأثير ما يمر به من قضايا مصيرية ناتج عن ضعف في مصداقية الإعلام العربي .

رابعاً : في إطار الصحافة ، وهي العامل المتحرك الأكثر من وسائل الإعلام ، ونتيجة لطبيعة هذه الوسيلة التي يمكن أن تنقل ، وتحرف ، وتؤثر على فئة من الناس ، تعد نخبة في المجتمعات (الفئة التي تستطيع القراءة والفهم) نجد أن السلطات في الوطن العربي تلجأ إلى : ـ

أ ـ إخضاع مسودات المطبوعات إلى الإحالة على سلطات مختصة قبل الطبع .

ب ـ نظام العقوبة بعد النشر

جـ ـ منع المطبوعة من الدخول إلى القطر .
د ـ تولى الحكومات إصدار مطبوعات وصحف تعبر عنها .
و ـ دعم الكتب والصحف التى تدعم فكر الدولة ، وحرمان من الدعم والإعلان أو التوزيع للصحف التي تأخذ موقعاً قد يرى بعضهم أنه سلبياً تجاه هذه الحكومة أو تلك .

الملكية والتمويل :

تظل قضية ملكية وسائل الإعلام واحدة من أكثر قضايا الإعلام حساسية بوجه عام ، وواحدة من أكثر ما يشغل الفكر الاجتماعي والسياسي بشكل خاص ، الأمر الذي يجعل منها قضية شائكة وذلك لكونها تعبير عن علاقات ودلالات قوى وتوازنات داخل المجتمع .

ولعل ما يزيد في حساسية القضية وتشابكها أن المجتمع الإنساني في تطوره لم يحسم رؤيته لقضية « الملكية » فتباينت وجهات النظر واختلفت وتعددت النظريات والنماذج في تطبيق فلسفة هذه النظريات .

والقول الشائع (إن من يملك يحكم) يظل صحيحاً في ملكية وسائل الإنتاج وأدواته ، ولقد دافع المجتمع الإنساني طوال مسيرته ضد سيطرة هذا المفهوم ، فحاول أن يقلص من مدى الحرية المطلق للمالك ، ففي عالمنا اليوم لم يعد مستساغاً من « مالك » منشأة ما أن يديرها ، ويحدد أجور العاملين فيها وساعات عملهم ، فقد ظهرت النقابات ، ونظم التأمينات ، واتحادات العمال ، إلى غير ذلك من (ميكانيزمات) المجتمع الإنساني للدفاع ضد سيطرة مفهوم (من يملك يحكم) ، بل حتى على مستوى اللعبة السياسية الأكبر فإن علاقات الأحزاب السياسية بالتكتلات الاقتصادية الضخمة تشهد هذا النوع من صراع القوى بين مصالح التكتلات واتجاهات الحزب ، وصولاً إلى صيغة وسط تضمن تقليل وتقليص سيطرة من يملك أدوات الاقتصاد في مجتمع ما من أن يتحكم ، ويذهب بعض المؤرخين والمحللين أن في بريطانيا واحداً من أعرق أحزابها وهو حزب العمال قد يتخلى أحياناً عن مطالب العمال خوفاً من أن يسيطر العمال بمطالبهم المستمرة على الحكم ، نتيجة تحكمهم في ضمان استمرار آلية الإنتاج

القومي ، ويدللون على ذلك بأن صوت حزب العمال لم يرتفع إلا في سنوات ١٩١٩ و ١٩٢٣ و ١٩٣٠ و ١٩٤٥ ، وهي السنوات لتي كانت تهتز فيها (الأمبراطورية) والنظام الرأسمالي كله ، وعندما أحس الحزب بحاجته إلى التوافق مع مطالب العمال وعدم التخلي عنهم .

وحتى في عصر الإقطاع حيث كان المالك يملك الأرض ومن عليها ، وكان الولاء الاجتماعي لمالك الأرض والكنيسة ، حتى في هذا العصر فقد شهد ثورات وانتفاضات اجتماعية وفكرية ضد سيطرة (من يملك) ، ولعل دعوة (مارتن لوثر) لإصلاح الكنسية هي واحدة من أخطر الحركات الإصلاحية التي تتفق مع نفس المعنى الذي نذهب إليه ، فقد وقف هذا الرجل ضد سلطان (البابا) ، وضد سلطان الكنيسة ، رافضاً ملكية (البابا) لمملكة الأرض وصكوك مملكة السماء ، ولقد أثمرت هذه الدعوة الإصلاحية كثيراً ، ونرى أن مفكري الثورة الفرنسية « روسو ، جون لوك ، مونتسيكو » قد أسهموا بدور كبير في مناقشة الحق الإلهي ، وقد خرج الفرنسيون في أيام الثورة يحملون شعارين بالغي الأهمية هما شعار (الحرية والإخاء والمساواة) وشعار (اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسيس) .

وخلاصة الأمر أن المجتمع الإنساني لم يقبل أن يترك قانون قوة الملكية لتفاعله الطبيعي ، بل لقد حرص دائماً أن يضع له ضوابط ، تحكم تفاعل القانون ، وتطوره داخل المجتمع الإقليمي والدولي في آن واحد ، ومن هنا فإن تفسيرات المحللين والمؤرخين التي ترى وتقر الحروب والنزاع على مناطق السيطرة والنفوذ والمصالح الحيوية وتقسيم خريطة العالم بين قوى كل عصر سواء عصر الأمبراطوريات أو عصرنا الحديث ، أقول أن هؤلاء الذين يفسرون الصراع الدولي على هذا الأساس يقفون دائماً عند فكرة الملكية وقوتها . ولقد جاءت نظريات توازن القوى من داخل هذا المضمون في إطاره العام .

في هذا الإطار نستطيع تناول قضية ملكية وسائل الإعلام ، فمع التطور والتعقيد الذي حدث للمجتمعات في المائة سنة الأخيرة ، ومع إدراك العالم كله ـ شرقاً وغرباً ـ لأهمية أدوات الإعلام في مخاطبة الجمهور وتكوين الرأي العام ، في هذا الإطار أتصور أنه أنسب الأطر لمناقشة قضية الملكية .

فإذا كانت مناقشة ملكية وسائل الإنتاج وأدواته لا يمكن أن تتم بعيداً عن بعدها السياسي والاجتماعي وإلا أصبحت مناقشة قانونية عقيمة حول حقوق الأفراد في التملك والملكية والحيازة كذلك أتصور أن مناقشة قضية ملكية وسائل الإعلام لا يمكن أن تتم بعيداً عن بعدها السياسي والاجتماعي ، ومن هنا فقد كان وصفي للقضية أنها قضية شائكة .

في بداية طرح القضية أتساءل : هل هناك وسيلة إعلام حرة تماماً ؟ وأعني بالحرية هنا حرية مالك الوسيلة في بث رسالته الإعلامية التي يشاء ، وبالطريقة التي يشاء ، وفي الزمن الذي يحدده ، والجمهور الذي ينتقيه ؟ أم أن قانون الحرية حتى داخل هذا الإطار الجدلي قانون نسبي ، وليس مطلقاً ؟

في الواقع لا توجد مثل هذه الحرية المطلقة ، وذلك لأسباب عديدة منها :

١ ـ إن قواعد اللعبة في المجتمع الإنساني لم تعد تسمح لقوة ملكية أن تتعاظم وحدها ، دون أن يكون هناك توازن آخر يربطها بمصالح آخرين ، داخل إطار حركة قوى كاملة ، وليس حركة قوة وحيدة بعينها ، وهذا ـ في حد ذاته ـ تنازل عن الحرية المطلقة للمالك ، أي أن الملكية هنا لا تمارس فعل الحرية كاملاً ، بل هي تربط نفسها بمصالح وتكتلات وقوى ، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية داخل المجتمع الذي تعيش فيه .

٢ ـ الإعلام أصبح صناعة كاملة وأصبحت له حسابات وتكاليف وعائدات، وانتهى عصر صحافة (البنس) ذلك العصر الذي تستطيع فيه أن تنشر جريدة وتبيعها ببنس واحد، لتحقق لها الانتشار، ولا يوجد مطبوع عالمي واحد يحقق توازن إنفاق من خلال البيع فقط، ولا يمكن لمؤسسة إعلامية أن تستمر دون عائد الإعلان، أو الدعم.

٣ ـ استمرار لنفس النقطة فإن بعض المؤسسات الإعلامية قد تجد نفسها ـ حتى بعد حسابات عائد الإعلان ـ في حاجة إلى دعم مالي ، وهنا يبرز دور تقوم به الحكومات أو الجمعيات الممولة أو التبرعات الحزبية إلى آخر أشكال الدعم المالي الذي يختلف من بلد إلى آخر .

٤ ـ لا توجد ـ كما قلنا ـ هذه الحرية المطلقة للوسيلة الإعلامية لنقل رسالتها إلى المتلقى ، لأن العالم أدرك أن الرسالة الإعلامية عمل سياسي اقتصادي اجتماعي ، لا يمكن تركه بعيداً عن المراكز والقوى الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع .

وبقيت ملكية وسائل الإعلام في شكلها القانوني متسقة ومنتظمة مع الفلسفة العامة للمجتمع الذي توجد فيه ، من حيث نظرته إلى قضايا الملكية والنظام الاقتصادي ، ورغم هذا الاتفاق في الشكل العام للملكية الذي استقر عليه العالم ، إلا أن العالم الثالث بأكمله ـ ونحن عربياً جزء منه ـ لم يحسم تجربة ملكية وسائل الإعلام ، فرغم أن معظم دول العالم الثالث يسمح فيها بنشاط اقتصادي للقطاع الخاص وبعضها يتركز الجزء الأغلب من النشاط الاقتصادي في يد القطاع الخاص ، رغم هذا الإطار العام للملكية ، إلا أن تجارب ملكية وسائل الإعلام تفتقد هذا التناسق بين ملكية وسائل الإنتاج وملكية أدوات الإعلام .

الخلاصة

شهدت السنوات العشرون الماضية تعاظماً في دور الإعلام في الوطن العربي ، خاصة بعد أن عرفت أهميته في صياغة العقل الجمعي للجماهير .

* رغم نجاح الإعلام في صياغة العقل الجمعي للجماهير فإنه فشل عربياً في خلق رأي عام ضاغط في قضية من القضايا ، لأن صياغة العقل عملية تتم بالتكرار والتراكم والتسلل ، بينما يعتمد خلق الرأي العام على مصداقية الإعلام ونجاحه في دفع الجماهير إلى موقف موحد تجاه قضية محددة في زمن معين .

* الإعلام لا يمكن فصله عن المجتمع الذي يبرز فيه والمجتمع الذي يوجه إليه رسالته ، وهو بالتالي يرتبط بالقوى السياسية والاقتصادية الموجودة في المجتمع ـ ذات المصلحة ـ من حيث بث رسالته ، وهو يربط بالأغلبية التي تتلقى الرسالة ، وهي في نفس الوقت ذات مصلحة مغايرة لمصلحة الأقلية التي تصوغ الرسالة الإعلامية أو على الأقل تخدم الرسالة الإعلامية مصالحها .

* الإعلام نسق اجتماعي تابع ، يخضع لكل تفاعلات القوى داخل المجتمع وبالتالي فلا يمكن أن يكون حراً تماماً ، أو على الأقل محايداً .

* نتيجة لتعقد صناعة الإعلام ، فإن القوى الاجتماعية القادرة على تمويل الصحافة (بالدعم ـ أو الإعلانات) أو القوة هي التي تسيطر على الرسالة الإعلامية وتوجهاتها ، وحتى في بعض التجارب التي ظهرت فيها وسائط أعلام . في الوطن العربي بمنطلقات (أيدلوجية) فقد لعبت العقائد الفكرية نفس دور المال والدعم ، وأصبح من ليس مؤمناً بما أؤمن به خائن وعميل ومتراجع . . الخ .

* وسط كل هذا فنحن مخترقون إعلامياً لكل القوى العالمية ذات المصلحة في المكان العربي والمصالح العربية .

* أزمة الإعلام جزء من الأزمة العربية الشاملة ، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً .

* الإعلام بهذا الفهم وبهذا الدور يختلف عن مكون آخر من مكونات الثقافة العامة في المجتمع ونعني به الثقافة الشعبية ، فالثقافة الشعبية نتاج فطري وتلقائي لحركة المجتمع ، يبدعها أفراده كرد فعل لعلاقتهم مع الكون والطبيعة والظواهر والسلطة والإدارة والموروث الشعبي ، وتفاعل هذه العوامل مع الظرف الزماني والمكاني يفرز هذه الثقافة ، وهي بالتالي لا ترتبط بأي سلطة أو مصلحة بل ترتبط فقط بضمير الشعب ووجدانه وتراثه وتاريخه ، ومدخلاتها لا تنتمي إلى أصحاب مصالح أو قوى ، بل على العكس فغالباً ما تكون مدخلاتها مواقف جذرية تجاه أصحاب المصالح والقوى المسيطرة على حركة المجتمع ، لكن الثقافة الشعبية يظل دورها في تشكيل السلوك الجمعي للمجتمعات محدوداً وهامشياً ، بينما تشكل الثقافة العامة الرافد الأكثر تأثيراً على السلوك الجمعي للمجتمعات والأفراد ، أو أن هذا ـ على الأقل ـ ما وصلنا إليه في العقدين الماضيين كنتيجة لكثير من التراكمات والأفعال ، فحدث شرخ واضح في المجتمع العربي ، نلمسه ونعايشه جميعاً ، فرغم أن وجدان الشعب العربي تنبض داخله أحلام وأفكار الوحدة ، إلا أن العقد العربي الجمعي الذي شكلته وسائط الإعلام وأزمات الحياة اليومية سمحت لدعاوى القطرية أن تبرز ، وأن تظهر برأسها فوق سطح الحياة العربية .

القسم الثاني :

التكامل الاقتصادي العربي

تجاوزت الأدبيات المعاصرة مرحلة التمييز بين ما هو اقتصادي، وما هو سياسي، وأصبحت واضحة للكافة ـ متخصصين وعامة ـ هذه العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة، الأمر الذي دفع كثيراً من المفكرين والكتّاب إلى القول بأن السياسة هي إدارة تحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية.

وفي مجال حديثنا عن التكامل الاقتصادي فإنه لا يمكن فهم ظاهرة التكامل إذا اقتصر بحثها على الزاوية الاقتصادية فقط، فعملية التكامل الاقتصادي لا يمكن أن تتم بعيداً عن « الدولة » التي تلعب في العملية دور « الشخص الرئيسي »، لأنها ـ ممثلة بالحكومة القائمة ـ هي التي تتخذ القرار الذي يضع عملية التكامل الاقتصادي موضع التنفيذ وإذا كان التاريخ يعرف حالات من التكامل الذي كانت تفرضه دول ما على مجتمعات أخرى بالقسر والجبر على النحو الذي كان يحدث بالنسبة للمستعمرات، فإن التكامل الاقتصادي المعاصر هو عملية إرادية بحتة، لا يمكن أن تتحقق إلا باتفاق الدول الأطراف فيه وتوافق الآراء حوله، ولذلك فإنه بدون صدور قرار بذلك من الدولة

المعنية لا يمكن أن تبدأ عملية التكامل الإرادي ، مهما كانت قوة العوامل والأسباب التي تدفع إلى التكامل ، ومهما كانت دقة وعمق التحليل الاقتصادي النظري الذي يقيم الدليل على أهمية مردود التكامل وإيجابيته .

ولعل هذا الدور البارز للدولة وأهمية « القرار السياسي » في عملية التكامل هو الذي دفع بعضهم إلى اعتناق فكرة أن التكامل الاقتصادي لا يمكن أن يتم إلا بعد الاتحاد السياسي بين الدول المشتركة في هذا التكامل ، ورغم أن الواقع التاريخي وتجارب عديد من الدول قد أثبتت عدم صحة هذا الرأي ، فإن هذه النظرة تحوي داخلها عدم تقدير علمي لأهمية التفاعل المتوازن بين الاقتصاد والسياسة ، وهي بذلك تجعل لواحد من الإثنين - أيهما يسبق السياسة أم الاقتصاد - ميزة الاستقلال النسبي عن الآخر ، وهذا إهمال علمي مخل ، غير مدرك تماماً لحقيقة التفاعل المتبادل المستمر بين الاقتصاد والسياسة ، فالسياسة - كما سبق أن أوضحنا - تعبير مركز عن مصالح النظام ووسائله لضمان أهدافه واستمراره ، والجدل - أيهما أسبق المصالح أم التعبير عن حمايتها - نوع من الجدل البيزنطي لا فائدة منه ، ولكن التكامل الاقتصادي - في جوهره وحقيقته - لا يمكن أن ينشأ ويستمر إلا بين دول تتجانس ، أو على الأقل تتقارب في أسس نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، إذ من غير الممكن قيام هذا التكامل بين دول تختلف في أسس نظمها وفلسفتها العامة ، لأن التكامل يؤدي إلى إحداث تغييرات هيكلية عميقة ، تزيد من اعتماد اقتصاد كل دولة طرف على اقتصاديات الدول الأطراف الأخرى وترابطها العضوي معها .

ويبدو أن ارتباط التكامل الاقتصادي بالسياسة ، وهذه العلاقة المتبادلة بينهما هي التي عرقلت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، وليس وارداً هنا أن نتعرض لمحاولات التكامل الاقتصادي أو مشروعاته بمعنى أدق ، ولا وارداً أن تحدد المعوقات التي وقفت في طريق إتمام التكامل الاقتصادي ، لكن ما يعنينا بالتحديد وسط كل هذا هو ما يتعلق بموضوع ورقتنا ، وهو إيضاح لنقطتين هامتين في التاريخ البعيد والحديث للوطن العربي ، فقد شهد الوطن العربي على مدى تاريخه أشكالاً من التعاون والعلاقات التي كانت تتعامل مع المنطقة العربية كلها ككيان واحد ، وكانت حركة الأفراد ورؤس الأموال والتجارة تتدفق

من مكان عربي إلى مكان عربي آخر وفق قانون المنفعة المتبادلة ، دون حواجز أو عوائق ، إلى أن ظهرت الكيانات السياسية في المنطقة العربية ، وظهرت الدول والأقطار ، وطوال الفترة التي كانت فيها أقطار الوطن العربي تحت الاحتلال كانت اقتصادياتها اقتصاديات تابعة للقوة المحتلة ، وكان هناك نوع من أنواع التكامل القسري في إطار تقسيم العمل بين دول قائدة وبلدان تابعة محتلة ، وشهدت الأربعينات من هذا القرن بداية بعض المحاولات لمرحلة ما عرف بالاتفاقيات الثنائية بين بعض الأقطار العربية (سوريا ولبنان) ، وفي نفس الوقت بدأ ظهور مرحلة القطرية الاقتصادية ، وفي واقع الأمر فإن حالة القطرية الاقتصادية هذه كانت تعبيراً عن حالة القطرية السياسية وتفاعلاتها التي غذاها الاستعمار ، ففي هذه المرحلة تضخمت طبقة ذات مصالح بغلق السوق المحلي على نفسه ، وفي نفس الوقت ربطه بالسوق الغربي ، وقد ساند هذه الطبقة ـ بقصد أو بدون قصد ـ تيار من المثقفين العرب ، رفع شعارات القطرية ، مثل دعاوى « سورية الكبرى » ، والهلال الخصيب ، ومصر الفرعونية .. الخ ، وفي مواجهة هذا التيار فإن دعاة الوحدة العربية والقومية لم يجدوا سنداً قوياً داخل الطبقات الاجتماعية لكل قطر عربي إلا الطبقات الضعيفة التأثير في صناعة القرار ، وبعيدة الصلة بمراكزه . ولذلك عندما أنشئت جامعة الدول العربية في منتصف الأربعينيات دخل كل قطر عربي الجامعة وفوق كتفيه وشاح القطرية ، ولم يلقه خارجها وانعكست هذه الحالة وتضخمت مع تعقد التفاعل في الأبنية الاجتماعية ، وانتخاب الصفوة السياسية في الأقطار العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال .

وقد تفاعلت حالة القطرية هذه مع تعاظم دور الفئات الاجتماعية الجديدة (من بيروقراطية وتكنوقراطيين ورجال أعمال) ذات المصلحة في عدم التعاون العربي ، مع حالة التبعية الاقتصادية التي عانت منها اقتصاديات كثير من الأقطار العربية التي تمثلت بعض مظاهرها في عدم قدرة هياكل الإنتاج المحلية على إشباع الحاجات وبالتالي زيادة الواردات ، أو في الاعتماد المتزايد على الاقتراض من العالم الخارجي .

ووجدت البلدان العربية كثير من الذرائع والأسباب لكي تنفصل عن المشروع العربي الاقتصادي ، وراجت تعبيرات على غرار « السيادة » ،

« المساس بالمصالح الوطنية » وغير ذلك ، مما اعتبرته الأقطار العربية سنداً قانونياً ودستورياً للانفصالية. وكان من جراء ذلك ، ونتيجة حتمية له أن هناك (٨٥٦) قراراً قد صدرت عن (٤١) دورة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، التابع لجامعة الدول العربية ، خلال ٢٠ عاماً لم ينفذ منها شيء تنفيذاً عملياً متكاملاً ومستمراً[١٢] .

وهكذا فإن الشهوات السياسية والمصالح قد عاقت عمليات التعاون الاقتصادي العربي ، الأمر الذي أغلق الطريق أمام مشروع عربي للتكامل الاقتصادي .

ولذلك فإن الطبقات المسيطرة أو القريبة من مراكز صناعة القرار في الوطن العربي كانت مهتمة بأن تحقق مصالحها المرتبطة بمصالح قوى اقتصادية أجنبية (شركات كبرى واحتكارات دولية) ، وفي نفس الوقت كانت مهتمة بأن تخنق كل الدعاوى المحلية التي تدعو للإنفراج على الوطن الواحد ، شريك الهم والحلم والمستقبل ، ولم يكن أمام هذه الطرقات سوى طريق واحد هو استمرار ضغطها هي وحلفائها على مراكز صناعة القرار ، واستمرار سيطرتها على العقل الجمعي لمجتمعاتها ، وهو الأمر الذي لا يتحقق إلا من خلال وسائط أعلام تبشر بما يخدم هذه المصالح وتدعو إليه وتشوه كل ما عداها وتهاجمه .

وهكذا نخلص إلى نتيجة هامة هي جوهر اهتمامنا في هذه الورقة ، فقد انتهينا في القسم الأول إلى أن الإعلام نسق تابع ، وأنه يخضع للإدارة السياسية ، وهنا وضح لنا كيف أن السياسة وهي مرتبطة بمصالح القوى الاجتماعية ذات الصوت الأعلى ، كانت هي صاحبة المصلحة في عرقلة المشروع الاقتصادي العربي ، بل على العكس في بعض الأحيان أصابها بضرر ما كان يفعله أعدى أعداء هذه الأمة .

تلك هي الخطوط العامة لحالة التكامل والتعاون الاقتصادي العربي ومعوقاتها ، ولربما ما أوصلنا إلى تلك الحالة انطلاقنا المثالي وربما غير الواقعي - في النظر إلى قضية التكامل الاقتصادي العربي من منظور (الشيء الواجب) ، ولو نظرنا إليه من منظور ما يمكن تحقيقه لوصلنا إلى نجاحات جزئية ، كما هو بالفعل في بعض المشروعات الاقتصادية الثنائية - أو

الأكثر ـ الناجحة نسبياً ، أو كما هو الحال في (التعاون الاقتصادي) في أقطار الخليج تحت مظلة (مجلس التعاون الخليجي) ، وفي الحالة الأخيرة (لعب الإعلام) دوره الكامل في التقريب والفهم من منظور سياسي وثقافي ، ولكن ربما في الحالتين لم يلعب الإعلام دوره الصحيح من المنظور الاقتصادي/الإعلامي من الناحية الفنية ، وإعداد (الكوادر) ، وكذلك تقبل نسيج المجتمع إلى هذا النوع من الإعلام ما يزال قاصراً ، ويحتاج إلى بحث كثير .

القسم الثالث :

الإعلام العربي والتكامل الاقتصادي العربي

ماذا أنجز ؟ وماذا يستطيع ؟

لا أتصور أن باحثاً في قطاع ما على مستوى الوطن العربي يجد نفس السهولة التي يجدها الباحث في قطاع الإعلام فما أسهل وأيسر أن نعدد أخطاء الإعلام العربي وخطاياه ، وما أيسر أن نضع الخطوط العامة ، وأن نتوصل إلى تعميمات يقترفها الكل بدون استثناء .

وقبل أن نتناول بعض السمات العامة للإعلام العربي فإنني أود أن أسجل نقطتين أساسيتين :

الأولى : إن هذا القسم من الورقة قد خصص لمناقشة المجتمع الذي يتلقى الرسالة الإعلامية ، ثم بعض السمات العامة المشتركة للإعلام العربي في مجال الدراسة ، ثم موقف الإعلام العربي من قضايا التكامل الاقتصادي ، وأخيراً تصور لما كان يمكن للإعلام أن يقوم به ، وأن يقدمه .

الثانية : إن تناولنا لهذه القضايا سيكون على شكل نقاط محددة ، منها ما هو تقرير حال ، ومنها ما هو استنتاج قابل للحوار ، ومنها ما هو تساؤلات تفتح الباب للتفكير .

أوضحنا من موضع سابق من الدراسة أن مدخلات الرسالة الإعلامية عمل سياسي بالدرجة الأولى ، وبالتالي فإن مخرجاتها تمثل هدفاً سياسياً أيضاً ، ورغم التباين في أهداف الرسائل الإعلامية التي تبث على مدى الوطن العربي ، فإن المجتمعات التي تتلقى هذه الرسائل تجمعها سمات مشتركة ، وصفات متناقضة ، فالمجتمع العربي ـ بشكل عام ـ مجتمع تمثل فيه نسبة الأمية عدداً كبيراً من سكانه ، وهو مجتمع يعاني من أزمات اقتصادية حادة ، وتفاوت في توزيع الدخل ، وغياب واضح لخطط تنمية ، وتراجع في معدلات الإنتاج ، والمستوى التعليمي لأفراده يشهد تراجعاً ملموساً ، وكذلك مستوى الثقافة العام ، وقد أصبح الإعلام هو المكون الرئيسي للمعرفة والثقافة ، فشكلت وسائطه مجتمعات لدى أفرادها المكون السياسي أقوى أثراً من المكون الاقتصادي بمعنى أن غالبية القراء العرب يهتمون بالتغيرات والأحداث السياسية أكثر من اهتمامهم بالقضايا الاقتصادية .

ولعله مما ساعد على ذلك سيطرة الفكرة « الخلدونية » على الشخصية العربية والمجتمع العربي/الإسلامي ، فإبن خلدون يرى أن القدرة الاقتصادية ليست من عناصر القوة ، بل إنها مقدمة للانحدار والانحلال ، وبمعنى آخر فإن القضايا الاقتصادية والنظرة إلى المال وتراكمه والعمل بالتجارة ، وربما الصناعة كلها موضوعات لا تستحوذ على اهتمام المواطن العربي(١٤) على أقل تقدير ، إن لم تكن مقاومة في العقل الباطن العربي فهي قضايا جانبية . وقد عمل فيها في الأغلب الأعم في وطننا العربي منذ مطلع النهضة (أجانب) ، والملاحظ أنه لم تتطور طبقة تجارية قوية في معظم أقطارنا العربية ، وبالتالي فقد كان تدمير ما تكون منها سهلاً على يد القوى الجديدة في الخمسنيات والستينات وهو دليل قاطع على ضعفها ـ فقد كانت هذه الطبقة أما أجنبية أو متعاملة مع أجنبي . والقلة الوطنية منها لم تكن قد كونت لها قاعدة اجتماعية مثل طلعت حرب في مصر وعبد الحميد شومان في الأردن ، وبالتالي سيصل إزاحتها من الطريق في كثير من الأقطار العربية الكبيرة ، والملاحظ الآن أن هناك شريحة وطنية بدأت تنمو إلا أنها لا تشكل ـ إلا في بعض المناطق ـ ثقلاً معقولاً ، ذا توجه عربي وطني واقتصادي مستنير ، ولعل أحد أبرز رموزها اليوم في الكويت ـ على سبيل المثال ـ عبد العزيز الصقر الذي يمثل توجهاً داخل طبقة وشريحة في المجتمع ,

الكويتي ذات بعد عربي وطني ، في لقاء مع المستثمرين العرب في الكويت عام ١٩٨٦ قال عبد العزيز الصقر(١٥) : « لقد أضحى من الثابت أن استثمار الأموال العربية خارج وطنها وضع غير منطقي ، فرضته ظروف التخلف والتجزئة ، وعمقت اتجاهاته بعض القرارات الاقتصادية وغير الاقتصادية المرتجلة ، ذلك لأننا حتى لو أغفلنا كل الاعتبارات القومية على أهميتها ، واعتمدنا مختلف المعايير الاقتصادية ـ على كثرتها ـ نجد أن استثمار المال العربي في المشاريع العربية هو أفضل سبل الاستثمار وأجداها لكافة الأطراف المعنية على السواء ، ليس من حيث الربح التجاري والمردود الاقتصادي فحسب ، بل من حيث الأمن العربي أيضاً . وقد تعمقت هذه الحقيقة بما أفرزته الثمانينات من ظواهر أثبتت ـ بشكل قاطع ـ أن المخاطر التي تتعرض لها استثماراتنا في الدول المتقدمة ليست مخاطر مالية واقتصادية تهدد الأصل والمردود فحسب ، بل هي مخاطر سياسية أيضاً تتهدد كرامة أصحاب هذا المال ، وحرية قرارهم ، وليست أزمة الديون العالمية ، وفوضى الأسواق النقدية ، وتجميد الأرصدة على الطريقة الأمريكية إلا شواهد قليلة على ما أقصد إليه » .

وفي نفس الكلمة ينتقل الصقر ليضع يده على بعض مكامن الأزمة في الاستثمار العربي فيقول : « لماذا لا يزال المال العربي مغترباً ، ولماذا لا تزال قنواته تتدفق إلى الخارج فلا تترك للوطن واقتصاده إلا النذر اليسير الذي لا يسد رمقاً ولا يستر انكشافاً ؟ إن جزءاً من الإجابة على هذا السؤال يرتبط بعوامل ومعطيات موضوعية . منها سياسية الاستخلاص القطري التي لا تزال معظم الدول العربية متمسكة بها ، ومنها ـ أيضاً ـ افتقاد السوق المالية العربية التي توفر مجالات الاستثمار والأقراض والتمويل، ومنها مصاعب الصرف والتحويل وأسعار العملات ، أما الجزء الأكبر والأهم في الإجابة على السؤال وتحليل هذا الواقع المؤلم فيكمن ـ باعتقادي ـ في عدم توافر الحد الأدنى المطلوب من الطمأنينة ، رغم الجهود التي بذلتها كثير من الدول العربية ، للتخفيق من قلق المستثمرين ومخاوفهم ، وهي جهود أخفقت حتى الآن ـ وللأسف الشديد ـ في تحقيق الغاية المرجوة منها ، ولعل في تعقيد (الروتين) الحكومي وتفشي الفساد الإداري ، وطغيان الاندفاع وراء الربح السريع في الاعمال الهامشية ما يفسر لنا هذا الإخفاق » .

ولأن أصحاب هذا التوجه الذي يمثل « الصقر » أحد رموزه لا يمثلون ثقلاً ضاغطاً داخل المجتمع العربي فإننا نتفهم لماذا كان الذين اهتموا بالإعلام الاقتصادي في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن في الوطن العربي هم فئات المستثمرين الأجانب ، وليس أدل على ذلك من صدور جريدتين في لبنان ومصر ، ناطقتين بالفرنسية والإنجليزية ، كان اهتمامها الأول بالاقتصاد في الوقت الذي لم تصدر فيه ـ إلا ما ندر ، وحتى يومنا هذا ـ مجلات اقتصادية عربية متخصصة ، ومعظم ما نقرأه اليوم عن الاقتصاد العربي إما مكتوب باللغة الإنجليزية ـ من خلال المجلات المتخصصة الصادرة بتلك اللغة أو مترجم عنها .

ولقد طرحت مفاهيم خاطئة في الإعلام الاقتصادي العربي ـ ما زلنا نتغذى بها يومياً ـ عن ثنائية أهل الفائض وأهل العجز ، وهي ثنائية منطلقة من مقولات الوحدة العربية المثالية ، ولذلك عندما جاءت بعض الأقطار العربية التي تكون لديها فائض لكي تقيم بعضاً من مشروعات العمل الاقتصادي في أقطار العجز وجدت صعوبات شتى أقامها (الروتين) والارتجال والفساد الإداري .

وحتى عندما قامت بعض المشروعات الاقتصادية العربية الناجحة فإنها لم تحظ بإعلام ناجح ، ربما لأن الإعلام العربي يهتم بالأمور السياسية ، ويستهويه كل ما هو مثير ، وليس سراً أن أعلامنا العربي من مدرسة (عض الكلب الإنسان ليس خبراً) ولكن (عض الإنسان الكلب هو الخبر) فهناك مشروعات عربية كثيرة ناجحة ، لا يكاد الفرد العادي أن يعرف عنها شيئاً ـ أستطيع أن أعدد الكثير منها ـ وكذلك المهتمون بالاقتصاد ، وهذا قصور لا يتحمل أسبابه الإعلام العام فقط ، بل يشارك في تحمل المسئولية أعلام هذه المشروعات والمنظمات التي قام فيها بدور الإعلاميين موظفو علاقات عامة ، يقومون ـ في مطبوعاتهم ـ بنشر صور أعضاء مجالس الإدارات ، ويعرضون الخدمات التي تقدمها منظماتهم دون الاهتمام بالإعلام الصحيح ، ومن هنا فالقول بأننا نفتقد أعلاماً نوعياً اقتصادياً قول صحيح تماماً .

ولعلها واحدة من خطايا الإعلام العربي والإعلاميين العرب الذين لم يحولوا مقولات الاقتصاديين العرب التي بدأت تدق ناقوس الخطر المدلهم من أن عدم تعاوننا اقتصادياً سوف يؤدي بنا جميعاً ـ فرادى ـ إلى التهلكة ، أقول لم

يحول الإعلاميون هذه المقولات وهذا الخطر إلى معلومات يومية متجاوزين في ذلك إرباكات الظرف السياسي القطري ، وذلك بخلق رأي عام قومي ، يدرك أبعاد تلك المخاطر ويؤمن بأهمية التعاون الاقتصادي ، لأن الإعلام العربي لم يكن في كثير من الأزمات محايداً أبداً ، وكانت تبعيته إما لمصالح طبقة أو لمركز صنع القرار أو لصلة (كوادره) بمؤسسات خارجية ، تؤمن بصحة دعاويها. أو يتمتع بعض قادته بالجهل المضني . . وإلا فهل يتصور أحد أن لا نجد إعلاميين يوصلون فكرة الاقتصاديين حول أهمية التنمية العربية في بعدها القومي ، بل نجد إعلاميين الآن في عام ١٩٨٧ يدافعون عن شروط صندوق النقد ؟ وهل ننسى أن هناك إعلاميين قد قادوا في الستينيات حملة ضارية ضد المد القومي . وروجوا فكرة أن دعاوي التكامل هي ستار يخفي أطماع أشخاص لتأسيس أمبراطورية عربية ؟ وهل كان بعض الإعلام العربي محايداً عندما روج ـ بالخطأ ـ لفكرة مفادها أنه من الضروري إيجاد قدر من التنسيق السياسي والتماثل بين الأقطار العربية قبل البدء في مشروعات اقتصادية عربية مشتركة ؟ ولماذا نغرق في التاريخ البعيد ونحن نعلم أن عدداً من وسائط الإعلام العربي لم يكن موضوعياً عندما دخل في معارك لم تنته حول من كان وراء قفزة أسعار النفط في عام ١٩٧٣ م ، دون أن يحاول تقديم اجتهادات علمية حول الخطوة التالية ، وردود الفعل المتوقعة ، ودون استقراء تصرف الدول المستهلكة ؟ أي أنه كان من الأمثل أن يصبح طرفاً محاوراً لمراكز صناعة القرار العربي ، يستخدم في دوره هذا كل إمكانياته المؤسسية كالحصول على أخبار والقيام بالتحليل والدراسات .

ولأن معظم الإعلام العربي حكومي وما عدا ذلك تسيطر عليه مصالح قوى ، سواء اقتصادية أو عقائدية ، فإن الإعلام العربي لم يقم بالربط الصحيح والصحي بين القضية السياسية والقضية الاقتصادية ، ثم ربط الإثنين بالأمن القومي العربي ، ولم يقل لجمهوره أن الذي يغرقنا بالديون هو طامع في السيادة ، وأن استمرار اعتمادنا على القمح المستورد سيصل بنا إلى أن نبادل شبر أرض برغيف خبز ، وأن استغراقنا في شهوة الاستهلاك سيصل بنا إلى أن نفقد منازلنا ، وهكذا .

ولا يقتصر عجز الإعلام العربي على مستوى التوجهات والمواقف فقط بل يمتد هذا العجز إلى المستوى الفني والمهني ، فالإعلام العربي في مجمله لا

يوجد به محرر اقتصادي فني متخصص بيد أن به مخبرين صحفيين ، يعملون في قطاع الاقتصاد ، وهناك فارق دقيق وكبير بين هذا وذاك ، فالمخبر يذهب إلى المصدر يستنطقه ، أو يسمع منه خبراً أو تعليقاً أو رأياً ، ويتولى صياغته ونشره ، بل لقد وصل الحال ببعضهم أن المصدر يملي عليه إملاء ما يريد أن يقوله ، هذا إذا لم يعطه نصاً مكتوباً ، أما المحرر فهو مستوى من الأداء آخر ، يقوم بالكتابة والتعليق والحوار والتنبؤ والمتابعة والتحليل . . . الخ .

وفي حدود علمي فإن وسائط الإعلام العربية المسموعة والمرئية تكاد تخلو تماماً من محرر اقتصادي ، يتعامل مع المادة الإعلامية الاقتصادية التي تبثها .

جزء آخر من مشكلة عجز الإعلام العربي هو أن المفكرين والكتاب الاقتصاديين العرب عندما تحدثوا عبر وسائط الإعلام فإنهم لم يتحدثوا بلغة بسيطة ، يفهمها الناس ، ولم تحاول وسائط الإعلام تبسيط أفكارهم ، ونقلها إلى الجمهور سواء لعجز من وسائط الإعلام أو عدم تقدير لأهمية تواصل المفكرين الاقتصاديين مع جمهورهم .

السؤال الآن هو : ماذا يستطيع الإعلام العربي أن يقدم لقضية التكامل الاقتصادي ؟ في تقديري أن قصور الإعلام وعجزه يعود إلى نقطتين أساسيتين هما :

أ ـ التبعية

ب ـ المستوى الفني .

ومن هنا فإن الإعلام العربي في ظل السياسات العربية الحالية لا يمكن أن يقدم شيئاً ، إلا إذا أجبنا عن سؤال محدد : « هل نحن جادون حقاً في التوصل إلى صيغة من صيغ التكامل الاقتصادي العربي ؟ » وعندما يتخذ قراراً عربياً بمثل هذا التوجه فإن (جوقة) المنشدين في الإعلام العربي ستبادر إلى الدعوة والترويج والدفاع . . الخ .

أما قضية المستوى الفني فإنها جزء من أزمة عربية شاملة ، تتعلق بمدخلات . العملية التعليمية ، ومخرجاتها ، والمفاهيم العلمية والاجتماعية السائدة والعودة إلى التمسك بمستوى أداء ، ومعيار جدارة ، وكل هذه المفاهيم التي تلاشت وانقرضت عربياً يمثل غيابها جزءاً من أزمة الإدارة العربية .

أدنى - من الوطنية العربية يستطيع أن يسهم إسهاماً معقولاً، وأتصور أن وقوف الإعلام العربي بجوار المشروعات العربية المشتركة التي يقوم بها القطاع الخاص العربي مدخل هام لدعم فكرة التكامل ، خاصة إذا نجح الإعلام في التعامل بقدر من الموضوعية مع الأفكار السائدة حول الاستثمارات العربية ، وصحح كثيراً من المفاهيم المتعلقة بها ، وفي تقديري - أيضاً - أن الدفاع عن الرأسمال العربي الخاص أو ع م مساواته - على الأقل - بالرأسمال الغربي في أهدافه مطلب هام في هذ الحقبة . صحيح أن هناك من أصحاب رؤوس الأموال العربية من يطالب بمساواته على الأقل بالامتيازات التي يحصل عليها نظراؤهم الأمريكيون والغربيون في بعض الأقطار العربية إلا أننا - في مجمل القول - نقول أنه من المهم دعم حملة قوية لإعطاء الرأسمال العربي أولوية ورعاية أفضل .

ويستطيع الإعلام العربي الاقتصادي إعادة طرح الأولويات والبديهيات ومناقشتها ، وأتصور أنه من المهم مناقشة مكونات ثقافة الشخصية العربية ، فالشخصية العربية يلعب المكون السياسي فيها دوراً أساسياً ، ويبدو أثر الفكر الخلدوني واضحاً في عدم اعتبار المكون الاقتصادي دافعاً للإمام ، بقدر ما هو مؤشر على قرب التراجع ، فإبن خلدون - كما نعلم جميعاً - يرى أن الدول عندما تصل إلى مرحلة الرفاه تبدأ في الانحلال ، وهو لا يرى أن العنصر الاقتصادي من مقومات الدولة وعناصر كيانها . ويستطيع الإعلام أن يلعب دوراً في مناقشة هذه الفكرة التي تظهر آثارها ونتائجها على الشخصية العربية ، وأهمية هذا الدور أن الشخصية العربية إذا أدركت أهمية البعد الاقتصادي وأثره فإنها - تلقائياً - وبدون انتظار لدور الإعلام ستجد نفسها تفكر بأهمية الدور العربي ونتائجه وتؤمن به .

ولقد جرت مياه كثيرة في النهر العربي ، وفي بعض المواضع اختلط الماء بالدم ، وتحت هيمنة الساسة على الإعلام تحول الإعلاميون العرب إلى (جوقة) منشدين ، أو إلى بعض من المقهورين ، وفريق آخر منهم لزم الصمت إيثاراً للسلامة ، وحباً للعافية .

ولأن التطور الاجتماعي العربي لم يفرز بعد المؤسسات المدنية القادرة على حماية أصحاب الرأي والفكر ودعمهم فإن الإعلام العربي سيظل بانتظار

الإجابة على سؤال محدد ، عندما نجد له جواباً يصبح سهلاً ويسيراً أن نحدد للإعلام دوراً ووظيفة ، هذا السؤال مفاده ببساطة :

« هل نحن راغبون حقاً في التكامل الاقتصادي العربي ؟ »

من لديه إجابة فليتقدم .

أ. د. محمد الرميحي
الكويت ١٩٨٧ م

الهـوامش

(١) هارولد لاسكلي ، مدخل إلى علم السياسة ، ترجمة عز الدين حسين ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ١١ .

(٢) وثيقة مطبوعة على استانسل حول « الموقف السوفيتي من وسائل الإعلام الجماهيري » .

(٣) هربرت أ . شيللر ـ المتلاعبون بالعقول ـ عالم المعرفة ـ الكويت ـ عدد (١٠٦) اكتوبر ١٩٨٦ .

(٤) د . محمد سيد محمد : الإعلام والتنمية ـ الطبعة الأولى ١٩٧٩ ـ دار المعارف مصر ، ص ١١١ .

(٥) د . أحمد عبد الباسط : من نقل الخبرة إلى بناء الإنسان ـ دراسة للمخط التطوري لوسائل الإعلام وتبلور وظيفتها التنموية ـ دار الكاتب للطباعة والنشر ـ الكويت ١٩٨٣ ـ ص ٩ .

(٦) الكس انجليز : الرأي العام في روسيا السوفياتية ودراسة في الإقناع الجماهيري .

(٧) من أجل تفاصيل أكثر في الموضوع ، أنظر : د ـ عواطف عبد الرحمن ـ قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ـ سلسلة عالم المعرفة ـ المجلس الوطني ـ رقم ٧٨ حزيران ١٩٨٤ .

(٨) د. رمزي زكي: مأزق النظام الرأسمالي - دراسة عن تراجع النظرية الكينزية «الأهرام الاقتصادي» مصر، أعداد أشهر يناير، فبراير، مارس، أبريل ١٩٨٣.

(٩) في لقاء الباحث مع نائب مدير البرنامج العربي بمحطة الإذاعة البريطانية، علق فيه نائب المدير على الواقعة المشار إليها وأن الإذاعة البريطانية لم تذيع تكذيباً لراديو إسرائيل لأن حجم الضغوط الصهيونية في الإذاعة والصحافة البريطانية يمثل حجماً كبيراً وكثيراً ما يتدخل في مهنية العمل الإعلامي لتحقيق أهداف سياسية.

(١٠) هذا لا يعني أن مقاومة الأفغانيين للتدخل السوفيتي في شؤون بلادهم يجب تجاهلها ولكن يعني التوازن في طرح الموضوع إذا كان الهدف إنساني وحضاري.

(١١) عواطف عبد الرحمن - مصدر سبق ذكره - ص ١٢٩.

(١٢) د. أحمد سعيد نوفل، البعد السياسي للعمل العربي الاقتصادي المشترك، ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية العاشرة للمعهد العربي للتخطيط - كويت ١٩٨٧.

(١٣) اعتمدنا في القسم الثاني من الورقة على: د. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها جـ ١، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، مايو ١٩٨٦.
د. أحمد سعيد نوفل، البعد السياسي للعمل العربي الاقتصادي المشترك، ورقة مقدمة إلى الحلقة النقاشية العاشرة للمعهد العربي للتخطيط، نوفمبر ١٩٨٦، إبريل ١٩٨٧.

(١٤) ليس المقصود بهذا - بالطبع رغبات الأفراد في الكسب أو شهوتهم للتملك أو تهالك شرائح اجتماعية على أعمال (السمسرة) والوساطة، ولا تفشي مفاهيم الربح المغامر في الثقافة العربية اليومية، فهذه كلها ليست معلومات ولا اهتمامات اقتصادية، وهناك فرق بين معلومات التجارة الرديئة ومعلومات الاقتصادي، وما نعنيه بالثقافة الاقتصادية أو الاهتمام الاقتصادي هو متابعة المرء لقضايا العملات وأسعار الصرف وتغيرها، وفهمه لعلاقات اقتصادية بالاقتصاديات الأخرى، وحركة السوق وهياكل الإنتاج و.. الخ، ولعل هذا المعنى أكثر وضوحاً في تراث اللغة، فنحن نصف شخصاً ما بأنه سوقي أو مجموعة ما بأنها سوقية تمييزاً لهم عن النخبة والصفوة، والمفترض فيهم أن يكونوا بعيدي الصلة عن السوق وما يتصل به.

(١٥) من نص كلمة السيد عبد العزيز حمد الصقر رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت أمام المؤتمر الثالث لرجال الأعمال والمستثمرين العرب ٢٨ - ٣٠ أبريل ١٩٨٦ الكويت.

الحوار مع الدكتور محمد الرميحي

(رئيس الجلسة : دكتور رمزي زكي)

د . رمزي زكي :

شكراً لمحاضرنا الفاضل على هذه المحاضرة القيمة التي وضع فيها أمامنا كثيراً من الحقائق والمعلومات والمواقف تجاه قضية الإعلام ، ودوره في تحقيق التكامل العربي . وإذا جاز لي أن ألخص بشكل سريع جداً ما تفضل به السيد المحاضر، فسوف نلاحظ أنه قد تحدث في القسم الأول عن الإعلام باعتباره نسقاً داخل النظام الاقتصادي الاجتماعي ، وفيه يقول بأن ثمة ارتباطاً واضحاً بين السلطة السياسية وبين الإعلام، وأن الإعلام يلعب دوراً خطيراً في صياغة الرأي العام ، وينتهي إلى تقرير نتيجة هامة ، مفادها أن النظام الإعلامي في أي مجتمع هو نظام تابع، ولا يشكل متغيراً مستقلاً، وإنما تابعاً للنسق الاجتماعي الاقتصادي الذي يظهر فيه . وتحدث السيد المحاضر عن ثلاثة نظريات في مجال الإعلام، وهي النظرية الليبرالية والنظرية الشمولية ، والنظرية المختلطة . وفيها أوضح كيف أن إعلامنا العربي يتعايش مع هذه النظريات بين هذا البلد أو ذاك ثم تعرض إلى العناصر السلبية في الإعلام العربي وقال أننا منكشفون إعلامياً . وأن إعلامنا يعتمد على المصادر الخارجية وأن ثمة ضآلة في حجم صناعة الإعلام العربي .

وتحدث عن موضوع الملكية في وسائل الإعلام العربي ، وأشار إلى بصماتها على صياغة اتجاه الإعلام العربي . ثم تحدث بعد ذلك عن التكامل الاقتصادي العربي وأهمية القرار الاقتصادي في تحقيقه ، والدور الذي يلعبه التداخل بين السياسة والاقتصاد في تحقيق هذا التكامل . وهنا أشار إلى اتجاهين رئيسيين ، اتجاه يرى البدء بفكرة الوحدة أولاً ، واتجاه يرى البدء بالقطرية أولاً ثم العمل على تحقيق الوحدة ثانياً ، والمشكلات الاقتصادية المتباينة الموجودة في الوطن العربي ، وأشار إلى أهمية الإعلام باعتباره المكون الرئيسي للمعرفة والثقافة ومن ثم له أثره في تحديد ما أسماه بالمكون السياسي . وهنا أشار إلى بعض الحقائق التاريخية للدور الذي لعبته بعض الفئات الاجتماعية في النشاط التجاري . ثم أشار في النهاية إلى بعض المفاهيم التي طرحت مؤخراً في الإعلام العربي، مثل مفاهيم بلاد الفائض وبلاد العجز، وهي ثنائية يراها السيد المحاضر منطلقة من المقولات المثالية للوحدة العربية . وعزا إلى وسائل الإعلام العربي عدم الاهتمام الكافي بالنماذج الناجحة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك ، كما عاب على الإعلاميين العرب تقاعسهم في خلق رأي عام عربي بخطورة المخاطر التي تهددنا ، وتقاعسهم في صياغة رأي قوي ضاغط يؤمن بأهمية التعاون الاقتصادي والتنبيه بخطورة الإعلام الغربي في الدعوة للحلول التي يقترحها صندوق النقد الدولي وغيره من الأمور الأخرى . ووصل في النهاية للكلام عن معضلة الإعلام العربي ، التي تتمثل في التبعية للخارج وانخفاض المستوى التقني . ذلك هو باختصار شديد ملخص لما عرضه السيد المحاضر . والآن نبدأ المناقشة مع د . محمد الرميحي ، والكلمة لكم الآن .

د . دارم البصام ـ الجامعة العربية

الحقيقة يمكن أن نناقش مع الأخ محمد الرميحي جملة مسلمات أساسية في معالجة هذا الموضوع . المسلمة الأولى هي مناقشة مقولة الإعلام في علاقتها بالوعي ، وهنا أتكلم عن تشخيص نمط الوعي السائد الذي يلعب دوره في الإعلام العربي ويحتاج إلى معالجة عميقة لقضية الدولة ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي نريد إعادة إنتاجها من خلال الأعلام . أنا أعتقد أن هذه مسألة أساسية يجب أن تقع في صلب اهتمامنا في معالجة موضوع الإعلام المنظور .

ومعالجة مقولة الدولة تقودنا إلى جملة ، اختتم بها السيد المحاضر ورقته وكان في ذهني أن يكون هناك خط أساس للمعالجة ، وهي مقولة المجتمع المدني . بمعنى أنه لا إعلام جيد بدون وجود مجتمع مدني ، أو حكم مؤسسات إن صح التعبير . والمقصود هنا في هذه المقولة ما طبيعة المجتمع المدني الذي نتصوره في الوطن العربي ، لأن مقولة المجتمع المدني هي في الأصل تنبع من عدة تصورات ، مثل الحريات الفردية ، تصور للتعددية ، تصور للديمقراطية ، تصور لوجود قطاع خاص قوي في الدول الرأسمالية ، مما دعي الكثير من أنصار الفكر الراديكالي في الغرب أن يطرحوا مقولة المجتمع المدني كشرط أساسي للنفاذ من خلاله لعمل توازن ما بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية إن صح التعبير . وهذا يجب أن يعالج كمدخل لعلاقته بالإعلام والتكامل الاقتصادي العربي . مسلمة أخرى اتفق فيها مع المحاضر ، وهي قضية التخلف الثقافي في الوطن العربي ، وما ينتج عنها من تخلف في تفسير الكثير من الظواهر . ولا أريد أن أحدد هذه الظواهر ، ولكن هناك تخلف في تفسير التراث ، وتفسير الحداثة. . . الخ. وأنا أعتقد أن هذا التخلف الثقافي ليس همه في الإنسان العربي ولكن وجود تخلف اقتصادي يرد إلى تخلف ثقافي ومن ثم إلى تخلف إعلامي. وهذه هي العلاقة الجدلية. لا أريد أن أدين الإنسان العربي كإنسان متخلف ثقافياً، ولكن هذه سلسلة من العلاقات الجدلية يمكن أن تشكل مدخلاً لأساليب العلاقة ما بين الإعلام والاقتصاد.

اختلف مع السيد المحاضر عن وجود نظرية ليبرالية للإعلام في الوطن العربي . لأن لا وجود لهذه النظرية في الوطن العربي . عندما نتحدث عن نظرية ليبرالية عن الإعلام ، نتحدث عن نمط إنتاجي رأسمالي صافي . فهل هناك في الوطن العربي نمط إنتاجي رأسمالي صافي لكي تكون هناك ليبرالية بالمعنى المعروف ؟ قد يكون هناك هامش من الليبرالية حتى يتنفس الجسم ولا ينفجر . لكن نظرية ليبرالية بالمعنى الإعلامي الذي يخدم تعظيم الربحية فإنه أمر غير موجود

أما عن قضية التكامل الاقتصادي العربي ، والسؤال التاريخي الذي طرحه المحاضر وهو أيهما يسبق ، السياسة أم الاقتصاد ؟ وهنا لا أريد أن أتعمق في هذه القضية ولكن إذا كان التكامل الاقتصادي العربي بمفهوم مشروع الرأسمالية الوطنية ، فهل هنالك رأسمالية وطنية في العالم العربي . يمكن أن نتحدث عن

التكامل الاقتصادي بمفهوم فرضية ثبات الأنظمة وثبات الاقتصادات والعلاقات الإنتاجية في البلدان العربية ؟ أم كما قلت في المحاضرة لا بد من توفر الشرط السياسي . ما هو الشرط السياسي ؟ نحن لا نتحدث عن وحدة سياسية . ولكن لربما نتحدث عن شيء إسمه حد أدنى للتحالف . أمامنا أزمات معينة فلا بد للتحالف أمامها . والآن هناك صيغة مطروحة ، وهذه الصيغة تشبه الصيغة التي طرحت قبل الحرب العالمية الثانية ، صيغة التحالف الوطني لمواجهة الاستعمار ، فهذه ، فيزيائياً ، كانت موجودة . ولذلك بعد طرح هذه الصيغة نأتي ونطرح مسألة ماذا عن الدور الذي يؤديه الإعلام ؟ أما السؤال الأخير وهو العلاقة بين الإعلام والتكامل الاقتصادي العربي فإني من خلال أطروحة الأخ محمد الرميحي أريد أن أعرف هل يقصد بالإعلام مقولة التوليف للمشروعات أم يقصد إعلام شعبوي ؟ التكامل الاقتصادي العربي كما قلت مسألة سياسية ، وتحتاج إلى تعبئة جماهيرية .

هذه جملة أشياء أساسية . . يمكن أن تثار في النقاش وتطرح الإشكالية . وشكراً .

د . محمد صادق ـ المعهد العربي للتخطيط

شكراً سيدي الرئيس ، الحقيقة اتفق مع الأخ دارم البصام في النقاط التي أثارها . وقد كان بذهني دائماً أن أسأل ، كيف يمكن أن يستفاد من الإعلام لتعزيز فرص التكامل ، ليس فقط الاقتصادي ، بل أيضاً السياسي . وهنا لا بد من أن نترك مشكلة ملكية وسائل الإعلام ، بغض النظر عن النظام السياسي ، سواء كان غربياً أو شرقياً وبغض النظر عن مقدار هيمنة القطاع الخاص في ظل دولة قوية ـ بمعنى وجود حكومة وتعرف كيف تحكم ـ لأنه ربما مشكلة البلدان النامية ومنها البلدان العربية، أنه لا يوجد بها حكومات تعرف كيف تحكم بالقدر اللازم. عندئذٍ سواء كان القطاع الخاص أو القطاع العام نفترض أنه موجه إلى المصلحة العامة لكن في ظل وجود حكومة.

ولكن حين تكون الحكومة منبثقة في إطار مؤسسي لمصلحة البلد أو المنطقة سيكون هناك إعلام عربي ، لأن وظيفة الإعلام العربي ، يجب أن تكون مثل وظيفة القانون ، يستطيع أن يوجه الأفراد ويوجه المجتمعات لتحقيق هدف

معين . لأنه حقيقة ، التكامل الاقتصادي العربي ، غير موجود . وعلى الحكومات العربية والإعلام العربي أن يخلق إمكانية التكامل .

وإذا سمح لي الدكتور محمد الرميحي أن أسأل سؤالاً : إذا سلمنا بأن هناك دول فائض ودول عجز ، ألا تعتقد أنه عندما نكون إعلامياً نعرف أنه في سنة من السنين أو فترة من الفترات ، أن هناك مجموعة من البلدان أو بلد معين ، تعاني من فجوة خارجية ، أي عندها عجز في ميزان المدفوعات ، وكان أمامها عدة خيارات وفي بعض الأحيان خيار واحد ، وهو الاستدانة ، عندئذٍ إذا كان هناك بلد عربي يملك فائض فنحن بالإمكان أن نلجأ إلى القريب قبل أن نذهب إلى الغريب . فلا أدري هل سوف يبقى هذا التمييز . والتمييز بمعنى أنه هناك بلد يملك الإمكانية ويساعد بلدان أخرى فيكون ذلك مفيداً . أما إذا التسمية كانت خطأ ، لا أدري ، لكن في حقيقة الأمر هناك دول فيها فائض ، على الأقل في المدى القصير ، لكن في المدى البعيد كلنا سنكون في نفس القارب . والسؤال الآن هو : كيف يمكن أولاً أن نخلق الإعلام السلطوي في داخل القطر الواحد بحيث أنه يؤدي إلى مصلحة القطر الواحد العربي ويتفاعل بالحد الأدنى على المستوى القومي . وهناك سؤال آخر ، أليس صحيحاً أن مقومات التكامل الاقتصادي الحقيقي سواء كان بين مجلس التعاون أو بين أي من دول مجلس التعاون والدول العربية ، وحتى إذا قلنا تعاون بين الدول العربية وغيرها ، أن يكون هناك قدرة لانتقال الأشخاص . ويجب أن نهتم بانتقال الأشخاص أكثر من انتقال رأس المال . إلى أي مدى مصداقية الإعلام تكون عاملاً مشجعاً أو عاملاً سلبياً في هذا المجال ؟

أ . محمد يوسف ـ القطاع الخاص

في البداية أتوجه بالشكر والتقدير للسيد المحاضر على ما تضمنته المحاضرة من معلومات ، وعلى أسلوب العرض وبخاصة بساطته . أتصور أن هناك إشكالية رئيسية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، وإشكالية في الإعلام العربي ، وأتصور أيضاً أن التخلف ظاهرة استعمارية ، لأنه إذا كان التخلف نتيجة فإن الاستعمار هو السبب ، وهنا يمكن القول أنه من الممكن السيطرة على الجانب السياسي من قبل الدولة ، ومن الممكن السيطرة على الجانب

الاقتصادي أيضاً من قبل الدولة ، لأن رأسمالها الذي يريد أن يتصل بالخارج سوف يمر عبر معوقات طويلة .

وحينما أراد الاستعمار أن يبدع في تدويره للبنية السياسية ، والبنية الاقتصادية في المجتمع ، إنما كانت أداته الفعالة هو إبداعه في تدوير النسق الثقافي العام ولذلك دمر النظام التعليمي ، وأيضاً دمر قطاعاً كبيراً من العقلية الثقافية ، التي تعقد الرأي العام في المجتمع ، إدراكاً منه بأن مجتمعات العالم الثالث ، بخلاف مجتمعات العالم الأول ، يلعب الإعلام دوراً أكثر أهمية وأكثر خطورة ، وأكثر محورية ، ومن ثم فيجب السيطرة على هذا الجهاز ، إما بشكل نظام حكم قومي وإما بشكل مثقفين تابعين لهم . ولقد شاهدنا عملية ارتفاع الحس التبعي ، أو الإدمان على التبعية والإصرار عليها من جانب بعض المثقفين . ونحن حينما نتحاور في العالم العربي في أماكن كثيرة سوف نرى أن هناك مبشرين لكل قيم الغرب المدمرة ، وليس هناك نصف عاقل يستطيع أن يقف ضد الحضارة الغربية بقيمها الإيجابية ، لأنها من نتاج الإنسانية . وأنا أعتقد شخصياً كمواطن عربي لي مساهمة كبيرة في منتجات هذه الحضارة . والآن يتم الترويج لهذه الحضارة من أجل تقويض القيم الأساسية لعملية المشروع النهضوي العربي . فهذا هو الذي يجب أن يقف المثقف العربي أمامه وقفة طويلة ، وبالمقابل أن هناك شرفاء وأن هناك مثقفين احترموا شرف المهمة التي تولوها ، وساعدوا في صياغة وتوجيه وترشيد النسق الثقافي العام لدى الإنسان العربي . وهؤلاء قد أدوا واجبهم . ولكن الخطورة تكمن في الذين لم يؤدوا واجبهم ، وشكراً .

أ . عامر التميمي

الحقيقة سوف أستطرد من منطلق الأخ دارم البصام . في قضية موضوع الطبقة التي أسماها السيد المحاضر ، الطبقة التجارية الوطنية ، في الواقع لكي نسمي الأشياء بأسمائها العلمية فإن هذه الطبقة يطلق عليها البرجوازية الوطنية أو الرأسمالية الوطنية .

وإني أتفق مع الدكتور دارم بأن هذه الطبقة غير موجودة في العالم العربي . ولا حتى في العالم الثالث . والدليل على ذلك عندما تكونت الثروات

في بعض دول العالم العربي أصبح دور القطاع الخاص هو استخدام المال العام لمصالحه الخاصة ـ وهناك عدة مواقف تؤكد هذه الحقيقة ـ في الواقع أن الرأسمالية الوطنية لم تساهم في تكوين الثروة الوطنية في أي من الدول العربية ، بدليل أنه ليس هناك وسائل إنتاج بحيث نستطيع أن نقول أن هذه الوسائل ساهمت في خلق عمالة مدربة وفي خلق مهنيين عرب أو في خلق ثروة وطنية ـ وأن هذه الرأسمالية الوطنية ، حتى الآن متقاعسة عن مساهمتها في الضرائب ، لتكوين المالية العامة ـ وبالتالي هناك بعض التحفظات التي تثيرها بعض العناصر الرأسمالية الوطنية سواء في الخليج أو في بعض البلدان العربية ، وأن علاقتها مع دول العالم الصن'عي هي من باب العتاب نتيجة لبعض القوانين والإجراءات التي تتبع هناك ، رلكن هذه الرأسمالية حتى الآن لم نر لها مساهمة إيجابية فعالة في خلق الوسائل الإنتاجية التي يمكن أن تخدم في انتشال العالم العربي من التخلف الاقتصادي .

وبالنسبة لقضية دول الفائض ودول العجز ـ أعتقد أن كل الدول العربية دول عجز حتى تراكم الثروة المالية التي تكونت خلال حقبة السبعينات والتي سماها د ـ محمد الرميحي سنوات الوقت الضائع ـ نجد أن هذه الثروات تكونت ونحن متخلفين حضارياً وثقافياً ولم نستفد من هذه الثروات إطلاقاً نتيجة للتخلف الاقتصادي والثقافي والتخلف في المفاهيم السياسية وعدم وجود بنية سياسية قادرة على استيعاب هذه الأموال وتوظيفها التوظيف المناسب .

والآن الفوائض المالية تبخرت وأصبحت دول الفائض تستدين من السوق المالية الدولية ، وبعد سنوات قليلة سوف نرى أن ميزان المدفوعات في جميع الدول العربية سيكون بالسالب ـ والدول التي كان يمكن أن تكون ركيزة في التنمية مثل مصر والمغرب ، أصبحت تعتمد اعتماداً كبيراً على العالم الخارجي .

أما عن الجانب الإعلامي فإني مع السيد المحاضر ، أن العاملين في مجال الإعلام الاقتصادي جميعهم مخبرين ، ويفتقدون للثقافة الاقتصادية المناسبة ، وأيضاً لم تساهم المؤسسات العربية العاملة في مجال الاقتصاد في التوعية ، ولذلك نحن محتاجين إلى إعلام تعبوي ، لخلق المفاهيم الاقتصادية التي يمكن أن تساهم في التكامل الاقتصادي العربي، وشكراً.

د . عبد الحي الأشعل :

شكراً للسيد المحاضر الذي أشار في محاضرته إلى نظريات مختلفة في الإعلام سواء النظريات الليبرالية أو الشمولية أو المختلطة . ومن الملاحظ أن ٦٥٪ من الإعلام العربي يستمد مصادره من الإعلام الغربي . كيف يستمد الإعلام العربي تلك النسبة المرتفعة من هذا المصدر ولا يكون ليبرالياً ؟ الاستفسار الثاني عن مدى خلق إعلام اقتصادي عربي موحد دون أن يكون هناك إعلام سياسي عربي/عربي موحد ؟ وأعتقد لكي نقترب من تلك الدائرة ، إذا استطاع الإعلام العربي عند تناوله لخبرٍ ما ، أن يجيب على التساؤلات التي يدور حولها الخبر ، وهي التساؤلات الخمسة ، أين ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ ولماذا ؟ ومن ؟ . إذا استطاع الإعلام العربي أن يجيب على هذه التساؤلات الخمسة بمصداقية ، نستطيع في تلك اللحظة أن نقول أن هناك إعلام عربي ، وشكراً .

د . باسم سرحان ـ جامعة الكويت

لدي سؤال للدكتور الرميحي . كما طرحت في المحاضرة أن الإعلام يخضع للسيطرة . ولكن بعد الحرب العالمية الثانية بدأ يستخدم الإعلام في التنمية . وكنت أحب أن تتطرق إلى مدى استخدام الإعلام لأغراض التنمية .

القضية الثانية ، وكنت أود أن تتطرق إليها ، هي قضية الثقة بين المواطنين العرب . لأنه عندما يعلن عن عدة تصريحات متناقضة ، فهذه تهز ثقة المواطن العربي في إعلامه . وهنا يعتقد المواطن العربي أن الإعلاميين يكذبون عليه ، وأن بعض التصريحات السياسية والاقتصادية ليس فيها نوع من المصداقية . وذلك يقود المواطن العربي بأن لا يلتفت كثيراً لوسائل الإعلام العربية ، وبالتالي لا بد من بناء جسر من المصداقية لكي تصحح القضية .

والمشكلة الثالثة هي عجز الإعلام العربي ككل في الدفاع عن قضايانا في الصراع الدولي ، سواء على صعيد القضية المركزية ـ وهي الصراع مع الصهيونية ـ أو في قضايا أخرى ، مثل أسعار النفط ودورها في الصراع الاقتصادي مع الغرب ، وشكراً .

أ . عبد الحميد الأشعل :

في الحقيقة لي استفسار يثير قضية التبعية في إعلامنا العربي . إذا كان وزير الثقافة الفرنسي في حكومة الاشتراكيين الماضية وفي اجتماع اليونسكو وقف يحذر من سيطرة الإعلام الغربي والأمريكي على الإعلام الأوروبي ، أو على الإعلام الوطني في أوروبا الغربة بالرغم من دور الثقافة الفرنسية، وما تستطيع أن تصمد به أمام الغرب وأمام الإعلام الأمريكي الذي يتمثل في وسائل ونشاط وسائل الإعلام الأمريكية فإن هذا يدفعنا إلى استفسار معين هو : هل يا ترى في ظل الظروف التي حددها المحاضر يمكن صنع إعلام عربي موحد ؟ والإعلام العربي هنا لا أقصد به الإعلام بشكل جزئي ، كالإعلام السياسي والاقتصادي والثقافي ، لأن الإعلام بشكل عام هو إعلام واحد ، ولأنه كما قال الزملاء أن الإعلام يشكل الوعي، والوعي لا ينفصل، إذا كان اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً لأنه كله يشكل وحدة واحدة .

وإذا رجعنا بالتاريخ للوراء في العالم العربي ، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، إلى الحرب العالمية الثانية ، قبل أن يغزو الراديو ، والتلفزيون ووسائل الإعلام اللاسلكية ، الأقطار العربية بالكامل ، كان هناك المسرح الذي عمل في مصر ، أو الحركة الثقافية التي كانت متمثلة في المجلات العربية ، والصحافة التي تصدر في مصر أو بيروت ، وكان لها دور موحد ومنشط في العالم العربي بالرغم من أن الحكومات لم يكن لها سطوة كبيرة ، لأنها لم تكن تكتمل وبالذات في مناطق الجزيرة العربية ومناطق شمال الشام . فهل يمكن على ضوء السلبيات التي ذكرها المحاضر وعلى ضوء احتمالات وإمكانيات المستقبل مع واقع العالم العربي المتخلف ومع التأكيد على الجانب القطري ، إنه في المستقبل المنظور يمكن أن تقوم سياسة إعلامية موحدة ، وشكراً .

د . عبد العظيم مصطفى :

شكراً للسيد المحاضر والحقيقة لي تعليقين . التعليق الأول يتناول غياب الفكر الاقتصادي العربي واعتماده اعتماداً كلياً على التراجم ، والتعليق الثاني

غياب الإعلام العربي تماماً . وفيما يتعلق بالنقطة الأولى أقول إن الاقتصاد العربي في الفترة الماضية استطاع أن يؤكد وجوده ويؤكد كتاباته . فقد استطاع الفكر الاقتصادي العربي أن يرفض الانفتاح الاقتصادي من خلال المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين واستطاع أن يوضح خطورة التبعية ، وخطورة الطفيلية في الأنشطة التي بديء فيها والتي سوف تبدأ لاحقاً . كما استطاع الفكر الاقتصادي العربي ، في مجالات شتى ، وفي دول عربية كثيرة ، أن يؤكد وجوده إلى حد كبير .

والنقطة الثانية عن الإعلام الاقتصادي ، أعتقد أن هناك مجلات اقتصادية متخصصة تصدر ، ربما أسبوعية في الحقبة الأخيرة ، وتؤكد في كتاباتها على الفكر الاقتصادي المميز في الناحية العربية ، وشكراً .

رد الدكتور محمد الرميحي :

في الحقيقة أنا سعيد بالمداخلات التي قام بها الإخوة الكرام ، أصبحت أكثر خبرة ووعياً بعد أن سمعت هذه المداخلات ، وسوف أستفيد منها ، وهي ربما تقع في ثلاث أو أربع حلقات ، وسوف أحاول أن أرد على كل الزملاء ، لكن هناك حلقات أريد أن أضعها أمامكم . في بعض الأوقات في الحديث العام هناك خلطاً بين ما يسمى العام أو الخاص ، ويصبح هناك التقاء أفكار أو تبادل وانتقال من العام إلى الخاص ، ومن الخاص إلى العام ، وأيضاً يصبح تبادل بين النسبي والمطلق ، وأيضاً يحدث ربط في تقديري على طريقة الزواج (الكاثوليكي) بين حلقات الأفكار . وفي تقديري بأن هذا الربط قد يكون خطيراً في التحليل .

والملاحظة الرابعة في ضوء النقاش الذي دار أن هناك ربكة ما في الموضوع الذي نفكر فيه ، ونتناوله الآن ، وبهذا الإطار أرى أن أستجيب إلى أفكار الأخ الدكتور دارم البصام ، وأنا متفق معه في كثير مما ذكره ، لكن أعتقد أن هناك ثلاث قضايا ، القضية الأولى قد فهمني خطأ في وجود نظرية (ليبرالية)، إذا لم أقل إن هناك نظرية (ليبرالية) بل قلت: إن هناك ثلاث نظريات في الإعلام، وقلت: نحن في الوطن العربي نجد كتابنا يستعيرون النظرية

«الليبرالية» لمحاربة «الشمولية» في قطر ما، ولن أدعي في وقت ما أن هناك نظرية (ليبرالية)، لأني من الناس الذين لا يحاولون الوقوع في ذلك الخطأ، بل لقد قلت: إن بلدان العالم الثالث ـ ونحن منها ـ نقع في نقطة ما بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، وبين النظرية الليبرالية في الإعلام والنظرية الشمولية، وفي كثير من الأحيان فإننا نأخذ الأسوأ من النظامين.

الموضوع الثاني الذي تحدث عنه د. دارم البصام عن التعبئة والترويج، وأنا تحدثت عن الإعلام وليس الإعلان، وناقشت أفكار الإعلام ودوره في صياغة الرأي العام، وكيف أنه أداة ضبط، تستخدمها القوى المهيمنة في المجتمع، ولن أتعرض لنظريات الدعاية والترويج والتسويق ـ وقلت مثالاً كـعبد العزيز صقر، فقد كان إنساناً تعبوياً، وفي بعض النقاط كتبت عن فهم بعض المؤسسات الخاصة بالإعلام على أنه ترويج وهو مأخذ يؤخذ عليها وأعتقد أن الإثنين حلقتان مختلفتان، ويجب أن نتعامل معهم، والموضوع الثالث الذي أعجبني هو مفهوم خط التراضي العام ـ وأرجو من الإخوان في المعهد وفي وقت آخر إقامة حلقة نقاشية حول فكرة الاتفاق النقاشي في الوطن العربي ـ وأريد أن أضيف إلى خط التراضي العام ما أطالب به وهو «نزع فتيل العداء»، الآن أرغب أن ينتزع فتيل العداء في الوطن العربي، ثم بعد ذلك نتحرك في إطار أفضل.

الأخ د. محمد صادق تحدث عن دول الفائض، ودول العجز، وأنا نظرت لها من منظور إعلامي بأنها زادت تعميق الهوة، وهذا المفهوم طرح وروج واستقبل استقبالاً شديداً، وغيَّر مفاهيم التكامل والإيجابيات... الخ، حتى الناس أصبحت تسأل الفرد هل هو من دول الفائض أم من دول العجز؟ وأعتقد ـ وكما قال الأخ عامر التميمي ـ أن الفائض ليس فائضاً بل عجز، وإذا كان هناك فائض مالي فإنه يوجد عجز سكاني كفء، والعكس، وإذا استخدمنا هذه العناصر ربما استفدنا.

الأخ محمد يوسف تحدث مشكوراً عن تجارب عبد الناصر، وأريد أن أذكره بأن هذه التجارب هي معركة الأمس، لكن ما هي معركة اليوم؟ وما نريده هو أن نضع معركة اليوم أمامنا، ونستفيد من معركة الأمس.

وأيضاً الأستاذ عامر التميمي تحدث عن الطبقات ، وإني قد وصلت إلى مرحلة أتحفظ فيها على (الكلاسيكيات) الشهيرة في التحليل ، لأن الواقع أكثر تعقيداً وتطوراً من كل أطر التحليل التي تمت صياغتها في ظل ظروف تاريخية وبيئية تغيرت تغيراً جذرياً حاداً ، ولكن قلت : إنها موجودة في بعض البلدان ، لكنها ضعيفة ، وهنا الفرق بين المطلق والنسبي ، وأعتقد أن هناك فئة نسبية - كما قلت - وقد ذكرت « طلعت حرب » وبعض الأسماء العربية الأخرى . وهذه الشخصيات لم تتجذر في مجتمعاتنا أو لم تخلق لها قاعدة ، وهذا كلام صحيح ، لكن أعتقد أنه إذا تركت مجموعة من العوامل تتداخل كالاستعمار والظرف الإقليمي ، والحشد القوي على أمتنا العربية ، وكل هذا جعل من هذه الفئة الاجتماعية الآن ، وأن تنمو وتتحول إلى قاعدة ، وذلك بجانب البعد الاجتماعي ، والفكري ، والنظرية الدونية للعمل التجاري والمالي ، وهناك كتابات كثيرة الآن في التراث . لماذا لم تتكون طبقة (برجوازية) في المجتمع العربي الإسلامي ؟ . وهذا نوع من الحديث مطروح ، ولكني أعتقد أنها موجودة ولكن ضعيفة ، والإشكالية الأخرى بأنها كانت موجودة وكبيرة ولكن أجنبية كما حدث في الجزائر ، وتونس ، وإلى حد ما في مصر ، وعندما جاء التحول السياسي تخلص منها بسرعة ، وإعلامياً فإن الناس قد استقبلوا ذلك التخلص براحة .

إني أقدر وجهة الأستاذ الأشعل ، لكن أيضاً هناك المطلق والنسبي ، وعندما ذكر أن ٦٥٪ من مواد إعلامنا عبارة عن تدفق إعلامي من الغرب وهي مدرسة ليبرآلية فلماذا لا نصبح ليبراليين ؟ إن العملية ليست بهذه البساطة ، أي كيف نحصل من الآخرين ونتكيف تباعاً ؟ لا شك أن الأمر يحتاج إلى شرح وإعادة شرح . د . باسم ذكر عن الإعلام التنموي ، الحقيقة عندي فكرة عن الإعلام التنموي ولكن أيضاً أضع علامات استفهام كبيرة . لأن الإعلام التنموي ، في منطقتنا العربية استخدم كمكون غربي واستخدم استخدام جزئي . الإعلام التنموي كبرنامج للمزارعين ، والإعلام التنموي في برنامج للطفل ، وإعلام تنموي للأم . لذلك في الحقيقة هناك تحفظات كثيرة فيما يسمى بالإعلام التنموي . وهنا أيضاً علاقة بين النسبي والمطلق ، لأن الأغلبية في المكون الأساسي في الإعلام العربي هو سياسي . وليس بالضرورة كل المكون

سياسي ، فهناك جزء تنموي وجزء ثقافي وإلا سوف نقفز على الأمور قفزة سريعة . أيضاً لم يطلب مني الحديث عن الإعلام التنموي ولكن كان المطلوب مني نقاش هيكلي عام وليس تفصيلي . وهو العلاقة بين المشروعات الاقتصادية وبين الإعلام ، وحاولت مجتهداً الحديث في هذا وليس عن القضايا الإعلامية في الخارج .

الأخ علي عثمان ، عندما تحدث عن الثقافة الفرنسية وعلاقتها بالإعلام الأمريكي انطلق هنا بين النسبي والمطلق. وهل يمكن أن يكون هناك إعلام عربي؟ في تقديري إن الإعلام العربي من المبكر الآن أن نتحدث عنه. وربما نتحدث عن تصالح جزئي في بعض الإطارات الإعلامية. ودعنا نبدأ بالإطار الاقتصادي. أعتقد أن التصالح موجود في الإطار الثقافي، فعندما نقرأ عن مفكر مصري، أو فلسطيني، فإننا نقبل هذا الشعور ولكن عندما نتحدث عن العمل الاقتصادي يبدأ اختلاف الشعور جزئياً. وعندما ندخل في القضايا السياسية نختلف كثيراً.

الأخ عبد العظيم مصطفى ، يبدو قد فهم حديثي خطأ . لأني لم أتحدث عن غياب الفكر الاقتصادي العربي . لقد تحدثت عن غياب الإعلام الاقتصادي العربي . وأعتقد أن الاقتصاديين العرب - أو جزء منهم على الأقل - لهم مساهمات حقيقية ونحصل عليها الآن بشكل معقول ، وربما التراكمات في الأجهزة القائمة تنتج لنا فكر اقتصادي عربي قريب من الواقع الموضوعي .

أيضاً تحدثت عن المجلات الاقتصادية ، وأنا لست غائباً عن معرفتي بالمجلة الاقتصادية الوحيدة التي تصدر في مصر . ولكن هذا هو الشذوذ الذي يثبت القاعدة وهو أنه لا يصدر عربياً إلا مجلة واحدة أو مجلتين ولكن في حقيقة الأمر بقية المجلات الاقتصادية ليست مجلات جادة ، فأغلبية المجلات هي نشرات علاقات عامة أكثر من كونها إعلام اقتصادي .

أعتقد أن هذا هو الاستثناء الذي يثبت القاعدة كما ذكرت ، وأشكر لكم كثيراً حسن استماعكم ، وهذه المناقشات الطيبة .

د . رمزي زكي :

شكراً للدكتور محمد الرميحي ، على هذه المحاضرة القيمة وعلى هذا الحوار الطيب الذي دار معه حول الكثير من القضايا التي أثارتها هذه المحاضرة ، فبإسمكم جميعاً وبإسم المعهد العربي للتخطيط ، وبإسمي نكرر له جزيل الشكر والثناء على قبوله الدعوة للمحاضرة في المعهد العربي للتخطيط ، وشكراً .



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

نبذة تعريفية

* أنشأته حكومة دولة الكويت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للإنماء عام ١٩٦٦ ، كمؤسسة كويتية مستقلة باسم معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط .

* تم تحويله عام ١٩٧٣ إلى مؤسسة عربية اقليمية باسم المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، بناءاً على إقتراح من حكومة دولة الكويت وموافقة عدد من الدول العربية .

* في يناير عام ١٩٨٠، تم الإتفاق بين الدول العربية المؤسسة على اقرار المعهد كمؤسسة عربية مستقلة لمدة عشرين عاماً . ووقع على هذه الانفاقية معظم الدول العربية ، وعضوية المعهد مفتوحة أمام بقية الدول العربية الأخرى الراغبة بالانضمام إلى المعهد . علماً بأن خدماته بجميع مجالاتها متوفرة لكافة الأقطار العربية .

* وتتمثل خدماته في نشاطاته المتعددة التي منها :

- البرامج التدريبية الطويلة والقصيرة للاخصائيين من موظفي الحكومات العربية وإداراتها الذين يتصل عملهم بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- الحلقات النقاشية السنوية .
- الخدمات الاستشارية .
- اعداد الأبحاث والدراسات .
- إصدار المطبوعات التي تعالج قضايا التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي والتي نذكر بعضاً منها هنا :

منشورات
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

● إجتماع خبراء الاحتياجات التدريبية للدول العربية الأقل نمواً ، ١٩٨٣ . (٢٩٠ ص - ٢,٥٠٠ د . ك)	اجتماع خبراء	● تخطيط المشروعات العامة ، ١٩٧٨ . (١٦٥ ص - ١,٠٠٠ د . ك)	د . أحمد مراد
● إجتماع خبراء حول العلاقة بين العمل والتعليم ، ١٩٨٢ . (١٤٢ ص - ١,٧٥٠ د . ك)	اجتماع خبراء	● التكوين الإجتماعي - الاقتصادي في الأقطار العربية ، ١٩٨١ . (٨٣١ ص - ٥,٢٥٠ د . ك)	ندوة
● إجتماع خبراء حول طرق وأساليب تحديد واعداد المشروعات العامة والمعايير المستخدمة في تقييمها، ١٩٨٤ . (٣٦٠ ص - ٣,٥٠٠ د . ك)	اجتماع خبراء	● التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ٦٠ - ١٩٧٥ ، ١٩٧٨ (١٧٣ ص - ١,٢٥٠ د . ك)	د . فؤاد مرسي
● أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط ٧٧ / ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ . (١٧٢ ص - ١,٠٠٠ د . ك)	حلقة نقاشية	● الحلقة النقاشية الثالثة حول افاق التنمية العربية في الثمانينات، ١٩٨١ (٥٩٤ ص - ١,٧٥٠ د . ك)	حلقة نقاشية
● أعمال حلقة نقاش قضايا النفط والتنمية ٧٨ / ١٩٧٩ ، ١٩٧٩ . (٢٧٠ ص - ٢,٠٠٠ د . ك)	حلقة نقاشية	● الحلقة النقاشية الخامسة : التنمية العربية والعلاقات الدولية، ١٩٨٣ . (٣٢٦ ص - ٣,٠٠٠ د . ك)	حلقة نقاشية
● أنماط التنمية في الوطن العربي ٦٠ - ١٩٧٥ ، جـ ١ ، ١٩٨٠ . (٤١٢ ص - ٣,٠٠٠ د . ك)	مجموعة خبراء	● الحلقة النقاشية السادسة : حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي : الواقع والممكن جـ ١ ، ١٩٨٤ . (٥٦٥ ص - ٤,٠٠٠ د . ك)	حلقة نقاشية
● أنماط التنمية في الوطن العربي ٦٠ - ١٩٧٥ ، جـ ٢ ، ١٩٨٠ . (٣١١ ص - ٣,٠٠٠ د . ك)	مجموعة خبراء	● حلقة بحثية عن التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي ، ١٩٨١ . (٩٢٦ ص - ٤,٥٠٠ د . ك)	حلقة بحثية
● بيئة نشأة وتطور المشروعات الصناعية في الدول العربية ، ١٩٨٢ . (٩٥٢ ص - ٣,٥٠٠ د . ك)	د . كمال عسكر	● المبادىء الأساسية لنظام موازين الاقتصاد القومي ، ١٩٧٨ . (١٥١ ص - ١,٠٠٠ د . ك)	الأمم المتحدة ترجمة : د . أحمد مراد
● بيئة نشأة وتطور المشروعات الصناعية في الكويت ، ١٩٨٢ . (٣٢٢ ص - ١,٢٥٠ د . ك)	د . كمال عسكر	● ندوة إدارة الموارد النفطية في الدول العربية ، ١٩٧٤ . (٢٤٨ ص - ١,٢٥٠ د . ك)	ندوة

الموزع العام: مؤسسة الكميل للتوزيع والإعلان والنشر
ص.ب: (٢٧٨٦) حولي - الكويت 32028
تلفون: ٢٦٤٣٣٢٩ - ٢٦٥٥٩٦٨
فاكس: ٢٦٦٥٧٠٠ (٩٦٥) - برقياً: دوراستي